

Islamic University- Gaza
Faculty Of Commerce
Development Economy Department



الجامعة الإسلامية - غزة
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)

The Effect Of Budget Deficit On the Growth of Palestinian Economy (1996-2013)

إشراف /

أ. د. سمير صافي

د. خليل النمروطي

الباحث/

عاهد نبيل عناية

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص "اقتصاديات التنمية"

1436هـ - 2014م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ
الانسان مِنْ عَلَقٍ * اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْاَكْرَمُ *
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْانسانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

صدق الله العظيم

الاهـداء

الى أهـلنا أهـلُ غزّة .. غزّة المنتصرة دوماً .. الى الأسرى والجرحى .. الى مَنْ هُمُّمُ
أكرم منّا جميعاً .. الى الشهداء.

الى مَنْ أحمل اسمه بكل افتخار .. الى والدي الغالي "نبيل" والذي أسأل الله أن
يمدّ في عمره عبادةً وطاعة.

الى مَنْ غمرتني بحبّها ومنحتني حنانها ودعاءها الكثير الكثير .. الى أمي الحنونة
"أم علاء" حفظها الله.

الى مَنْ رافقتني مشوار حياتي ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة .. الى مَنْ
أثرتني على نفسها .. الى زوجتي العزيزة "أم البراء".

الى أعزّ مَنْ لي في الوجود، الشموع المضيئة في حياتي .. ابني وابنتي .. براء
ولجّين.

الى مَنْ بوجودهم اكتسبتُ قوةً ومحبةً بلا حدود اخواني وأخواتي.
الى روح جدّتي "أم بشير" و "أم بكير".

الى مَنْ لهم الفضل عليّ أخوالي وخالاتي، أعمامي وعمّاتي.

الى مَنْ دعموني دوماً بلا توقّف "أبو عمر" و "أبو عبدالله" و "أبو خليل" و "أبو
بكير" و "أبو البراء".

الى مَنْ ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي، الى كلّ مَنْ أحبّ، الى طلبة
العلم في العالم الانساني فقط، أهدي لكم جميعاً ثمرة جهدي.

الباحث/ عاهد نبيل عناية

الشكر والتقدير

"قُلْ اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك.

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك" ولا تطيب الجنة إلا برويتك جل جلالك.

لا يسعني إلا أن اسجد لله سبحانه وتعالى شكراً على أن وفقني في إتمام هذا البحث
المتواضع.

وأقدم بأسمى آيات الشكر لجامعتي الغراء "الجامعة الإسلامية.

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه العزيز "ما بكم من نعمة فمن الله".

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل / خليل النمرطي والأستاذ

الدكتور / سمير حافي المشرفين والموجهين لي في رسالتي.

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور/علاء الرفاتي والدكتور الفاضل/سيف الدين عودة
لتفضلهما بمناقشة الرسالة.

كما وأتوجه بالشكر إلى أساتذتي " د. محمد مقداد"، "د. سيف الدين عودة"، "د. نبيل

أبو شمالة"، "د. بسام أبو حمد" "د. معين رجب".

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني وساهم في إثراء هذه الرسالة.

الباحث / محاهد نبيل عناية

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ت	اهداء
ث	شكر وتقدير
ج	قائمة المحتويات
ذ	قائمة الجداول
ذ	قائمة الأشكال البيانية
ر	قائمة الملاحق
ز	ملخص الدراسة باللغة العربية
س	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
الفصل الأول الاطار العام للدراسة	
2	1.1 مقدّمة
3	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أهداف الدراسة
4	1.4 أهمية الدراسة
5	1.5 متغيرات الدراسة
6	1.6 النموذج القياسي
7	1.7 فرضيات الدراسة
7	1.8 منهجية الدراسة
7	1.9 الدراسات السابقة
الفصل الثاني الموازنة العامة الفلسطينية	
28	مقدّمة
29	2.1 المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة
30	2.1.1 مفهوم الموازنة العامة
30	2.1.2 تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة

32	2.1.3 تعريف الموازنة العامة
33	2.1.4 أهمية الموازنة العامة
35	2.1.5 أهداف الموازنة العامة
37	2.1.6 وظائف الموازنة العامة
39	2.1.7 خصائص الموازنة العامة
40	2.1.8 هيكل الموازنة العامة
45	2.1.9 أنواع الموازنة العامة
47	2.2 المبحث الثاني: الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية .. الهيكل، العجز وطرق تمويله
48	2.2.1 نشأة الموازنة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية
48	2.2.2 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية
51	2.2.3 عجز الموازنة العامة الفلسطينية
52	2.2.4 أنواع العجز المالي
52	2.2.5 طرق تمويل عجز الموازنة العامة (الحالة الفلسطينية)
53	2.2.6 الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية 1994-2013م
59	2.2.7 بيانات عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2013
61	خاتمة
الفصل الثالث	
الايرادات والنفقات العامة الفلسطينية	
63	مقدمة
64	3.1 المبحث الأول: الايرادات العامة الفلسطينية
65	3.1.1 مفهوم الايرادات العامة
66	3.1.2 هيكل الايرادات العامة الفلسطينية
66	3.1.3 محدّدات الايرادات العامة في الأراضي الفلسطينية
68	3.1.4 التطوّرات التي طرأت على الايرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2013م
72	3.2 المبحث الثاني: النفقات العامة الفلسطينية
73	3.2.1 مفهوم النفقات العامة
74	3.2.2 ترشيد النفقات العامة
74	3.2.3 هيكل النفقات العامة الفلسطينية

76	3.2.4 التطورات التي طرأت على النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2013م
79	خاتمة
الفصل الرابع مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته	
81	مقدمة
82	4.1 المبحث الأول: النمو الاقتصادي .. أنواعه، مصادره، تكاليفه
83	4.1.1 مفهوم النمو الاقتصادي
84	4.1.2 نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم
86	4.1.3 أنواع النمو الاقتصادي
86	4.1.4 مصادر النمو الاقتصادي
88	4.1.5 تكاليف النمو الاقتصادي
90	4.2 المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
91	4.2.1 النمو الاقتصادي عند التجاربيين القرن "16-17" ميلادي
91	4.2.2 النمو الاقتصادي عند الطبيعيين "النصف الأول من القرن الـ18 ميلادي"
92	4.2.3 النمو الاقتصادي عند الكلاسيك
94	4.2.4 تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي "1883-1950"
95	4.2.5 النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية "1833-1946"
101	4.2.6 الخلاصة
102	4.3 المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1996-2013
102	4.4.1 نمو إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية "1996-2013"
106	4.4 المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية وعلاقة العجز بالنمو
107	4.4.1 دور الموازنة في النظرية الكلاسيكية
108	4.4.2 دور الموازنة في النظرية الكينزية
109	4.4.3 دور الموازنة في نظرية ريكاردو
110	4.4.4 دور الموازنة في النظرية النيوكلاسيكية
111	4.4.5 الخلاصة
113	خاتمة
الفصل الخامس التحليل القياسي لأثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي	

115	مقدمة
116	5.1 المبحث الأول: منهجية واجراءات الدراسة
117	5.1.1 صياغة نموذج الدراسة
118	5.1.2 بيانات متغيرات نموذج الدراسة
118	5.1.3 مصادر بيانات الدراسة
119	5.2 المبحث الثاني: المنهج القياسي والأساليب المستخدمة
120	5.2.1 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)
120	5.2.2 اختبار السكون (الاستقرار)
121	5.2.3 اختبار التكامل المشترك
121	5.2.4 المقاييس الاحصائية الوصفية
121	5.2.5 البرامج الاحصائية المستخدمة
122	5.3 المبحث الثالث: التحليل الوصفي للنموذج
122	5.3.1 الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج القياسي
125	5.4 المبحث الرابع: التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة
126	5.4.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية
127	5.4.2 نتائج اختبار التكامل المشترك
128	5.4.3 نتائج اختبار السببية
128	5.4.4 نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي
130	5.4.5 نتائج التحقق من جودة النموذج المقدر
130	5.4.6 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)
133	5.4.7 نموذج انحدار بسيط لعلاقة العجز بالنمو الاقتصادي
137	5.5 المبحث الخامس: نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي
الفصل السادس	
النتائج والتوصيات	
141	6.1 مقدمة
141	6.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي
142	6.3 النتائج المتعلقة بالدراسة الاحصائية القياسية
144	6.4 التوصيات
145	المراجع
156	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1/2	تطور عجز الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (1996-2013) مليون دولار	60
1/3	تطورات الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) مليون دولار	70
2/3	تطورات النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) مليون دولار	77
1/4	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2013)	103
1/5	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج الاقتصادي	122
2/5	اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	126
3/5	اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة	127
4/5	تقدير النموذج القياسي	129
5/5	حساب معامل تضخم التباين (VIF)	133
6/5	نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط	134

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1/1	متغيرات الدراسة	5
1/2	هيكل الموازنة العامة الفلسطينية	50
1/3	اجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة "1996-2013" بالمليون دولار	71
2/3	اجمالي النفقات العامة خلال الفترة "1996-2013" بالمليون دولار	78
1/4	تطور إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1996-2013" بالمليون دولار	104
2/4	معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة "1996-2013"	105
3/4	حجم العجز قبل وبعد المنح والمساعدات خلال الفترة "1996-2013"	110
1/5	اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	131
2/5	اختبار العلاقة الخطية بين متغيري الانحدار البسيط	135

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
156	ملحق (1) نتائج اختبار التكامل المشترك
157	ملحق (2) نتائج تقدير النموذج القياسي
158	ملحق (2) نتائج اختبار السببية
159	ملحق (4) النموذج القياسي في وجود متغير الإيرادات الخارجية بعد إضافة AR(1)
160	ملحق (5) نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)
161	ملحق (6) نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي
162	ملحق (7) نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي
163	ملحق (8) نموذج انحدار بسيط لمتغير الإيرادات الخارجية
164	ملحق (9) نموذج انحدار بسيط لمتغير الأوضاع السياسية
165	ملحق (10) نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي
166	ملحق (11) نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر
166	ملحق (12) نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين
167	ملحق (13) معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حدة
168	ملحق (14) نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج البسيط
168	ملحق (15) نتائج اختبار السببية للنموذج البسيط
169	ملحق (16) النموذج القياسي البسيط بعد إضافة AR(1) و AR(2)
170	ملحق (17) النموذج القياسي البسيط
171	ملحق (18) نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر
171	ملحق (19) نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي
172	ملحق (20) نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين
172	ملحق (21) معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حدة

ملخص الدراسة

أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)

هدفت الدراسة الى بيان تأثير العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة "1996-2013" والتعرّف على حجم الإيرادات والنفقات العامة ومن ثمّ تحديد قيمة العجز المالي لها خلال الفترة الزمنية للدراسة ومدى تأثر معدّل النمو الاقتصادي بذلك.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي لمناسبته الظاهرة موضع الدراسة، وبناء نموذج قياسي لقياس أثر عجز الموازنة على معدّل النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي "EViews7".

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة "الإيرادات المحلية، الإيرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية" والمتغير التابع "معدّل النمو الاقتصادي"، حيث خلصت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ سالبة بين الإيرادات المحلية ومعدّل النمو الاقتصادي وموجبة بين كلّ من "النفقات الجارية، النفقات التطويرية" ومعدّل النمو الاقتصادي، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين كلّ من "متغير الإيرادات الخارجية، متغير الأوضاع السياسية" ومعدّل النمو الاقتصادي"، مع الإشارة هنا الى أنّ قيمة معامل التحديد بلغت "50%"، وهذا يعني أنّ المتغيرات المستقلة في النموذج المقدّر تفسّر ما نسبته "50%" من التغيّر الحاصل في المتغير التابع، أمّا النسبة المتبقية فنرجع الى عوامل أخرى بالإضافة الى الخطأ العشوائي في التقدير.

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة اعتماد موازنة مركزة بشكل أساسي على الامكانيات المتاحة فقط، والعمل على ترشيد الانفاق العام بما يناسب الإيرادات المحلية المتاحة، بالإضافة الى ضرورة عدم تجاوز نمو النفقات لمعدّل نمو الإيرادات، توجيه الانفاق العام بشكل أساسي الى القطاعات الأكثر كفاءة، وزيادة حصة النفقات التطويرية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني مع اتخاذ سياسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي.

Abstract:

The Effect Of Budget Deficit On the Growth of Palestinian Economy (1996–2013)

The study aimed to state the impact of budget deficit of the Palestinian National Authority (PNA), on the growth of the Palestinian Economy during the period "1996–2013" through the acknowledgment of the components of the authority's budget and focusing on its reality with determining the value of general revenues & expenditures, also determine the value of budget deficit during the study period, & the impact on the economic growth.

To achieve this, the researcher used descriptive quantitative method, which fits the phenomenon under study, & build a model standard for measuring the impact of budget deficit of the Palestinian National Authority at growth of GDP, using statistical software EViews7.

The results showed along-period correlation between independent variables (local revenues, external revenues, current expenditures, development expenditures) and dependent variable "economic growth average", where the study concluded that is statically significant relationship at level $\alpha \leq 0.05$, negative between local revenue & economic growth average, positive between "current expenditures, development expenditures" & economic growth average, while there was no statically significant relationship between "external revenues, political situation" & economic growth average, with noted that the value of the coefficient of determination average 50% and this means that the independent variables at model explain 50% of the change in the dependent variable "economic growth average" in the light of all other factors constant, the rest is 50% referred to other factors.

The study concluded a set of recommendations including: budget reliance on available resources only, and pursue a policy of rational public expenditure management, and the growth of expenditure not exceed the growth of revenues, and direct public spending to sectors most efficient, and increase the amount of development expenditures to contribute at Palestinian economy development, with The Necessity of fiscal policy to stimulate growth.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

- 1.1 مقدمة
- 1.2 مشكلة الدراسة
- 1.3 أهداف الدراسة
- 1.4 أهمية الدراسة
- 1.5 متغيرات الدراسة
- 1.6 النموذج القياسي
- 1.7 فرضيات الدراسة
- 1.8 منهجية الدراسة
- 1.9 الدراسات السابقة

1.1 مقدمة:

تعاني الدول النامية غالباً من عجز مزمن في موازنتها العامة حيث تقل اجمالي الإيرادات العامة عن اجمالي النفقات العامة مما يشكل عبئاً على الاقتصاد المحلي لها، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الدخل القومي وانخفاض الدخل المتاح للفرد، إضافةً الى سوء توزيع الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وظواهر اقتصادية سلبية كثيرة (الخطيب، 2005).

وتعتبر معضلة عجز الموازنة من أهمّ المشاكل الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على أداء النشاط الاقتصادي، ولقد اتجه العجز في الموازنة العامة الى التزايد في مختلف دول العالم ووصوله الى مستويات باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي المالي والنقدي للدول، وترتّب على ذلك تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة ورافق ذلك آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وكذلك تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي (جسر التنمية، العدد 63). وتهتم الدولة بكيفية مواجهة عجز الموازنة والسياسات المقترحة لذلك والنتائج التي تتمخض عنه والمقابل الاجتماعي له ومن يتحمّله (وزارة المالية، 2006، ص4).

كانت وما زالت السلطة الفلسطينية تعاني من عجز مستدام في الموازنة، وهذا كان محقّقاً قوياً لجملة من الاصلاحات القانونية والادارية والمالية والنقدية، أمّا الأسباب التي أدت لاستفحال ظاهرة العجز فقد تمثّلت في ضعف الموارد الذاتية لدى السلطة الفلسطينية في ظل زيادة الانفاق الحكومي وفي ظل المتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية إضافةً للقيود المفروضة على إيرادات المقاصة وكذلك الحصار الاسرائيلي (مقداد، 2009، ص758)، وهناك سبب رئيسي آخر عزز من مظاهر العجز في موازنة السلطة الفلسطينية ألا وهو تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي وضعف مساهمة مصادر الإيرادات المحلية في تمويل الأنفاق (حميض، 2006، ص1).

ففي عام 2013م بلغ اجمالي الإيرادات المحلية "2535" مليون دولار في حين كانت اجمالي النفقات العامة "3987" مليون دولار، بإجمالي عجز في الموازنة بلغ "1452" مليون دولار (معهد ماس، 2014)، مع الاشارة هنا الى أنّ العجز في موازنة السلطة استمر طوال فترة الدراسة "1996-2013" باستثناء العام الأول من الدراسة، وذلك قبل اضافة بند اجمالي المنح والمساعدات التي تعمل على سد هذا العجز.

وبالنظر الى الشقّ الآخر من الرسالة وهو النمو الاقتصادي، نشير هنا الى أنّه المعبر عن تحسّن أو تدهور وضعيّة الاقتصاد، وعلى صعيد السلطة الفلسطينية عملت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مع بداية تأسيسها عام 1994م وتميزت السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية (1994-1999) بتحقيق معدلات نمو إيجابية، نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي وسياسات تطوير الكادر البشري التي رافقت بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في بداية تأسيسها، ومع انطلاق انتفاضة الأقصى وما نجم عن سياسات الاحتلال تراجعت معدلات النمو، وأخذت في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حتى عام 2013م.

وفيما يتعلّق بعلاقة عجز الموازنة بالنمو الاقتصادي، فإنّ النظريات الاقتصادية لم تستقر على اتجاه واضح للعلاقة ويأتي ذلك انطلاقاً من الخلاف على دور الدولة في الاقتصاد من عدمه، وعلى صعيد الدراسات الميدانية فقد اختلفت نتائجها في عديد الدول النامية وغير النامية، وفي هذه الدراسة نقوم بعرض الحالة الفلسطينية بتقييم تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي.

1.2 مشكلة الدراسة:

من خلال دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني منذ نشأة السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في عام 1993م، شهد الوضع الفلسطيني عدة تقلبات سياسية، الأمر الذي أثر سلباً على وضعيّة الاقتصاد الوطني وأدى الى العديد من التحوّلات والتغيرات، أهمّها تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، والتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، بالإضافة الى تباطؤ الانتاج والعجز المستمر في الميزان التجاري وارتفاع العجز الجاري والديون على السلطة الفلسطينية، وهذا يرجع بشكل رئيسي الى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية.

وفي نفس الاطار أكّدت الكثير من الدراسات التي أجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي مع اختلاف اتجاهات العلاقة، وفي هذه الدراسة تمّ التطرّق للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني، وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية على معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني؟.

1.3 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي على النحو التالي:

- 1- عرض صورة عامة على واقع موازنات السلطة الفلسطينية منذ نشأتها.
- 2- التعرف على أهم مصادر إيرادات الموازنة العامة وأبرز أوجه الانفاق؟.
- 3- بيان أثر العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة "1996-2013".
- 4- توفير معلومات للجهات المختصة حول الموازنة من أجل أخذها بعين الاعتبار في وضع الموازنات القادمة.
- 5- تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في نهوض الاقتصاد الفلسطيني والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي عبر قرارات يتخذها صناع القرار الفلسطيني.

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الآثار الاقتصادية للعجز في موازنات السلطة الفلسطينية، انطلاقاً من الأهمية القصوى للموازنة العامة في التأثير على خطط وبرامج السلطة التنموية، ويمكن تحديد أهمية الدراسة في التالي:

- 1- حداثة الموضوع في الاقتصاد الفلسطيني، والتي تبرز من خلال ما يمكن أن نتوصل له هذه الدراسة من مدلولات نظرية وفكرية باعتبارها تمثل استجابة حقيقية لإحدى أبرز القضايا والتحديات الرئيسية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013).
- 2- اعطاء مؤشرات حول العجز في الموازنة ومعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة (1996-2013)، وكيفية حلّها أو الاستفادة من ذلك.
- 3- توضيح أثر عجز الموازنة عبر النتائج التي ستخلص إليها الدراسة، الأمر الذي قد يؤدي الى التخفيف من الآثار السلبية أو الاستفادة منها عبر عدة اجراءات يتم التوصية بها.
- 4- فتح المجال أمام الباحثين للتعمق من أجل ايجاد الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بالآثار المترتبة على العجز في موازنة السلطة الوطنية "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية" في ضوء المتغيرات والمستجدات الحالية الجارية.
- 5- التعرف على توجهات الجهات المختصة "الحكومة - سلطة النقد" المفترضة سواء من الناحية النظرية أو الناحية المهنية والعملية قياساً بنتائج الدراسة.

1.5 متغيرات الدراسة:

أ. المتغيرات المستقلة:

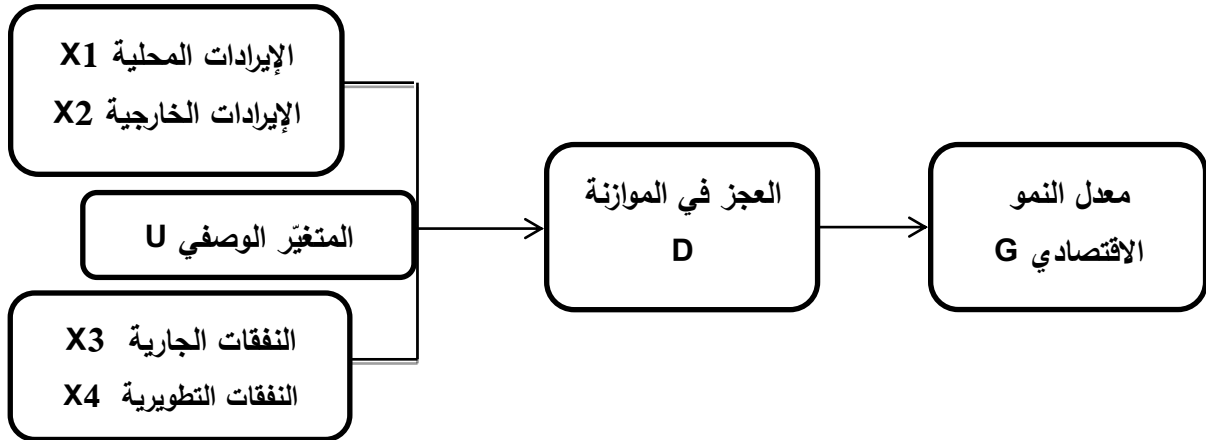
- العجز في الموازنة "D" ويعتبر أهم متغير مستقل له الأثر الأكبر على معدّل النمو الاقتصادي، والذي يقاس من خلال:

1. الإيرادات المحلية (X_1): وتشمل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.
2. الإيرادات الخارجية (X_2): وتشمل المنح والقروض والمعونات الخارجية الموجهة أمّا لدعم الموازنة أو لدعم المشاريع التطويرية.
3. النفقات الجارية (X_3): وتشمل الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية وصافي الاقتراض.
4. النفقات التطويرية (X_4): وتشمل النفقات الممولة من الخزينة أو من الدول المانحة والتي يتمّ انفاقها على مشاريع البنية التحتية التي تتفق ضمن اطار المشاريع التطويرية.
5. متغير الأوضاع السياسية: لمعرفة مدى تأثير التغيرات السياسية على معدّل النمو الاقتصادي، علماً بأنه يتمّ التعامل معه كمتغير وصفي.

ب. المتغير التابع :

- النمو الاقتصادي (G): ويتم الإشارة إليه من خلال معدّل التغير في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي "GDP" خلال سنوات الدراسة.

شكل (1-1) متغيرات الدراسة



1.6 النموذج القياسي:

يمكن صياغة أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي حسب النموذج التالي:

$$G = F(X_1, X_2, X_3, X_4, DUM) + U \dots (1)$$

ويمكن صياغة العلاقة الدالية في شكل المعادلة التالية:

$$G_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + B_3 X_{3t} + B_4 X_{4t} + B_5 DUM_t + U_t \dots (2)$$

ويمكن تعريف المتغيرات في المعادلة على النحو التالي:

G_t : معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

X_1 : الإيرادات المحلية.

X_2 : الإيرادات الخارجية.

X_3 : النفقات الجارية.

X_4 : النفقات التطويرية.

DUM : المتغير الوصفي (الأوضاع السياسية).

U_t : الخطأ العشوائي.

B_0 : المقطع الثابت.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (مكونات عجز الموازنة)

بالنسبة للمتغير التابع.

الإشارات المتوقعة لهذا المعاملات:

$$(B_1, B_2, B_5) < 0$$

$$(B_3, B_4) > 0$$

t : الفترة الزمنية (1996-2013).

1.7 فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية :-

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالعجز في الموازنة "الايردادات المحلية، الايرادات الخارجية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية، الوضع السياسي" والمتغير التابع مُمثلاً بمعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني.

1.8 منهجية الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية، وبالتالي يناسب الظاهرة موضع الدراسة، وذلك لتوضيح حجم العجز في الموازنة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وسيتم استخدام المصادر الثانوية، حيث سيتم الحصول على البيانات المنشورة في الدوريات والأبحاث والمراجع المتوفرة في المكتبات الجامعية وما تم نشره من خلال وزارة المالية والتقارير الصادرة عن مركز الاحصاء الفلسطيني.

كما سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر عجز الموازنة على معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين، حيث سيتم ذلك باستخدام برنامج "EViews7".

1.9 الدراسات السابقة:

وتم تقسيم الدراسات الى دراسات محلية وعربية وأجنبية، حيث بلغ عدد الدراسات المحلية "9" دراسات، وبلغت الدراسات العربية حوالي "11" دراسة، في حين بلغ عدد الدراسات الأجنبية "15" دراسات، وتجدر الإشارة الى أنه جرى عرض الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم الى الأحدث وذلك على النحو التالي:

أولاً / الدراسات المحلية:

1. (أبو القمصان، 1998)، "أزمة الإنفاق الحكومي الفلسطيني - دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق بكافة أنواعه، من حيث تطور الإنفاق الحكومي حسب نوع الإنفاق وعن تطور إنفاق الموازنة العامة حسب التوزيع الوظيفي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن لتحقيق أهداف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية وهي أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية لها أبعاد وتوجهات اقتصادية واجتماعية لم يتمّ استخدامها بشكل سليم في الحالة الفلسطينية. أوصت الدراسة بضرورة ترشيد سياسة التوظيف في القطاع العام وذلك من خلال حصر التعيينات الجديدة في قطاع التعليم والصحة والقضاء، والعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي حتى لا تتحمل الموازنة أعباء إضافية.

2. (عبد الكريم، 2000)، "الموازنة الفلسطينية (1995-2000) دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز ملامح واتجاهات التطور في بنود الموازنة العامة للفترة (1995 - 2000) واستخلاص أهمّ توجهات السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وانعكاسها على أداء الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل، علماً بأنّه تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن استناداً إلى بيانات حول موازنة السلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أنّ موازنة عام (2000) جاءت متضمنة إدارياً مالياً متعدداً لسنوات لاحقة مما يتيح لصانع القرار التكيف مع السياسات المستقبلية. أوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارات الموظفين في مجال إعداد المسوح الميدانية، وكذلك لابد من إيجاد جهاز تنسيقي بين جميع الأطراف التي لها علاقة بالتمويل الدولي ووزارة المالية تحقيقاً لهدف الوصول إلى أكثر الموازنات مناسبة للوضع الفلسطيني.

3. (لبد، 2002)، "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة".

هدفت الدراسة إلى تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الفلسطينية، مع التركيز على الصعوبات والمشاكل المتعددة، التي تؤثر سلباً في تحقيق

الأهداف المتعارف عليها عند اعداد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة "1995-2000"، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة الى أنّ السلطة الوطنية الفلسطينية لا تصل الى تحقيق السياسات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرادة من الموازنة العامة.

أوصت الدراسة بضرورة وضع الأبعاد الاجتماعية بعين الاعتبار قبل اعداد الموازنة، والعمل على معالجة مشكلة العجز في الموازنة، مع ضرورة توزيع النفقات على أساس وظيفي وليس مؤسسي مع وضع أسس واضحة لتقدير النفقات.

4. (الشلة، 2005)، "محدّدات الإيرادات العامة في فلسطين".

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم الإيرادات العامة ومحدّداتها ومدى تطوّرها في الاقتصاد الفلسطيني والعوامل التي تحدّ من زيادة حجمها، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة الى أنّ ضرورة تطوير منظومة جمع الإيرادات العامة وعلى وجه الخصوص الإيرادات المحلية.

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد السلطة الفلسطينية لخطة شاملة لرفع كفاءة الاقتصاد الفلسطيني وزيادة قدرته على مواجهة الحصار.

5. (الخطيب، 2006)، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين

1996-2003"

هدفت الدراسة الى التعرف على النظام الضريبي المطبق في فلسطين، بالإضافة الى التعرف على حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة خلال الفترة 1996-2003م، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة الى أنّ القوانين الضريبية المطبّقة قديمة، وأنّ النتائج المتعلّقة بالإيرادات الضريبية وغير الضريبية سلبية دون تقديم خدمات أفضل للمواطنين، اضافةً الى أنّ نسبة الرواتب من النفقات العامة مرتفعة.

أوصت الدراسة بضرورة تحديث قانون الضريبة لمواكبة التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي بالإضافة الى ترشيد الانفاق العام.

6. (مقداد، الكحلوت، 2009)، "واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية

ال فلسطينية في ظل المعوقات الاسرائيلية"

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة (2005-2006) ودراسة أثر العراقيل الاسرائيلية على تنمية موارد السلطة ومواطن الضعف والقوة فيها وحجم الفائض أو العجز، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافةً الى توزيع استبانات لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة الى أنّ السلطة تقلصت إيراداتها بشكل ملحوظ، وتمّت الإشارة الى وجود ضعف في أداء الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي تتصف في معظمها بقلّة الخبرة مما ساهم في إهدار المال العام.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة تفعيل الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، مع ضرورة إلغاء سياسة التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بالدعم المالي وتمويل المشاريع والبنية التحتية في قطاع غزة.

7. (عبدالنبي، 2012)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية

2000-2010".

هدفت الدراسة الى تقديم عرض وتحليل العلاقة القائمة بين النفقات في الموازنة العامة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي وبناء نموذج قياسي عبر برنامج "EViews7" لتحقيق أهداف الدراسة، حيث كان المتغير التابع كلّ من العاملين في القطاع الحكومي والتكوين الرأسمالي والنتائج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم ومعدل البطالة، في حين تمثّلت المتغيرات المستقلة في قطاعي الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

توصلت الدراسة الى وجود اهتمام لدى السلطة الفلسطينية لقطاع الخدمات الاجتماعية في السنوات الاخيرة، يرافقه تقصير في مخصصات قطاع التنمية الاقتصادية.

أوصت الدراسة بضرورة توزيع النفقات العامة على أساس وظيفي وتفعيل الرقابة المالية والإدارية، وترشيد الانفاق العام والعمل على خلق ظروف اقتصادية محفّزة للاستثمار.

8. (أبو زعيتر، 2012)، "دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية".

هدفت الدراسة الى الوقوف على أهمية الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة الفلسطينية خلال فترة الدراسة "2000-2010"، حيث تمّ استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفة من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الصادرة عن الجهات الرسمية.

توصّلت الدراسة الى أن أسلوب الموازنة المطبّق من قبل السلطة الفلسطينية هي موازنة البنود، وأنّ اسرائيل تتحكم في "64%" من الإيرادات المحلية للسلطة.

أوصت الدراسة بضرورة الانتقال من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء واتخاذ السلطة لإجراءات فاعلة من شأنها أن تساهم في ترشيد النفقات الجارية للسلطة.

9. (خفاجة، 2013)، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011"

هدفت الدراسة الى بيان تأثير الانفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالمتغيرات المستقلة (صافي الإقراض الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، اجمالي النفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع خلال الفترة (1996-2011)، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي عبر برنامج "EViews7" لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة الى أنّ هناك تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي، وأنّ هناك علاقة تبادلية بينهما.

أوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسة مالية محفزة للنمو، وانتهاج سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، واعطاء الأولوية لتمويل الانفاق الاستثماري والاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي.

ثانياً / الدراسات العربية:

1. (العزام، 1990)، "عجز الموازنة العامة وأثره على الاقتصاد الأردني".

هدف الباحث الى دراسة أثر العجز في الموازنة الأردنية على التضخم خلال الفترة 1973 - 1988م، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي وبناء نموذج قياسي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أنّ ثلث العجز في الموازنة العامة ساهمت في زيادة الطلب الكلي المحلي وساهم في ارتفاع الأسعار وحدوث موجات من التضخم وأنّ اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي أدى إلى زيادة عرض النقد مما أحدث فجوة تضخمية نقدية، كما ساهمت زيادة الضرائب الجمركية في ارتفاع أسعار السلع المستوردة مما زاد من حدة التضخم.

أوصت الدراسة بضرورة تقليل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي والعمل على تقليل الضرائب الجمركية للتقليل من حدة التضخم.

2. (الظاهر، 1993) "الانفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة الى مناقشة محدّدات الانفاق الحكومي في المملكة وقياس أثر الانفاق الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى أنّ الانفاق العام اعتمد خلال فترة الدراسة على كل من عائدات النفط والعوامل المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات العامة، وأنّ الانفاق الحكومي على البنية التحتية في المملكة أثر معنوياً بشكل ايجابي على دفع عملية النمو الاقتصادي، في حين كان للانفاق الجاري على الأجور والمرتبات أثر سلبي على معدّل النمو الاقتصادي، وهذا ما فسّر بتوجيهه الى الاستهلاك بشكل أساسي وليس الاستثمار. أوصت الدراسة بضرورة تقليص دور الدولة في مجال الانفاق الخدمي والتركيز على زيادة الانفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية لتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

3. (العمر، 1997)، "الانفاق الحكومي، عرض النقد والنتائج المحلي - دراسة قياسية في اقتصاد المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة الى محاولة التعرف على مساهمة كل من الانفاق الحكومي وعرض النقد في اجمالي الناتج المحلي للفترة (1970-1995)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي الكمي وبناء نموذج قياسي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع باجمالي الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة (عرض النقد، الانفاق الحكومي، التكوين الرأسمالي). خلصت الدراسة الى أن كلاً من الانفاق الحكومي وعرض النقد الضيق يؤثران بشكل ايجابي على الناتج غير النفطي، الا أن الانفاق الحكومي يفوق أثر عرض النقد على المدى الطويل.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الانفاق الحكومي مع المحافظة على عرض ضيق للنقد وذلك للمساهمة في الناتج غير النفطي وذلك لتنمية القطاعات غير النفطية.

4. (الهالات، 2000)، "العوامل المؤثرة في ادارة الإيرادات العامة في الأردن (دراسة تحليلية 1964 - 1998)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على جانب الإيرادات في الموازنة العامة الأردنية وذلك من خلال دراسة تأثير العوامل المؤثرة في الإيرادات العامة الأردنية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف العوامل المؤثرة على ادارة الإيرادات العامة وجمع البيانات عنها وتحليلها وتفسيرها والربط بين مدلولاتها وارتباطاتها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS.

خلصت الدراسة إلى أن العوامل الإدارية وأهمها جودة المعلومات التي تم اعتمادها تؤثر في حصيله الإيرادات العامة الأردنية، وعدم وجود تأثير للاستقرار السياسي على الإيرادات العامة.

أوصت الدراسة بضرورة تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال محاولة تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة لاسيما من الإيرادات المباشرة.

5. (خياط، 2001)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية عن

المملكة العربية السعودية 1970-1998م"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي استناداً إلى بيانات منشورة عن النمو الاقتصادي من عام 1970م إلى عام 1998م، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي وبناء نموذج قياسي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث كانت المتغيرات المستقلة على النحو التالي (مستوى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي، نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نسبة الإنفاق الفعلي الحكومي الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)، في حين كان المتغير التابع (النمو الاقتصادي) خلصت الدراسة إلى أنّ الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في المجال الاستثماري تحقيقاً لمعدل نمو اقتصادي مرتفع.

6. (القريني، 2004)، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي للفترة "1970 - 2000"، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي وبناء نموذج قياسي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في (إجمالي التكوين الرأسمالي - الإنفاق الاستهلاكي الحكومي - الإنفاق الاستثماري الحكومي)، في حين كان المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

خلصت الدراسة إلى أنّ الإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع لهم آثار سلبية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، كما أظهرت أنّه في الأجل القصير يكون تأثير التغيير في الإنفاق على البنية التحتية له أثره الموجب على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي بينما تأثير الزيادة في الإنفاق على التعليم والصحة لهما آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

أوصت الدراسة بضرورة تقنين حجم الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والأمن والتركيز بشكل أكبر على الاتفاق الحكومي على الاستثمار.

7. (العيسى، 2006)، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة".

هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٢م والإمارات العربية المتحدة من عام ١٩٧٢ إلى ٢٠٠٢م، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع بالنمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (الأجور - ما ينفق على شراء السلع والخدمات - التحويلات الجارية).

خلصت الدراسة الى أنّ هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، وأشارت الى أنّ هناك عوامل أخرى غير مالية تلعب دورها في الحد من انخفاض الإنفاق الحكومي كالعوامل الاجتماعية والسياسية.

أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الانفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية في رسم خطط التنمية والعمل على التوزيع في هيكل الانتاج.

8. (الرشيد، 2009)، "الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد السعودي"

هدفت الدراسة الى توضيح أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال استعراض بعض نتائج الدراسات الميدانية في هذا المجال خلال الفترة "1999-2006"، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن بين "7" دراسات ميدانية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

توصلت الدراسة الى أنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتمّ الحكم بعلاقة واضحة ومحدّدة بين الانفاق الحكومي والخدمات العامة والتجهيزات الأساسية، لأنّ ذلك يرتبط بشكل أساسي بظروف الاقتصاد والبيئة المحيطة به.

أوصت الدراسة بضرورة دراسة وضع كل دولة على حدة لمعرفة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وتحديد الدرجة التي يكون عندها تدخل الدولة بالاقتصاد ايجابياً.

9. (الحصري، 2010)، "عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة في الأردن (دراسة تطبيقية)".

هدفت الدراسة الى معرفة أثر العجز في الموازنة العامة على سعر الفائدة في الأردن خلال الفترة "1996 - 2008م"، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع في "معدل الفائدة" والمتغيرات المستقلة (عجز الموازنة، اجمالي الانفاق العام، عرض النقد الحقيقي، مستوى الأسعار). خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وسعر الفائدة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وعزوف القطاع الخاص عن الاستدانة من البنوك التجارية مما قلل الإنفاق الاستثماري وهذه اشارة الى أثر المزامنة الداخلية. أوصت الدراسة بضرورة رفع كفاءة الأداء الحكومي لتجاوز النتائج السلبية في الاقتصاد الأردني.

10. (كريم، 2010)، "أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2001-2009".

هدفت الدراسة الى بيان تأثير سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009م، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن لتحقيق أهداف الدراسة. خلصت الدراسة الى أن العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الانفاق العام الى النمو الاقتصادي، وانما هي علاقة ثنائية تبادلية. أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الانفاق العام والاسراع في اصلاح النظام الضريبي والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

11. (المزروعي، 2012)، "أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009م".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة (1990-2009م) وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي

الكمي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع في اجمالي الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي وبمكونات كل منهما. خلصت الدراسة الى أنّ هناك أثراً قوياً من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وجميع مكوناته الرئيسية والثانوية. أوصت الدراسة بضرورة زيادة الانفاق العام لما له من أثر ايجابي كبير على اجمالي الناتج المحلي.

ثالثاً / الدراسات الأجنبية:

1. (Oks, 1987), "Public sector deficit in Argentina: measurement & macroeconomic effect".

هدفت الدراسة الى تحديد الآثار المترتبة على العجز في الموازنة وصعوبات قياسها في الاقتصاد الأرجنتيني خلال فترة الدراسة "1960-1985"، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع في اجمالي الناتج المحلي، والمتغيرات المستقلة في "التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي، حجم الادخار، الاستثمار، الميزان التجاري".

توصّلت الدراسة إلى أنّ العجز في الموازنة يؤدي إلى آثاراً سلبية على الاستثمار نتيجة زيادة التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي والاختلال في التوازن الخارجي، كما توصلت الى أنّ العجز في الموازنة له اثر سلبي على الاستهلاك الخاص في الأرجنتين.

أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية اقتصادية للحدّ من عجز الموازنة والتقليل من آثارها السلبية على مكونات الاقتصاد الأرجنتيني.

2. Hwang(1995), " Real budget deficit & economic activity".

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز الحقيقي في الموازنة على النشاط الاقتصادي من خلال التحليل الاقتصادي القياسي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع باجمالي الناتج المحلي، والمتغيرات المستقلة في "الايردادات العامة، والنفقات العامة، سعر الصرف الحقيقي، التكوين الرأسمالي".

توصلت الدراسة إلى أنّ زيادة العجز الحقيقي في الموازنة قد زادت القيمة الحقيقية للديون التي عُقدت من قبل الجمهور مما ينعكس على الاستهلاك، وكذلك كان له أثر ايجابي على الناتج والثروة وعملت على تعزيز النشاط الاقتصادي.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الدولة لإجراءات تحلّ من مشكلة عجز الموازنة مع المحافظة على قوة النشاط الاقتصادي وذلك من خلال اصلاحات هيكلية في الاقتصاد.

3. Buchanan(1996), "Debt, deficit & fiscal policy".

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز في الموازنة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، وأثر الدين العام والسياسة المالية على اجمالي الناتج المحلي، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن على الاقتصاد الأمريكي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصّلت الدراسة الى أنّ العجز في الموازنة يرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من نمو استهلاك السلع المعمرة، كما يزيد من نمو الاستثمار في المعدات.

أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على ما أسماه الباحث عجز الموازنة الايجابي للحفاظ على النتائج الايجابية المترتبة عليه، مع تقييمه من فترةٍ لأخرى.

4. Neyapti(1997), "Budget deficit & inflation".

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز في الموازنة على التضخم في "54" دولة متقدمة ونامية على مدار عقدين من الزمن (الثمانينات والتسعينات)، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تمثل المتغير التابع في التضخم والمتغير المستقل في العجز في الموازنة.

خلصت الدراسة إلى أنّ عجز الموازنة له أثر ايجابي على اتجاه التضخم في الدول المتقدّمة والنامية على حدّ سواء.

أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الدولة لإجراءات اقتصادية من شأنها أن تقلل من حجم التضخم بالإضافة الى حلّ مشكلة عجز الموازنة، مع الحفاظ على نفس الأثر.

5. De Moura, Marcelo (2000), "An essay on the effects of government deficit on equilibrium real exchange rates & stock prices".

هدفت الدراسة الى قياس أثر العجز في الموازنة الحكومية على أسعار الصرف الحقيقية وتوازن أسعار الأسهم، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن لتحقيق أهداف الدراسة بأخذ مجموعة مختارة مؤلفة من "19" دولة تنتج ما نسبته "76%" من الإنتاج العالمي.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة العجز في الموازنة بنسبة "1%" يؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي بنسبة "1.5%" في البلدان مرتفعة الدخل و "2%" في دول أمريكا اللاتينية ويراافقها انخفاض في أسعار الأسهم بنسبة "2.8%" لاقتصاديات الدول مرتفعة الدخل و "10.2%" لاقتصاديات الدول ذات الدخل المتوسط.

أوصت الدراسة بضرورة دراسة كل دولة على حدة وضعها الاقتصادي للوصول الى نموذج اقتصادي يساهم في تحسّن الوضع الاقتصادي للدولة، نظراً لاختلاف الأثر لكل دولة.

6. Newlly(2003), "Public expenditure & growth in developing countries".

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة القائمة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث تمّ استخدام المنهجين الوصفي المقارن لتحقيق أهداف الدراسة بأخذ عينة من "30" دولة نامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الـ20.

توصلت الدراسة الى أنّ حصة الانفاق الرأسمالي الحكومي يؤثر بشكل ايجابي على اجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، في حين كان الانفاق الجاري غير مؤثر، وعلى المستوى القطاعي، الاستثمارات الحكومية والنفقات الإجمالية في التعليم هي النفقات الوحيدة التي ترتبط بشكل كبير مع نمو الاقتصاد.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاتفاق على قطاعي التربية والتعليم للمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي، على اعتبار أنه مفتاح التنمية في البلدان النامية.

7. Saleh(2003), "The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey"

هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين عجز الموازنة من جهة والمحددات الاقتصادية الرئيسية من جهة أخرى (الإيرادات الحكومية، معدل النمو الاقتصادي، معدل الفائدة، عجز الميزان التجاري، سعر الصرف، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الاستثمار الخاص، مستوى التعليم)، وتم استخدام المنهج الوصفي الكمي وبناء نموذج قياسي.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص وعجز الموازنة، في حين لم يكن هناك علاقة بين كل من (مستوى التعليم، معدل النمو الاقتصادي)، في حين كانت العلاقة سالبة مع كل من (الإيرادات الحكومية، معدل الفائدة، سعر الصرف).

أوصت الدراسة بضرورة اتباع الدولة لسياسات نقدية ومالية من شأنها أن تقلل عجز الموازنة بما يسمح بتحقيق مؤشرات اقتصادية ايجابية وعلى وجه الخصوص تطوير نظام تحصيل الإيرادات الحكومية.

8. Adam & Bevan(2004), "Fiscal deficits & growth in developing countries"

هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين عجز الموازنة والنمو من خلال أخذ بيانات مقطعية لـ"45" دولة نامية خلال فترة زمنية (1970-1999)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي الكمي عبر نموذج (OLG).

خلصت الدراسة الى أن هناك أثر ايجابي لعجز الموازنة على النمو الاقتصادي شريطة المحافظة على قيمة العجز في الموازنة، وفي اطار آخر لم يكن هناك ارتباط واضح لكل من الضرائب والمنح على عجز الموازنة، في حين كان هناك أثر طردي واضح لحجم الدين العام على عجز الموازنة

أوصت الدراسة الى ضرورة دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي لكل دولة على حدة للوصول الى التركيبة الاقتصادية المناسبة للوصول الى اقتصاد بحالة أفضل نظراً لصعوبة تطبيق قاعدة عامة على كافة الدول.

9. Ozturk(2004), "Do budget deficit matter: Evidence from turkey".

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير عجز الموازنة العامة على أسعار الفائدة في تركيا لا سيما في ظل تزايد حجم عجز الموازنة ولجوء الحكومة إلى تمويله من خلال السندات الحكومية في أواخر الثمانينات، حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال ثلاث نظريات وهي الكينزية والريكاردية ونظرية تسهيل العجز في الموازنة. توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة قد أدى إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية، كما خلصت إلى أن خفض عجز الموازنة سيؤدي إلى حفز الإنفاق الاستثماري وخفض العجز التجاري.

أوصت الدراسة بضرورة سعي الدولة للتقليل من عجز الموازنة والمحافظة على معدلات مرتفعة من الانفاق الاستثماري والعمل على تقليل العجز التجاري.

10. Balducci(2005), "Public expenditure & economic growth: acritical extension of Barro's model 1990".

هدفت الدراسة الى معرفة مدى التأثير الايجابي للإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي "نموذج بارو"، حيث تمّ استخدام نموذج بارو للوصول الى الهدف. توصلت الدراسة الى أنّ الانفاق العام يؤثر فقط على النمو الاقتصادي فقط من خلال الاستثمارات العامة دون اعطاء الانفاق العام أية أهمية لإمكانية التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي اذا ما ارتبط بالاستهلاك العام والذي يختلف باختلاف نظرة الأفراد اليه والتي بناءً عليها يمكن الحكم على انتاجية الاستهلاك العام أم لا. أوصت الدراسة بضرورة تركيز الدولة انفاقها الى الاستثمارات العامة بشكل أساسي والعمل على تشجيع الأفراد على الادخار وترشيد قراراتهم الاقتصادية.

11. Subri (2006), "Palestine country profile: The road ahead for Palestine: Fiscal policy & performance".

هدفت الدراسة الى تقييم الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك تحليل ميزانية السلطة، حيث تم استخدام نموذج بارو للوصول الى الهدف. توصلت الدراسة الى أنّ وظيفة السياسات المالية للحكومة هي رفع الإيرادات المحلية لتمويل النفقات العامة، وذلك بغرض تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الضريبة، إضافة الى وجود خلل كبير في طرح الوظائف العامة. أوصت الدراسة بضرورة إعادة توزيع الدخل لتحقيق الأهداف الاجتماعية المختلفة، وضرورة الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في الحكم الرشيد وخلق بيئة لنمو القطاع الخاص، وأن هناك حاجة لإصلاح السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا يشمل إعادة تنظيم وتقنين الضرائب غير المباشرة، وتوحيد الضرائب المحلية المفروضة في المجالس المحلية، وتنفيذ القانون الجديد للتقاعد الصادر في عام 2005، والميزانية توحيد المعاملات المالية بعملة واحدة.

12. Raja(2008), "Palestinian Economy Regresses Policy Space Needed to End Decline".

هدفت الدراسة الى ابراز دور المجتمع الدولي في تكثيف دعمه للسياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، ومدى اعتماده على اسرائيل والى بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة الى أنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يزال عرضة للصدمات الخارجية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الاعتماد على إسرائيل، وأنه لا استقرار اقتصادي دون حل سياسي واضح وعملة وطنية فلسطينية.

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وحدات الرقابة على النفقات الحكومية في المؤسسات الرسمية، لتمارس دوراً رقابياً مهنيّاً لتحقيق الأهداف القطاعية المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني، مع ضرورة إعادة صياغة الاتفاقيات الاقتصادية.

13. Fatima, Ahmed, Rehman(2012), "Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan".

هدفت الدراسة الى ابراز أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1978-2009، وتمّ استخدام المنهج الكمي ببناء نموذج قياسي، حيث تمثّل المتغير التابع في "معدل تغير اجمالي الناتج المحلي" والمتغيرات المستقلة في "التضخم، عجز الموازنة، سعر الصرف الحقيقي، صافي الاستثمار، معدل الفائدة الحقيقي".

توصلت الدراسة الى أنّ هناك علاقة عكسية بين كل من التضخم وعجز الموازنة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، في حين كانت علاقته مع صافي الاستثمار طردية.

أوصت الدراسة بضرورة تحكّم الحكومة بقيمة عجز تحقق معدل مقبول من النمو الاقتصادي، والتركيز على تطوير السياسة الضريبية والفئة المستهدفة منها.

14. Ramzan, Mohammed(2013), "Budget Deficit & Economic Growth: A case study of Pakistan".

هدفت الدراسة الى ابراز أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة 1982-2010، وتمّ استخدام المنهج الكمي ببناء نموذج قياسي، حيث تمثّل المتغير التابع في "معدل تغير اجمالي الناتج المحلي" والمتغيرات المستقلة في "الاستثمار الأجنبي، عجز الموازنة، الائتمان المحلي، التضخم".

توصلت الدراسة الى أنّ هناك علاقة موجبة بين كل من عجز الموازنة والائتمان المحلي مع النمو الاقتصادي، في حين لا توجد علاقة بين كل من التضخم والاستثمار الأجنبي.

أوصت الدراسة بضرورة اتباع الحكومة لسياسات نقدية ومالية تحقق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي في ظل عجز موازنة حكومي مقبول نسبياً.

15.Odhiambo, Momanyi, Lucas(2013), "The Relationship between Fiscal Deficits and Economic Growth in Kenya: An Empirical Investigation".

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة الزمنية "1970-2007"، وتمّ استخدام المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي، حيث تمثل المتغير التابع بمعدل النمو الاقتصادي والمتغير المستقل "عجز الموازنة" اضافةً الى مجموعة من المتغيرات المستقلة المتحكمة "عدد العاملين، الدخل القومي، الاستثمار الخاص، الادخار".

توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بضرورة ترشيد السياسة المالية للدولة، وتعزيز تحصيل الإيرادات مع المحافظة على عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في حالات الاقتراض المحلي.

رابعاً / التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة، فقد تبين ما يلي:

موضوع العجز في الموازنة وعلاقته بالنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تمّ بحثها من منظورات أخرى متعدّدة وشديدة التباين دون التطرّق بشكل أكثر شمولية الى مفهوم عجز الموازنة بشقيّه وتأثيره على معدّل النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تناولت دراسة (أبو القمصان، 1998) أزمة الانفاق الحكومي الفلسطيني عبر تحليل لواقع السياسة المالية الفلسطينية، والتي أشارت الى ضرورة ترشيد سياسة التوظيف في القطاع العام.

وتناولت كل من دراسة (عبدالنبي، 2012)، و(عبدالكريم، 2000) الموازنة الفلسطينية عبر تحليل الاتجاهات في السياسة المالية العامة ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة، وأشارت الى ضرورة ايجاد جهاز تنسيقي بين جميع الأطراف التي لها علاقة بالتمويل الدولي ووزارة المالية واعادة النظر في اتفاقية باريس وترشيد الانفاق العام.

فيما بحثت كل من دراسة (خياط، 2001) و(العيسى، 2006) و(كريم، 2010) في أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وتمت الإشارة الى أنّ الانفاق الحكومي وسيلة مهمّة من

وسائل توزيع الثروة وتحويل القوة الشرائية من فئة لأخرى داخل المجتمع، بالإضافة الى وجود ارتباط للانفاق الحكومي بالإيرادات النفطية، وأنّ للانفاق الحكومي أثراً معنوياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويعتبر الانفاق الحكومي على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي.

بينما أشارت كل من دراسة (العزام، 1990)، و(الحصري، 2010) الى ضرورة تقليل الحكومة الاقتراض من الجهاز المصرفي والعمل على التقليل من الضرائب الجمركية للتخفيف من حدة التضخم، بالإضافة الى السعي لرفع كفاءة الأداء الحكومي لتجاوز المؤشرات السلبية المتمثلة في ارتفاع سعر الفائدة وضعف مرونتها اثر ارتفاع نسبة السيولة عن المستويات العالمية وكبر حجم الاحتياطات لدى البنوك عن الحد الطبيعي. وأشارت دراسة (القريني، 2004) الى أنّ الانفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع لهم آثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

خامساً / أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أ. أوجه الاختلاف:

- تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في استخدامها لأسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة "1996-2013" للوصول الى نتائج وتوصيات حول مشكلة الدراسة، مع الاشارة هنا الى اختلافها مكانياً عن الدراسات التي تناولت نفس الموضوع كدراسة (Buchanan, 1996)، ودراسة (Fatima, 2012)، ودراسة (Odhiambo, 2013)، ودراسة (Ramzan, 2013).
- تطرقت الدراسة الى موضوع أثر عجز الموازنة على معدل النمو الاقتصادي بشكل أكثر شمولية بتناولها شقي عجز الموازنة "الإيرادات العامة" و"النفقات العامة"، فيما تطرقت بعض الدراسات السابقة الى موضوع أثر الانفاق الحكومي "أحد شقي عجز الموازنة"

على النمو الاقتصادي كدراسة (الظاهر، 1993)، (العمر، 1997)، (خياط، 2001)،
(Newlly, 2003)، (القريني، 2004)، (Balducci, 2005)، (الرشيد، 2009)،
(كريم، 2010)، (المزروعي، 2012)، (خفاجة، 2013)، وأخرى تناولت دور الإيرادات
العامة في تمويل عجز الموازنة العامة للسلطة (أبو زعيتر، 2012).

- استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليل والقياسي وبناء نموذج قياسي، فيما
استخدمت بعض الدراسات السابقة وخاصة المحلية المنهج الوصفي التحليلي كدراسة
(عبد الكريم، 2000)، (لبد، 2002)، (الشلة، 2005)، (مقداد، 2009)، (أبو زعيتر،
2012).

ب. أوجه التشابه:

- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جزء من الاطار النظري، على اعتبار
أنها تتناول جزئية الموازنة العامة والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الموازنة العامة الفلسطينية

مقدمة

المبحث الأول / مفاهيم عامة حول الموازنة العامة

المبحث الثاني / الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

خاتمة

مُقَدِّمَةٌ :

تهدف الدولة من خلال تدخّلها في الاقتصاد الى تقويم مساره لتحقيق التوازن الاجتماعي عبر سياسات مالية عديدة، وأبرزها الموازنة العامة للدولة المرتبطة بشكل مباشر بأبعاد اجتماعية واقتصادية على حدّ سواء، أملاً في إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بما يفوق معدلات نموّ السكان.

وهنا تجدر الإشارة الى أنّ المفاهيم المتعلّقة بالموازنة العامة ليست مفاهيم فنيّة وكأنّها مسألة حسابية فقط، فالموازنة في جوهرها تعبّر عن مصالح طبقات اجتماعية متنوّعة، هذا المفهوم تطوّر تزامناً مع تطور نشاطات الدول في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وهنا برزت الحاجة لتطوير إجراءات الموازنة العامة وتصنيفها بشكل يلبي طموح المجتمع الذي يأمل بأن تأخذ الدولة احتياجاته بعين الاعتبار عبر اتخاذ القرارات ورسم السياسة المالية والاقتصادية المناسبة عقب إعداد خطط التنمية الاقتصادية وتقييم كفاءتها وفعاليتها أدائها.

وفي اطار ذلك سيتمّ التطرّق خلال المبحث الأول من هذا الفصل الى مفاهيم الموازنة العامة وفقاً للمحددات الاقتصادية والتطرّق الى "تطور مفهومها، خصائصها، أهميتها وأهدافها، هيكلها.... الخ" من تفاصيل ذات الصلة بها أملاً في رسم صورة واضحة عن الموازنة العامة، أمّا في المبحث الثاني سيتمّ البحث في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وكيفية تطوّرها وهيكلها وخصائصها مع توضيح قيمة العجز المالي لها اضافةً لاطهار الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة (1996-2013).

المبحث الأول / مفاهيم عامة حول الموازنة العامة

2.1.1 مفهوم الموازنة العامة

2.1.2 تطور مفهوم الموازنة العامة للدولة

2.1.3 تعريف الموازنة العامة

2.1.4 أهمية الموازنة العامة

2.1.5 أهداف الموازنة العامة

2.1.6 وظائف الموازنة العامة

2.1.7 خصائص الموازنة العامة

2.1.8 هيكل الموازنة العامة

2.1.9 أنواع الموازنة العامة

2.1.1 مفهوم الموازنة العامة:

تعتبر الموازنة العامة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة، فحجم الموازنة وهيكلها يؤثران على الأداء الاقتصادي ويتأثران به، لذلك شكَّلت متغيرات الموازنة أدوات السياسة المالية للحكومة "كالضرائب، النفقات بأنواعها الجارية والاستثمارية، والدين العام"، التي تسعى إلى تحقيق مرحلي للأهداف العامة لخطط التنمية على اختلاف أنواعها و آجالها (عبدالرازق، 2002، ص5).

فالموازنة العامة للدولة تتضمن تقديراً للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة فهي خطة مالية للدولة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية للمجتمع (الخطيب، 1997).

ويمكن القول أنّ الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، إنما صلة وثيقة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماع (لظفي، 1997، ص197).

ويختلف تعريف الموازنة العامة للدولة حسب الزاوية التي يُنظر إليها، فهناك تعريفات ركّزت على الوظيفة المحاسبية لها وأخرى اهتمت بالوظيفة المالية، كذلك منها ما ركّز على الإطار القانوني الذي يحكمها، وتمت ملاحظة أنّ ثمة تطوّر واضح قد حدث في تعريف الموازنة العامة للدولة بناءً على تطور الوظيفة والدور الذي تلعبه الدولة في النظام المالي والاقتصادي.

2.1.2 تطوّر مفهوم الموازنة العامة للدولة:

كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون إبتاع أيّ أسس أو قواعد كما هو الآن، وقد بدأت عملية ضبط أجزاء الموازنة العامة، وهي الإيرادات ومن ثمّ النفقات في بريطانيا سنة 1733م، إذ بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب، ويطلب منها أن تحصل على اعتماد مُسبق للإيرادات دون أن يتدخل في عملية الإنفاق العام، وبقي الوضع على هذا الشكل لفترة طويلة من الزمن امتدّت إلى مائة عام، بعدها طلب البرلمان من السلطة التنفيذية أن تحصل منه على اعتماد للنفقات العامة، وأصبح يراقب ويحاسب على انفاق المال العام، ثمّ اتبعت فرنسا مبدأ الموازنة العامة السنوية سنة 1820م وتبعها في ذلك

روسيا سنة 1836م، ومصر سنة 1880م، وعلى الرغم من امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية العظمى في عصرنا الحالي فإنها لم تطبق مبدأ الموازنة السنوية إلا في عام 1920م، ومن ثمّ اتسع انتشاره في كل الدول (الحاج، 2009، ص22).

كما كان لوظيفة الدولة دور هام في تحديد مفهوم الموازنة العامة، حيث اقتصر دور الدولة في الفكر التقليدي على الأمن والدفاع والقضاء - الدولة الحارسة - وترك التوازن الاقتصادي يتحقق من خلال قوى السوق دون تدخل الدولة، فتحديد وظيفة الموازنة لأغراض ضيقة أدى إلى محدودية الإيرادات والنفقات العامة للدولة، وعرف القانون الفرنسي الموازنة العامة بأنها الصيغة التشريعية التي تقدّر بموجبها أعباء الدولة وواراداتها، ويؤذن بها ويقرّها البرلمان في قانون الموازنة، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية. "كما عرفها القانون الأمريكي بأنها صكّ تقدّر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، وآليات الجباية المقترحة، وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان بأنها صكّ تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجب الجباية والإنفاق (عبدالنبى، 2012).

وممّا سبق، يُلاحظ أنّ التعريفات السابقة في ظل الفكر التقليدي اتفقت في اقتصار مفهوم الموازنة على التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة في فترة زمنية مقبلة غالبًا ما تكون سنة، وهذا ما يعتبر تضيق لتعريف الموازنة.

أدى تطوّر دور الدولة في المجتمع من دور الوسيط إلى دور المحفّز للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بكافة أشكالها، وأدى ذلك التطور إلى اتساع مفهوم الموازنة العامة فأصبح يأخذ اتجاهًا وأبعادًا لم تكن في الحسبان من قبل، فأصبحت الموازنة ترجمة للهيكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الدول من جهة، وتعبّر عن الخيارات والبدائل التي تقوم عليها السياسة المالية والنقدية للدولة من جهة أخرى (المهاني، 2000، ص10).

وجاء هذا التطور بعد فشل آلية السوق في تحقيق حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشودة أصبح الهدف الرئيسي للدولة هو تحقيق تلك التوازنات دون الالتزام بتحقيق التوازن المالي بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وفي أغلب الأحيان يكون التوازن المالي جزءًا من التوازن الاقتصادي ويكمل بعضهما الآخر، ويمكن أن يحصل خلل في التوازن المالي من أجل الوصول

إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا فقد ارتبط المفهوم الحديث للموازنة العامة بالموازنة الاقتصادية القومية، إذ تقوم معظم الدول بتحضير موازنتها السنوية في ضوء تقرير شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية لها (طافة، 2010، 168).

وفي ظل الفكر الحديث تركز مفهوم الموازنة على أنها الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية قادمة، تتضمن تقديراً لإيرادات الدولة ونفقاتها العامة، والمعتمدة من السلطة التشريعية، والتي تعكس سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (صحيح، 2008، ص257).

2.1.3 تعريف الموازنة العامة:

يمكن الإشارة الى الموازنة العامة بأنها أداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والتعجيل بها، كما أنّ لها أهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي، لكن تتعدّد تعريفات الموازنة العامة حسب الزاوية التي يُنظر إليها، بالإضافة الى أولويات وظائف الموازنة المرتبطة بالنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة وبالفسفة السياسية التي تؤمن بها، وهذا ما يختلف من دولة لأخرى، ويركّز كل تعريف للموازنة على ناحية معينة تختلف باختلاف الاتجاهات الفكرية والعملية حيث تدور معظم هذه التعريفات ونذكر منها:

"تقدير كمّي لحجم الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة خلال فترة محددة من الزمن عادةً ما تكون سنة" (OSF, 2014).

"خطة معبّر عنها بشكل كمّي، تكون عادةً نقدية تغطي فترة زمنية تقدر عادةً بسنة واحدة" (Anthony, 1995, p559).

"خطة مالية لفترة زمنية مستقبلية" (Atrill, 1993, p167).

"بيان رسمي مكتوب لخطة ادارية مستقبلية معبّر عنها بشكل مالي" (Fess, 1990, p976).

"برنامج مُفصّل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة" (وزارة المالية، 1998).

وبالنظر الى التعريفات السابقة، يمكن التأكيد على النقاط التالية:

- تقوم الموازنة العامة على التقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها عن فترة زمنية مقبلة تُقدَّر بعام واحد في أغلب الأحيان، أي أنها تنبؤ يتعين القيام به بطريقة دقيقة وموضوعية قدر المستطاع.
- تعتبر الموازنة العامة قانوناً اذا ما تمَّ اعتمادها من قِبَل السلطة التشريعية في الدولة، حيث تعتبر الموازنة العامة فيما بعد بما تتضمنه من نفقات وإيرادات برنامج عمل الحكومة في الفترة القادمة، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالحكومة تقوم بأداء الموازنة في حدود ما إجازته السلطة التشريعية، مع الاجازة الى أن المقصود هنا هو إجازة تقدير الحكومة للنفقات العامة وحدها، دون الإيرادات مما يؤدي إلى إعطاء الحق للحكومة بالقيام بها، أما موافقتها على الإيرادات فلا يتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدم تحصيلها إذ أنها واجبة التحصيل طبقاً لنصوص القوانين التي تقرّها، أمّا لو حاولت الحكومة تضمين الموازنة وجهاً جديداً للإيرادات كضرائب جديدة، فإن ذلك يتطلب موافقة السلطة التشريعية بحيث تعتبر تلك إجازة للضرائب الجديدة وتسمى ملحقات الموازنة.
- يتم وضع الموازنة بناءً على دراسات علمية مُحكَّمة مُوسَّعة، تُعدّ من قِبَل أجهزة السلطة التنفيذية للدولة، حيث الأخذ بالاعتبار التغيرات المستقبلية نظراً لكونها تقديراً سنوياً لما ستحصّله الدولة من إيرادات، فهي ليست مجرد أرقام منجزة، إذ تُمثّل الهدف الرئيسي للدولة على الصعيد المالي والاقتصادي.
- مدة الموازنة سنة واحدة فقط.

2.1.4 أهمية الموازنة العامة:

تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة من خلال تحقيقها لأهداف الدولة المختلفة تبعاً لحاجات المجتمع المتغيرة عبر الزمن، فمنها أهداف اجتماعية حيث تتضمن الموازنة العامة سياسات لإقامة مشاريع تنموية، ورفع مستوى الخدمات الصحية والإسكانية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، وزيادة تمويل الطبقة الغنية لخزينة الدولة العامة، وكذلك فهي تعمل على تحقيق أهداف علمية لتشجيع البحث العلمي، وتحسين عملية التخطيط، إضافةً إلى أنها مصدر

للمعلومات، أما على الجانب الاقتصادي فتحقق الموازنة العامة أهدافاً اقتصادية متعددة، كتوزيع موارد الدولة حسب أولوياتها، واستخدامها كأداة للرقابة على المال العام، وتوجيه الاقتصاد الوطني والاستثمارات حسب السياسات العامة للدولة، لتخفيض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام وتوازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات (عبدالجليل، 2009، ص33).

تبرز أهمية الموازنة العامة على المستوى الكلي للدولة على النحو التالي (حجازي، 1998):

- أداة رقابة فاعلة بيد السلطة التشريعية تضمن لها الإشراف الكامل على التصرفات المالية للسلطة التنفيذية وتقييم أدائها.
- أداة فاعلة أيضاً من أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه، ففي حالة التضخم تعتمد الحكومة عن طريق الموازنة إلى امتصاص الطلب الزائد، وذلك إما بفرض مزيد من الضرائب، أو بالإحجام عن بعض عمليات الإنفاق، وفي حالة الكساد تلجأ الحكومة إلى زيادة الطلب الفعلي، وذلك إما عن طريق ضخ الأموال في شريان الاقتصاد، بزيادة حجم الإنفاق الكلي، أو تخفيض الضرائب التي تنوي تحصيلها.
- أداة تنسيق بين أنشطة الحكومة حيث تتضمن توزيع وتخصيص موارد الدولة المختلفة على أوجه الاستخدامات المتعددة للجهات المنفذة وذلك وفقاً لحاجة كل جهة أو نشاطها وفي ضوء أولويات الإنفاق.
- أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية، فهي تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل وذلك عن طريق زيادة النفقات التعليمية والصحية والاجتماعية، الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع.
- أداة لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها، وذلك عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية أو فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة المشابهة للصناعة المحلية .

2.1.5 أهداف الموازنة العامة:

يمكن التعرف على أهداف الموازنة من خلال بيان دورها في مجال التخطيط والرقابة والتنسيق وخاصة أن التخطيط والرقابة أصبحتا أساساً لأي إدارة علمية حديثة تعمل جاهدة على تحقيق أهدافها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ويمكن الإشارة إلى ذلك عبر التالي:

1. الموازنة كأداة تخطيط:

مما لا شك فيه أن الموازنة تلعب دوراً بارزاً في مجال التخطيط الشامل لمختلف الأنشطة والموارد المالية، فاستخدام الموازنة يساعد في الكشف عن المشاكل المتوقع حدوثها ودراستها ومحاولة اقتراح الحلول الملائمة لها، كما أنها في ظل ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة فإن الموازنة تُجبر الإدارة على اتخاذ الإجراءات التي يتم بمقتضاها تقييم الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة واختيار البديل الأفضل، وهو الأمر الذي يعني أن الموازنة خطة اقتصادية (راضي، 2001). لذلك تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط، حيث تعمل على تحديد الاستراتيجيات والأهداف للدولة وترتيب أولويات هذه الأهداف والتعبير عنها بأساليب كمية ومالية، كما تستخدم للتنبؤ بالأحداث المستقبلية واختيار ما يخص فترة الموازنة.

ويمكن تلخيص دور الموازنة في خدمة وظيفة التخطيط عن طريق الآتي:

- تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للمشروع في صورة كمية، وكذلك الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- توضيح الفروض التي تقوم عليها هذه الأهداف (دراسة التنبؤات).
- المفاضلة بين البدائل المتاحة (تجميع الموارد).
- تحديد المعايير التي يتم بموجبها وضع الخطط (حجازي، 1998).
- وضع الخطة أولاً على أساس وحدات قياس عينية، ثم تترجم إلى وحدات قياس مالية، مع العمل على تحقيق التوازن المالي والاقتصادي للمشروع.
- توزيع المسؤوليات التنفيذية بين العاملين، حتى يمكن تقييم أداء العاملين.

2. الموازنة كأداة رقابة:

تُصنَّف الرقابة المعتمدة في الموازنة العامة إلى صنفين، وهما على النحو التالي:

- رقابة قبل التنفيذ: هي رقابة داخلية تهدف إلى التحقق من أن التصرفات المالية تجري وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة لها.

- رقابة بعد التنفيذ: رقابة خارجية تهدف الى التحقق من سلامة تنفيذ العمليات، فضلاً عن تقييم أداء تنفيذ الموازنة.

ويمكن التخطيط والرقابة وجهان لعملة واحدة، وأنه لا رقابة بدون تخطيط وذلك لأنّ الرقابة وظيفة إدارية تهدف للتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وصفها وذلك بغرض متابعة تنفيذها ومقارنة النتائج الفعلية بما تم تقديره أو التنبؤ به، ولا نقل أهمية الدور الذي تلعبه الموازنة في مجال الرقابة عن الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط وهذا يتضح من خلال استنادها على معايير ومقاييس كمية لأداء مختلف الأنشطة (عبدالنبي، 2012).

ويمكن توضيح دور الموازنة في خدمة وظيفة الرقابة في النقاط التالية (الباشا، 2005):

- تُعدّ الموازنة أداة تسمح بالتأكد من سير العمليات في الطريق المخطط لها، وأن الخطة تحقق الأهداف الموضوعية، من دون انحراف أو إسراف في النفقات.

- تُعدّ الموازنة أداة مهمة، للاتصال بين المستويات الإدارية المتتابعة، عن طريق التقارير الرقابية، حتى يصبح العاملون جميعهم وكأنهم في خط مواجهة واحد، ويعملون بجهود منسقة.

- تؤدي رقابة الموازنة إلى تحقيق أكبر قدر من الإيرادات، وذلك عن طريق التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، سواء كان هذا الاستخدام في الأنشطة الجارية أو في الاستثمارات الرأسمالية، كما يتحقق التوازن المالي بتوفير الاحتياجات النقدية، في الوقت المناسب.

- تتطلب رقابة الموازنة مقارنة الأداء الفعلي، لكافة المستويات الإدارية، مع ما هو مخطط لها، بهدف التوصل إلى الكفاية عن طريق تصحيح الانحرافات السالبة وتنمية الانحرافات الموجبة.

- تهدف رقابة الموازنة إلى إجراء التنسيق اللازم بين الإدارات والأقسام خلال عملية تنفيذ الموازنة، حتى يؤدي العاملون واجباتهم، في توازن تام لتحقيق الأهداف، وفقاً لجدول زمني محدد، وتوقيت متناسق، بين الأنشطة بعضها ببعض.

- تتيح الموازنة فرصة تطبيق "المساءلة المحاسبية"، عند تحديد أسباب الانحراف عن الخطة الموضوعية، وبذلك، يشعر كل مسئول بحدود مسؤوليته والصلاحيات المخولة له، وبالجدول الزمني، الذي يرتبط به، في تنفيذ النشاط المكلف به.

3. الموازنة كأداة تنسيق:

تعتبر الموازنة أسلوباً علمياً وعملياً ونظماً متكاملًا لتنسيق كافة المجالات والأنشطة التي تتناولها الإدارة وصولاً إلى التأكد من الأداء السليم للمنشأة بغية تحقيق أهدافها، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به إدارة المنشأة من أداء لوظائفها المتصلة والمتتالية والمستمرة والمتمثلة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة (أبو العجين، 2007).

يمكن بيان دور الموازنة في خدمة وظيفة التنسيق في النقاط التالية (راضي، 2001):

- ترجمة الأهداف العامة للمنشأة إلى أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس.
- وضع الخطط والبرامج التفصيلية اللازمة لتحقيق الأهداف.
- ضمان مشاركة جميع المسؤولين في إعداد الموازنة.
- تحقيق التنسيق بين كافة المسؤولين المعنيين بالشكل الذي يضمن تحقيق الاتساق بين كافة الخطط والبرامج الخاصة بالأنشطة.
- وضع معايير أداء واضحة ومحددة لاستخدامها في عملية تقييم الأداء.

4. الموازنة كأداة لاتخاذ القرارات:

يمكن توضيح دور الموازنة في خدمة وظيفة اتخاذ القرارات في النقاط التالية (آل آدم، 2000):

- تمكن الموازنة من قياس الانحرافات بهدف الدراسة واتخاذ القرارات للحد من الانحرافات السلبية وتنمية الانحرافات الايجابية وفقاً لكل حالة على حدة.
- تتيح الموازنة للإدارة رسم السياسات المستقبلية في ضوء الفعل الجاري وكذلك تحقيق دورة الموازنة في تحسين الخطط ووسائل الرقابة على تنفيذها.

2.1.6 وظائف الموازنة العامة:

تعمل الموازنة على تحقيق عدة وظائف إذ أنها تزود الحكومية بفرص إعادة مراجعة خياراتها الاستراتيجية الأكثر أهمية وربط القرارات الناتجة عنها لإعادة تخصيص الموارد المتاحة في ضوء حاجة المجتمع، بالإضافة إلى أنها توفر قواعد منهجية لتحسين عمليات الأداء والارتقاء بمستوى أداء العاملين، كما أنها توفر أساساً للمحاسبة والمساءلة، وبالتالي يمكن توضيح وظائف الموازنة في النقاط الرئيسية التالية (صبري، 1995):

- أساس لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وذلك من خلال تقدير صافي التدفق النقدي عن طريق إعداد الموازنة المتوقعة للمشروع لفترة عمره الإنتاجي المقدر.
- حافز للعاملين في المنشأة خاصة إذا ما تم صياغة أهداف طموحة ومعايير أعلى قليلاً من المتوقعة، واستخدمت الحوافز التشجيعية لحث العاملين على تحقيق الأداء المطلوب ضمن الأنشطة المخططة.
- أداة مثلى لقياس كفاءة العمل لمختلف المستويات الإدارية، خاصة إذا ما تم ربط استخدام الموازنة بمحاسبة المسؤوليات وأعيد تنظيم الهيكل التنظيمي للمنشأة بما يتلاءم مع الأسلوب المناسب لتنفيذ الموازنة.
- وسيلة اتصال بين كافة مستويات الإدارة، حيث أن الموازنة تعني سياسات مكتوبة وبرنامج معلنة، يتطلب تنفيذها إعداد تقارير دورية بصورة متواصلة لمتابعتها، مما يوفر وسائل اتصال ملائمة عبر المستويات الإدارية المختلفة.
- إن صياغة أهداف المنشأة وترتيب أولوياتها يدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات حاسمة في وقت مبكر.
- أفساح المجال أمام الإدارة العليا والمديرين لمعالجة المشاكل الاستثنائية طالما أن أنشطة العمل الروتينية تمت برمجتها، وتم تدبير كافة مستلزمات الإنتاج المطلوبة حسبما هو مخطط.
- تخفيض التكاليف وضغط النفقات وذلك عن طريق تحديد وصياغة معايير وبرنامج تفترض كفاءة إنتاجية عالية.
- اكتشاف ومعالجة معظم الخلل في الطاقة الإنتاجية ومستلزماتها وملائمة الهيكل التنظيمي للمنشأة بشكل مسبق قبل صياغة خطط وجدول الموازنة.

2.1.7 خصائص الموازنة العامة:

تطوّرت فكرة الموازنة عبر الاستخدامات المتعددة لها واختلاف احتياجات الدول وأساليب إعدادها، فقد كانت بداية تتعلق بعمليات تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة زمنية مقبلة وعملية التوازن بينهما لضبط جانب النفقات وتمشيه مع الإيرادات المتوقعة مع الأخذ بالاعتبار محاولة الحصول على مصادر تمويل إضافية تتناسب مع النفقات المتوقعة، فكانت الموازنات الحكومية التي استخدمت في بريطانيا منذ القرن الثامن عشر، ثم كانت مصر أول دولة عربية تعمل على إعداد موازنة حكومية في القرن التاسع عشر (صيري، 1995).

واستمرت فكرة الموازنة الحكومية في التطور، فلم تعد تقتصر على عملية التوازن بين موارد الدولة وطرق إنفاقها خلال فترة زمنية محددة وإنما تعدّت ذلك فأصبحت أداة من أهم الأدوات التي تعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ويتم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية ثم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية لتحمل بعد ذلك صفة القانون.

و تعتبر الموازنة الحكومية ذات طبيعة خاصة فهي تختلف عن الموازنات في الوحدات الاقتصادية الأخرى سواء الهادفة إلى الربح أو غير الهادفة للربح، تتمثل الخصائص الرئيسية للموازنة العامة على النحو التالي (حجازي، 1998):

- الموازنة العامة تعتبر وثيقة رسمية تحدد مستقبل الأنشطة المالية للحكومة، لذلك يتم وضعها من قبل الحكومة، وتقوم الحكومة بالإشراف على تنفيذها من قبل الدوائر الحكومية.
- يتم إصدار الموازنة العامة للدولة بموجب قانون رسمي، حيث يتوجب مصادقة المجلس التشريعي عليها.
- تعتبر الموازنة العامة وسيلة للتخطيط المالي قصير الأجل، حيث تشمل خطة مالية للسنة القادمة.
- تعتبر الموازنة العامة أداة رقابية حيث تمثل الموازنة الأداء المخطط له، ويتوجب مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له وحصر الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها والاستفادة من ذلك في عمليات التخطيط اللاحقة.
- تعكس الموازنة العامة للدولة السياسات المالية العامة والأولويات والطموحات التي تسعى الحكومة إلى إنجازها خلال السنة اللاحقة.

2.1.8 هيكل الموازنة العامة:

لا يوجد هيكل موحد للموازنة العامة تسلكه كافة الدول، ولكن يمكن الإشارة الى أنه غالباً يجري تقسيمها الى إيرادات عامة ونفقات عامة، وفقاً للتالي:

أولاً / الإيرادات العامة:

تُعرّف الإيرادات العامة على أنها المبالغ المحصلة من الدولة خلال فترة زمنية محدّدة غالباً تكون سنة (Harvey, 2007)، وتعتبر عنصراً أساسياً في مفهوم المالية العامة وخطوة ضرورية يتوجب على الدول الاهتمام بها، ولقد تعددت آراء مفكري المالية العامة حول تقسيمات الإيرادات العامة، ولكن في الأغلب اتفق المفكرين على تقسيم الإيرادات العامة على النحو التالي (الحاج، 2009، ص38):

1. الإيرادات السيادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإلزام استناداً على السلطة السيادية للدولة مثل الضرائب والغرامات والرسوم.

2. الإيرادات غير السيادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها بصفتها شخص اعتباري قانوني، مثل إيرادات العقارات التي تملكها الدولة والقروض والهيئات. حيث أن الإيرادات تتنوع، وتختلف من دولة لأخرى ولكن بشكل عام تتكون الإيرادات العامة من التالي (الخطيب، 2005، ص132):

أ. الإيرادات من أملاك الدولة.

ب. الإيرادات من الضرائب.

ت. إيرادات الدولة من الرسوم والغرامات والإتاوات.

ث. إيرادات الدولة من القروض.

أ. الإيرادات من أملاك الدولة:

يطلق على هذا النوع من الإيرادات العامة بالدومين، وينقسم إلي الدومين الحكومي والدومين الخاص (الحاج، 2009، ص39).

- الدومين العام: أي الأملاك العامة وتتمثل بالطرق العامة والجسور والسدود والموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه؛ بشرط أن يلتزم بالقيود التي تضعها السلطة العامة لهذه الاستفادة، وتعتبر أيضاً الدوائر الحكومية

من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي لجميع أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة، ولا تقصد الدولة من استغلال الدومين العام لتحقيق الربح (طاقة، 2007، ص77).

وهي تخضع لأحكام القانون العام، وعادة ما لا تقتضي الدولة ثمنًا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال، ومع ذلك تفرض الدولة في حالات معينة رسوم على الانتفاع بها.

- الدومين الخاص: أي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، ويمكن التصرف فيها بالبيع وغيره ويمكن للأفراد تملكه بالتقادم طويل الأجل، ويدر الدومين الخاص إيرادات تعتبر مصدرًا مهمًا من مصادر الإيرادات العامة كونها تتمتع بالاستمرارية والثبات والتجدد (حشيش، 2006، ص13).
وتتمثل الإيرادات من أملاك الدولة في المصادر التالية:-

1. الإيرادات العقارية: هي تلك الإيرادات الناجمة عن ملكية الدولة للمناجم والغابات والأبنية والأراضي (الحاج، 2009، ص40).

2. الإيرادات المالية: ويقصد بها الأسهم والسندات وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد والهيئات والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في البنوك (الخطيب، 2005، ص143).

3. الإيرادات الصناعية والتجارية: هي إيرادات تحصل عليها الدولة من القطاع الصناعي، وتضم مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي الشبيه بنشاط الأفراد.

4. الإيرادات من الخدمات: هي الإيرادات الناتجة عن تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم والتأمين.

ب. الإيرادات من الضرائب:

تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة وجميع دول العالم تقوم بتطبيقها ولكن بسعر وأسلوب ونوع مختلف من دولة لأخرى، وتعرف الضريبة بأنها عبارة عن اقتطاع نقدي جبيري تفرضه الدولة على المكلفين وفقًا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة (الحاج، 2009، ص47).

ويتعريف آخر الضريبة هي مساهمة نقدية أو عينية تفرضها الدولة بقانون على المواطن أو المنشأة بغرض تمويل نشاطها والخدمات المقدمة للجمهور، وعادة لا تكون هناك صلة مباشرة بين حجم المساهمة والخدمة المقدمة (اسماعيل، 2009، ص14).

ت. الإيرادات من الرسوم:

يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من المنتفع مقابل خدمة يطلبها ويحصل عليها من الدولة (الحاج، 2009، ص100).
وبمفهوم آخر يمكن القول أن الرسم مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبرا من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص (اسماعيل، 2009، ص17).
وتعتبر الإيرادات من الرسوم إيرادات غير عادية "غير ضريبية" والسبب في ذلك عدم تكرارها وانتظامها في الموازنة العامة.

ث. الإيرادات من القروض العامة:

تزايدت أهمية القروض العامة؛ وكانت الحروب أحد الأسباب الرئيسية للاتجاه إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق العام وخاصة في مجال الدفاع المدني، وفي الوقت الحاضر يتزايد الاتجاه إلى الاقتراض في مختلف الدول وبصفة خاصة في البلاد المتخلفة وذلك لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل ومختلف برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (اسماعيل، 2009، ص24).

ويمكن تعريف القرض العام بأنه عقد دين تستلف بموجبه الدول مبالغ مالية من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد (الخطيب، 2005، ص236).

ثانياً / النفقات العامة:

تُعرّف على أنها مجموع النفقات الحكومية إضافة للإعانات المدفوعة والتحويلات الجارية المدفوعة وصافي التحويلات الرأسمالية منقوص منها استهلاك رأس المال الثابت (OECD, 2003)، وتجدر الإشارة هنا الى أنه لا يوجد تقسيم موحد تسلكه جميع الدول للنفقات العامة، فكل دولة تتبع التقسيم الملائم مع ظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية (الحاج، 2009، ص123)، وهناك العديد من التصنيفات للنفقات العامة تختلف حسب المعيار الذي طبق في تصنيفها، وإذا أخذنا معيار التأثير في الدخل القومي أي القوة الشرائية فتقسم لنفقات حقيقية ونفقات تحويلية،

وحسب معيار التكرار والدورية فتقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وحسب التصنيف الوظيفي أي حسب وظائف الدولة، يتم تقسيمها وفق التالي (دراوسي، 2006، ص146).

1. التقسيم حسب التأثير في الدخل:

أ. **النفقات الحقيقية:** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية، وهذه النفقات تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي فهي تؤدي لتخصيص بعض هذه الموارد للاستهلاك العام، فالنفقات المتعلقة ببناء السدود والرواتب والأجور والإنفاق على التعليم والصحة كلها نفقات حقيقية (شهاب، 2004، ص213).

وتنقسم النفقات العامة الحقيقية إلى نفقات عامة جارية ونفقات عامة رأسمالية:-

- النفقات العامة الجارية: هي نفقات عادية أو دورية تتكرر سنوياً وتستهدف ضمان تسيير الجهاز الإداري للدولة والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية وتشغيل الوحدات الإنتاجية.

- النفقات العامة الرأسمالية: نفقات غير عادية ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويل غير عادية كالقروض والإصدار النقدي (عبدالحميد، 2005، ص192).

ب. **النفقات العامة التحويلية:** هي النفقات التي لا يترتب عليها زيادة مباشرة في الدخل القومي، وإنما يترتب عليها إعادة توزيع الدخل من قطاع لآخر أو من فئة لأخرى، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بالإنفاق على بعض فئات المجتمع ولا تحصل الدولة على مقابل لهذه النفقات، وبعكس الحال عند إنفاق النفقات الحقيقية (رجب، 2001، ص162).

2. التقسيم تبعاً لأغراض استخدامها:

أ. **النفقات العامة التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها ولذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض (شهاب، 2004، ص214-215).

ب. النفقات العامة التحويلية الاجتماعية: وتتم بلا مقابل وتهدف على رفع مستوى معيشة بعض الأفراد أو الطبقات الاجتماعية مثل إعانات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة وإعانات دعم المستهلك (الخطيب، 2005، ص120).

ت. النفقات العامة التحويلية المالية: وتتمثل بفوائد الدين العام واستهلاكه بالمفهوم التقليدي (الخطيب، 2005، ص74).

3. التقسيم حسب الدورية:

أ. النفقات العادية: هي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية السنوية للدولة كرواتب موظفي الدولة، ويقصد بتكرارها هنا وجودها السنوي في الموازنة وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العامة للدولة المتمثلة في إيراداتها الضريبية وإيراداتها من الأملاك العامة (كريم، 2010، ص39).

ب. النفقات غير العادية: تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة مثل نفقات الحرب ونفقات الكوارث (الخطيب، 2005، ص115).

4. التقسيم حسب الوظيفة:

يتم التقسيم وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة بواسطة نفقاتها العامة، حيث تصنف على أساس مجموعة وظائف أساسية في شكل مصالح تابعة للدولة، ويوجد ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي على النحو التالي (مسعود، 2006، ص167):

أ. النفقات الإدارية للدولة: وتتضمن النفقات العامة للدولة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور، وكذلك المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه، ويتضمن نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل الدبلوماسي (الخطيب، 2005، ص66).

ب. النفقات العامة الاجتماعية للدولة: تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية وتحقيق التضامن الاجتماعي وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية (عبد الحميد، 2005، ص190).

ت. النفقات الاقتصادية للدولة: وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف الى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء إضافة لنفقات دعم التجار الخارجية والزراعة ونفقات دعم السياحة (كريم، 2010، ص41).

2.1.9 أنواع الموازنة العامة:

إن التطور الذي حدث في مفهوم الموازنة العامة على مر العصور والتطور في وظيفتها والهدف منها، تسبب في ظهور أنواع عدة للموازنات العامة، وهي على النحو التالي (الحاج، 2009، ص149-158):

1. الموازنة التقليدية "موازنة البنود":

تعتمد الموازنة التقليدية على الموارد المالية البشرية المتاحة في اعتماد المصروفات دون التمييز في الهدف من تلك المصروفات، هذا بالإضافة إلى أنها تعتمد في تقدير مصروفات السنة القادمة على الإنفاق الفعلي لثلاث سنوات سابقة والجزء المنتهي من السنة التي يجري في خلالها التقدير، وهذا الأسلوب في التقدير لا يمثل الاحتياجات الفعلية والأولويات التي تسعى إليها الحكومة تمثيلاً صحيحاً (مقداد، 2009، ص758).

2. موازنة الأداء والبرامج:

يعتبر هذا الأسلوب اتجاهاً متطوراً في إعداد الموازنات، وعرف بالاتجاه الإداري مما أدى إلى أن يطلق عليها "موازنة الإدارة"، وأول ما ظهر هذا الأسلوب في قطاع الأعمال، حيث تركز موازنة البرامج والأداء على قيمة الأعمال والأنشطة المنجزة للتعرف على كفاءة المستويات الإدارية التنفيذية (الجمال، 2004، ص6).

ويعرف هذا النوع من الموازنات بأنه مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعاً للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك، على أن يتم تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، ووضع المعايير التي يتم قياس الإنجاز والكفاءة على أساسها (المهايني، 2000، ص10). وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على المخرجات المراد الوصول إليها، والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع، وتساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية

المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وبذلك تكون قرارات توزيع الموارد مدعومة بالبيانات اللازمة (مقداد، 2009، ص759).

3. موازنة التخطيط والبرمجة :

وهي من أحدث صور الموازنة العامة للدولة، وأول ما استخدمت في أمريكا عام 1968م، ثم انتقلت إلى فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية، وتجمع بين التخطيط والبرمجة، بحيث تساعد عملية التخطيط على التنبؤ بالأهداف والطرق البديلة لتقييمها، وتساعد البرمجة في الاختيار بين الوسائل، لذلك تعتبر موازنة التخطيط والبرمجة ترجمة علمية للاختيار بين البدائل في شكل برنامج إنفاق قابل للتنفيذ (البيحي، 2007، ص173).
وإستخدام هذا النوع من الموازنات لربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، لاسيما وأن موازنة البرمجة والتخطيط تهدف إلى الربط بين الاعتمادات وبين تحقيق الأهداف المخططة كما تستخدم للمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وهكذا تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة تخطيط، تنفيذ، رقابة (موقع الكتروني).

وهناك سببان جوهريان يحددان الفلسفة الرئيسية التي تتبنى عليها فكرة موازنة التخطيط والبرمجة، أما الأول فهو ندرة الموارد المتاحة أمام الحكومة في مواجهة الطلب عليها لإشباع الحاجات المختلفة، وأما الثاني فهو ضرورة أن تعمل الحكومة على الاختيار الرشيد بين البدائل تحقيقاً للمصلحة العام (الهامي، 2007، ص73).

4. الموازنة الصفرية:

يقتضي هذا النوع من الموازنات تحليل أهداف الأنشطة المنوي القيام بها وتقييمها، في سنة الموازنة، وبيان أولويات تنفيذها، وتعمل الموازنة الصفرية على مبدأ مشاركة كافة الإدارات الحكومية المختلفة لتحليل أنشطتها ووصفها، وتحمل مسؤولياتها وتحديد الأولويات تحقيقاً لأداء أفضل، فالموازنة الصفرية تركز على المبادرة والإبداع في رسم السياسات العامة في تحديد تكاليف كل نشاط وتقدير الإيرادات المتوقعة منه، لإتاحة فرصة الاختيار الأفضل من بين البدائل المقترحة، كما تتميز الموازنة الصفرية بانعدام الروتين وعدم تكرار أنشطة سابقة (عبدالجليل، 2003، ص4).

المبحث الثاني/ موازنة السلطة الفلسطينية .. الهيكل، العجز وطرق تمويله

2.2.1 نشأة الموازنة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية

2.2.2 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية

2.2.3 عجز الموازنة العامة الفلسطينية

2.2.4 أنواع العجز المالي.

2.2.5 تمويل عجز الموازنة العامة الفلسطينية

2.2.6 الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية 1994-2013م

2.2.7 بيانات عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-

2013 م.

2.2.1 نشأة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

مع تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور، صدر القرار رقم (1) لسنة 1994 الصادر بتاريخ 1994/05/20م، القاضي باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل عام 1967 م في الأراضي الفلسطينية، وهذا ما أدى الى تطبيق قانون الموازنة العامة الفلسطيني وفق القانون الأردني والمصري، حيث مارست السلطة صلاحياتها المالية، حيث المسؤولية عن النفقات العامة وتحصيل الإيرادات، حيث توزعت السلطة في حينها على أكثر من (19) وزارة إضافة الى أجهزة الأمن والشرطة ودوائر السلطة المختلفة، مع الإشارة هنا الى أنه لم يكن هناك خلاف بين القوانين التي تنظم قضية الموازنة سواء في الضفة أو في قطاع غزة، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى صدور قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية (المصري، 1999)، علماً بأنه القانون الساري حتى تاريخنا الحالي.

2.2.2 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية:

أعدت السلطة الفلسطينية أول موازنة عامة للعام 1995 بمساعدة صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك الحين تقوم السلطة بتقديم موازنة عامة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخب في عام 1996 (المراقب الاقتصادي، عدد خاص 1994-2000، ص141). وتتكون الموازنة العامة الفلسطينية من مكونين أساسيين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتنقسم الإيرادات والنفقات العامة بدورها إلى بنود فرعية وهي كالتالي (صبيح، 2010، ص25):

1. النفقات العامة:

تعرف النفقة العامة على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة، ويمكن الإشارة للإنفاق العام على أنه إجمالي أنواع الإنفاق والتحويلات وأيضاً يمكن تعريف النفقات العامة بأنها مبالغ من النقود تنفقها الدولة من خزينتها عند قيامها بتأدية وظائفها أو أنشطتها المتعددة (الأيوبي، 2006، ص89)، وتنقسم النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات تطويرية.

2. الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة بأنها عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ (الشلة، 2005، ص7)، كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن جميع الإيرادات المالية النقدية والعينية التي تحصل عليها الدولة من أي مصدر كان (الأيوبي، 2006، ص159).

ونظرًا لنمو دور الدولة وتعدد وظائفها؛ فقد أدى ذلك لتزايد النفقات العامة حجمًا وتعدد أنواعها، لدى أصبحت الإيرادات أداة رئيسية من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، فقد تحملت الدولة مسؤولية إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر (عبدالمجيد، 1990، ص1).

ولقد اختلف تعريف مفهوم الإيرادات العامة لدى الكتاب لكنها ذات مضمون واحد، وتنقسم الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية إلى التالي (موقع وزارة المالية، 2012):-

- الإيرادات المحلية : تشمل إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير مباشرة.
- الإيرادات الخارجية : المنح والمعونات، ويتكون هيكل المنح والمعونات الخارجية في الموازنة العامة الفلسطينية من المنح لدعم الموازنة، وتقدم لأغراض سد العجز في الموازنة الجارية، والمعونات الخارجية لتمويل المشاريع التطويرية.

ويمكن توضيح هيكل الموازنة العامة الفلسطينية عبر الشكل التالي:

شكل (1-2) هيكل الموازنة العامة الفلسطينية

تبويب الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

إجمالي الإيرادات العامة (صافي) المنح صافي الإيرادات إجمالي الإيرادات إيرادات جباية محلية إيرادات ضريبية إيرادات غير ضريبية إيرادات المقاصة يطرح: الإرجاعات الضريبية (رديات) * المنح والمساعدات (إيرادات خارجية) منح لدعم الموازنة منح لدعم المشاريع التطويرية	النفقات العامة أجور ورواتب منها مدنيين عسكريين نفقات غير الأجور منها نفقات تشغيلية نفقات تحويلية نفقات رأسمالية صافي الإفراض النفقات التطويرية ممولة من الخزينة ممولة من المنح والمساعدات
	الرصيد الجاري (العجز/الفائض)
	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)
	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)
	موازنة التمويل
	صافي التمويل من المصارف المحلية
	الرصيد المستقبلي
	الفجوة المالية

المرجع: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات سابقة

2.2.3 عجز الموازنة العامة الفلسطينية:

تعتبر معضلة عجز الموازنة من أهمّ المشاكل الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على أداء النشاط الاقتصادي، ولقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدول الى التزايد في مختلف دول العالم ووصوله الى مستويات باتت تهدّد الاستقرار المالي والنقدي للدول، وترتّب على ذلك تدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية للدول، وتدهور في مستوى المعيشة ورافق ذلك آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وكذلك تزايد حجم الدين الداخلي والخارجي (جسر التنمية، 2007، العدد 63).

ولقد أخذ عجز الموازنة اهتمام كبير على مستوى الدول وكيفية مواجهته والسياسات المقترحة لذلك والنتائج التي تتمخض عنه والمقابل الاجتماعي له ومن يتحمّله (وزارة المالية، 2006، ص4). ويعرّف العجز في الموازنة العامة أن الحكومة تنفق أكبر ممّا تحصل عليه من إيرادات بكافة أشكالها (قندج، 2010).

ويقصد أيضاً بالعجز المالي ووفقاً للمعنى البسيط الناتج النقدي من زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة تكون عادة بسنة مالية، أو بمعنى آخر الناتج السلبي من العمليات النهائية العامة (زغلول، 2009، ص95).

ويمكن تعريف العجز الكلي بأنه زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً (حريتي، 2006، ص11).

ويمكن الإشارة له عبر التعريف التالي أيضاً "مجموع الإيرادات مطروحاً منها النفقات يسمى عجزاً إذا كان مجموع النفقات أكبر من الإيرادات ويموّل عجز الموازنة بواسطة تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات أو بواسطة اقتراض محلي أو خارجي" (وزارة المالية، 2006، ص5).

وفي الحالة الفلسطينية كانت جميع موازنات السلطة الفلسطينية في حال عجز باستثناء السنة الأولى لتأسيس السلطة الفلسطينية الأمر الذي يوجي الى حالة مزمنة اجبارية غير اختيارية نظراً لعدة أسباب متداخلة اقتصادية وغير اقتصادية.

2.2.4 أنواع العجز المالي:

يمكن تصنيف أنواع العجز في الموزانات العامة ومنها: موازنة السلطة الفلسطينية عل النحو التالي:

- **العجز الشامل:** وهو التعريف التقليدي أو الشائع للعجز المالي، وهو يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد، ولكن غير مشتملة على مدفوعات أصل الديون الحكومية، وبين الإيرادات الحكومية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية مشتملة على القروض (زغلول، 2009).
- **الدين العام:** أي إنفاق الإيرادات التي يتم جمعها من خلال الاقتراض، وهذا المقياس للعجز يعرف على انه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري وصافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية من جهة؛ وبين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى، والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلاً بالتغيرات في الحيازة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فان الموازنة تكون متوازنة وفقاً لهذا المفهوم، إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفر (المصري، 1999، ص4).
- **العجز الجاري:** وهو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية، وهنا يتم استثناء المساعدات الدولية لدعم الموازنة.

2.2.5 طرق تمويل عجز الموازنة العامة (الحالة الفلسطينية):

- تعتمد الدول في تمويلها لعجز الموزانات على مصدرين أساسيين - كذلك السلطة الفلسطينية - وهما التمويل الخارجي والتمويل المحلي:
- **التمويل الخارجي:** يكون مصدره خارج الدولة كما هو معروف، ويأخذ شكل المنح لدعم الموازنة الجارية والمعونات الخارجية لتمويل الموازنة التطويرية، والمعونات الخارجية ليست كلها بصورة منح، حيث أن قسم من المعونات كان بصورة قروض ميسرة، وتتميز هذه القروض بانخفاض أسعار الفائدة وطول فترة السماح وطول آجال استحقاقها، ولقد ساهمت المنح والمعونات الخارجية بتغطية القسم الأكبر من العجز في الموازنة العامة، وفي بعض السنوات كانت قيمة المنح والمعونات تفوق قيمة العجز في الموازنة العامة (صبيح، 2010، ص301)، والمنح إما إن تكون على شكل نقدي أو على شكل سلع يمكن للدولة الممنوحة إن تبيعها وتسد عجز موازنتها (اشتيه، 2003، ص295)، مع الاشارة هنا

الى أن التمويل الخارجي الخاص بالمنح والمساعدات قد يكون له تأثير اقتصادي ايجابي باستثناء أنها تشكل ضغط على الحكومة للرضوخ للقرارات السياسية.

- **التمويل المحلي:** ويكون مصدره داخل الدولة ويأخذ شكل الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية، وتلجأ الحكومة الفلسطينية إلي التمويل الداخلي في حالات نقص السيولة، ويتم الاقتراض المحلي بشكل أساسي في الأراضي الفلسطينية من البنوك التجارية، علماً بأن الاقتراض المحلي يشكل عبئاً ثقيلاً لدى تسديده متضمناً اعباء الدين وخدمته، حيث انه يتميز بقصر فترة السماح وبارتفاع اسعار الفائدة (موقع وزارة مالية، 2013).

وفي الحالة الفلسطينية يعتبر التمويل الخارجي هو المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة وبشكل أساسي ما يوضع تحت بند الإيرادات الخارجية.

2.2.6 الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية "1994-2013م"

يمكن تقسيم مسألة الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية الى خمس مراحل مميزة (ماس، 2013، ص5-9):

1. مرحلة التأسيس "1994-1999م":

عقب توقيع اتفاق اعلان المبادي الذي عُقدَ في العام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، حيث جرى فيه التعهّد بتقديم 2.4 مليار دولار، وكان من المفهوم ضمناً أن هذه المبالغ ستخصّص للإنفاق التنموي، وأن السلطة الوطنية ستقوم تدريجياً بتمويل الموازنة الجارية من مواردها المحلية، وتشير البيانات خلال هذه الفترة للملاحظات التالية (ماس، 2011).

- تمويل الانفاق الجاري كان يتمّ أساساً من الإيرادات المحلية وأن عجز الموازنة الجارية كان في انخفاض مستمر، حيث كانت الموازنة فائضة في 1998م ومتوازنة تقريباً في العام الذي تلاه.

- المساعدات الدولية كانت تذهب الى الانفاق التطويري أساساً، وأن نسبة الانفاق التطويري الى الجاري كانت مرتفعة "22% تقريباً في 1998".

- التوظيف العام بلغ "98" ألف شخص في 1999م "نحو 44% للأمن"، مع فاتورة وأجور "524" مليون دولار "نحو 55% من الانفاق الجاري".

- رفع إيرادات ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة بشكل كبير، على الرغم من التحيز الملحوظ لصالح الضرائب غير المباشرة "تمثل نحو 80% من الإيرادات المحلية مقارنة بـ 50% في الدول العربية و 30% في الكيان الصهيوني خلال نفس الفترة".
- السيطرة على انفاقها وعلى العجز وتمكّنت من رفع إيراداتها المحلية الى "20%" من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة أعلى من مثيلاتها في الدول المجاورة.

2. سنوات الانتفاضة 2000-2002 :

- أثرت الظروف السياسية القاسية والحصار الاقتصادي الخانق خلال هذه السنوات على الموازنة، ويمكن استخلاص الملاحظات التالية على أرقام الموازنة خلال هذين العامين (ماس، 2014):
- هبطت الإيرادات المحلية للموازنة بشكل حاد خصوصاً عندما أوقف الكيان الصهيوني تحويل مبلغ المقاصة "لم يتم التحويل حتى نهاية عام 2002 سوى 16% من المستحقات خلال العامين".
 - مع ازدياد الضغوط الاجتماعية وتوقف حركة العمل في الكيان الصهيوني، وجدت السلطة نفسها مضطرة لزيادة الانفاق وزيادة التشغيل العام الذي ارتفع في عام 2002م ليصل الى 124 ألف موظف تقريباً، بفاتورة رواتب وأجور تساوي نحو "665" مليون دولار سنوياً "23% من إجمالي الناتج المحلي".
 - تمّ ردم الهوة المتزايدة بين الانفاق والإيراد خلال هذه السنوات الصعبة من مصدرين رئيسيين:

أ. زيادة كبيرة جداً في المساعدات الدولية للإنفاق الجاري في الموازنة "الى 471 مليون دولار في عام 2002 مقارنة بمبلغ طفيف في عام 1998م"، النزعة التي تبلورت في هذه الفترة والتي سوف تتحكّم بالسياسة المالية لسنوات طويلة قادمة تمثلت في اعتماد الانفاق العام على المساعدات الدولية، حيث بلغت مساهمة المساعدات الخارجية في تمويل إيرادات الموازنة الجارية "44%" ثمّ "46%" في عامي 2001 و 2002 على التوالي، مقارنة بنسبة لا تزيد على "2%" في السنوات السابقة على الانتفاضة، ومن الواضح أنّ السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة الحادة هو توقف تحويلات المقاصة، ولكن زيادة الانفاق بأسرع من زيادة الإيرادات المحلية لعب أيضاً دوراً لا يجب التهوين منه.

ب. زيادة الديون غير المسدّدة والاقتراض من المصارف المحلية، حيث بلغ مجموع الديون المتراكمة الداخلية والخارجية والديون غير المسدّدة في نهاية العام 2002م نحو 1.2 مليار دولار "43% من اجمالي الناتج المحلي".

3. بدء الاصلاح المالي 2003-2005:

جاء الاصلاح المالي الجدّي في حزيران عام 2002م نتيجة لضغط الأزمتهن المالية والسياسية بالإضافة الى ضغوط الدول المانحة، حيث تمثّلت أهم معالم الاصلاح في تأسيس "الحساب الموحد"، وتجميع ممتلكات السلطة الوطنية وتقليص نشاطاتها في مجال الأعمال في صندوق الاستثمار فضلاً عن وضع سقف على التوظيف العام، ومما ساعد على نجاح الاصلاح كان البدء بإعادة دفع رؤوس أموال المقاصة ووعود الدول المانحة بتوفير المساعدات بما فيها مساعدات لدعم الانفاق التطويري (ماس، 2013).

- كانت أولى مهام خطة الموازنة في سداد الديون غير المسدّدة وتسديد جزء من الديون للمصارف المحلية لما لها من تأثير بالغ على الاقتصاد المحلي، ولقدّ أُصرّ المجلس التشريعي على تخصيص كافة متأخرات المقاصة من السنوات السابقة "415" مليون دولار لتسديد الديون غير المسترّدة، ولإعادة دفع بعض القروض مرتفعة القيمة "65" مليون دولار.

- مع نهاية عام 2005م وصل التوظيف العام الى "146" ألف مقارنة بـ"98" ألف في نهاية عام 1999م، حيث شهدت فاتورة الرواتب والأجور خلال هذه الفترة زيادتين حادتين: الأولى في أواخر عام 2003م نتيجة زيادة عدد الموظفين والثانية في النصف الثاني من عام 2005م نتيجة زيادة رواتب الموظفين، فارتفعت فاتورة الرواتب والأجور من "665" مليون دولار في عام 2002م الى "1001" مليون دولار في عام 2005م.

- منذ عام 2003م، ارتفعت فاتورة صافي الاقتراض "المبالغ التي تدفعها السلطة لتسديد فاتورة المياه والكهرباء ومشتقات البترول التي لا يسدّها المواطنون أو المخصّصة للدعم" بشكل كبير، حيث وصلت في عام 2005م الى "344" مليون دولار.

- الزيادة المستمرة في الانفاق، والتي أدت الى وصول نسبة الانفاق العام من اجمالي الناتج المحلي في عام 2005م الى "49%" "ضعف نسبة عام 1999م" وهي ثاني أعلى نسبة في العالم آنذاك بعد اريتريا.

- تطوّر الإيرادات والنفقات هذا لم يؤدي الى تحسّن ملموس في بنية الموازنة كما كان مأمولاً، إذ استمرّ الانفاق في الزيادة على وتيرة أسرع من الإيرادات المحليّة وبالتالي ازداد العجز قبل التمويل، واستمر الاعتماد المرتفع على المساعدات الخارجية "20-25%" من الإيرادات وهذه نسبة أقل من الفترة السابقة بسبب اعادة تدفّق المقاصة، وكذلك الاقتراض من المصارف المحليّة وهو ما انعكس بارتفاع مستمرّ في الدين العام.

وهنا تجدر الإشارة الى أنّ صندوق النقد الدولي خلال تقرير له حول الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم ربط قيمة العجز في الموازنة الفلسطينية بقيمة الدعم الخارجي، ففي عام 2005م طرأ ارتفاع حاد في عجز الموازنة بسبب عدم ارتقاء الدعم المالي من الدول المانحة لتوقعات السلطة (صندوق النقد، 2005).

4. حكومة الوحدة الوطنية 2006-2007م:

طرأ ظرف جديد في الموازنة العامة عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية للعام 2006م وتأسيس الحكومة من قبل حركة حماس، حيث تعطلت تحويلات المقاصة فلم يتمّ استلام سوى "40%" من الإيرادات المستحقّة من المقاصة خلال عام 2006م بمبلغ "344" دولار، وانخفض تحصيل الضرائب وقامت المصارف المحليّة بوقف منح الحكومة أية تسهيلات خوفاً من العقوبات والملاحقة القانونية في الخارج عبر خصم الضرائب التي يتوجّب عليها دفعها من رصيد ديون الحكومة (ماس، 2013).

- لمواجهة هذا القيد الصارم على السيولة، قلّصت الحكومة آنذاك من انفاقها على كافة الجبهات ولم يحصل الموظفون العموميون سوى على نحو "40%" من رواتبهم بالمتوسط، كما تمّ تخفيض الانفاق العام على غير الأجر بقوة، وعلى الرغم من التقتّف فان الانفاق ظلّ أعلى من الإيراد وتمّ سدّ عجز الموازنة بسحب دفعات تحت الحساب من صندوق الاستثمار الفلسطيني.

- من الملفت للنظر، كان ارتفاع حجم المساعدات الدولية خلال عام 2006م مع التغيّر في قنوات التمويل، حيث وصلت المساعدات الى نحو "738" مليون دولار وهو أكثر من ضعف قيمة المساعدات للموازنة الجارية في عام 2005م، ولقد جاء "420" مليون دولار من هذه المساعدات من الدول العربية، في حين جاء "146" مليون دولار من مبادرة "TIM" الأوروبية.

- بلغ عدد الموظفين الحكوميين في عام 2006م نحو "159" ألف موظف موزعين مناصفة بين الموظفين المدنيين وقوات الأمن، كما تمّ في هذه الفترة تراجع عن نظام الحساب الموحد بسبب تعدّد مصادر الانفاق ومراكز استلام المساعدات، وباتت عملية ملاحقة الانفاق والايراد صعبة.
- تشكّلت حكومة الوحدة الوطنية في شهر آذار عام 2007م، ولكنها لم تستمر لأكثر من "3" أشهر، بعد أن سيطرت حماس عسكرياً على قطاع غزة، وتكليف الدكتور/ سلام فياض برئاسة الحكومة.
- شهد النصف الثاني من عام 2007م عودة تدفق موارد المقاصة، وزيادة في الدعم الخارجي للموازنة الجارية من "738" الى "1012" مليون دولار، وقد ارتفع انفاق الموازنة الجارية خلال العامين بنسبة "80%"، وتمّ أخذ دفعات تحت الحساب من صندوق الاستثمار بقيمة "78" مليون دولار لتمويل العجز، علماً بأنّ الجزء الأكبر من العجز جاء لتغطية الانفاق التطويري وليس الجاري.

5. الفترة "2008-2012":

كانت الاشارة دوماً الى أنّ موازنة السلطة تعيش على حافة الأزمة الخائفة، وأنّ تأخير أو تقليص أو تأجيل دفع رواتب الموظفين تكرّر مراراً وان كانت بوتيرة أقل منذ عام 2007م. ويكمن جوهر الأزمة في التالي (ماس، 2013):

أ. وجود انفاق مؤكّد يُدفع من السلطة شهرياً، ومعظم هذا الانفاق يتمثّل في الرواتب التي تمثّل أكثر من نصف الموازنة.

ب. وجود ايراد غير مؤكّد للموازنة "المساعدات الدولية وتحويلات المقاصة" وهي ما زالت تمثّل نحو "80%" من ايرادات الموازنة الجارية، وتزداد المشكلة تعقيداً عند أخذ التوقيت بعين الاعتبار، حيث توزيع ايرادات الآتية من المساعدات الدولية وتحويلات المقاصة على مدار أشهر السنة لا يتوافق مع توزيع الانفاق الشهري.

على الرغم من التحسّن النسبي التي شهدته الموازنة في عام 2008م، خصوصاً لجهة تسديد المتأخرات وبعض الديون، وفي العام 2010م لجهة زيادة الجباية المحلية وتسديد الالتزامات، الا أنّ الأزمة المالية عادت الى الواجهة في السنوات اللاحقة خصوصاً بالعلاقة مع زيادة الديون

وتراكم المتأخرات، وبرزت الأزمة مرة أخرى وبقوة بداية من شهر حزيران من عام 2012م، وتجدد التأخير في صرف رواتب الموظفين.

أهم سمات هذه الفترة:

- ارتفاع صافي الإيرادات المحلية خلال السنوات الأربع من 2008-2012م من 1.6 الى 2 مليار دولار، وجاءت الزيادة أساساً من زيادة إيرادات المقاصة في شقيّ الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مقابل الزيادة في الإيرادات المحلية بمقدار "32%" ازداد الانفاق الجاري بنسبة 16% خلال نفس الفترة، وانعكس هذا بارتفاع عجز الموازنة الجارية قبل المساعدات الخارجية بمقدار 7% الى نحو 104 مليار دولار بين الفترة 2008-2012م، وحدث هذا الرغم من أنّ الهدف المعلن لكافة مشاريع الموازنة خلال الفترة كان يتمثل في تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الانفاق الجاري.
- انخفاض مستمر في المساعدات الخارجية من 1.9 مليار دولار في عام 2008م الى 930 مليون دولار في عام 2012م، أي أنّ الانخفاض بمقدار يزيد على نسبة الـ50%.
- في حين كانت الموازنة الجارية بعد المساعدات الخارجية فائضة بمقدار 446 مليون دولار في عام 2008م، فإنّ هذا تحوّل الى عجز بمقدار 639 مليون في عام 2012م.
- بدايةً من عام 2010 بدأ يظهر عجز في الانفاق التطويري عقب المساعدات الدولية، أي أنّ الانفاق على المشاريع التطويرية كان يفوق المساعدات الدولية المخصّصة لهذه المشاريع وهو ما أدى الى عجز بقيمة 105 مليون دولار في عام 2012م، يضاف الى عجز في الموازنة الجارية بعد التمويل الخارجي.
- فيما يتعلّق بالنفقات، فان فاتورة الرواتب والأجور تابعت صعودها خلال السنوات الأربع بزيادة مقدارها 22% خلال الفترة 2008-2012م، وكانت الفاتورة تستقطع نحو نصف اجمالي النفقات الجارية خلال الفترة، وهذه نسبة مرتفعة للغاية إذ أنّ متوسطها في العالم العربي يبلغ 38% فقط، علماً بأنّ هذا المتوسط العربي هو ضعف المستوى العالمي.
- نفقات غير الأجور كانت تزداد على معدّل أعلى أيضاً بنسبة 44% خلال الفترة 2008-2012م، أمّا صافي الاقراض فإنّه عاد وارتفع بمقدار 100% بين عامي 2011-2012م بعد أن كان قد شهد تراجعاً في السنوات السابقة.

- هذا الاختلال الهيكلي بين الإيرادات والنفقات كان لا بد وأن ينعكس في زيادة الدين العام بما فيها تراكم المتأخرات "ديون الحكومة غير المستردة".

6. عام 2013م:

يمكن تلخيص أبرز المعالم الاقتصادية لهذا العام على النحو التالي (ماس، 2014):

- بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح: "3678" مليون دولار.
- بلغت قيمة صافي الإيرادات المحلية: "2320" مليون دولار وقيمة الإيرادات الخارجية "1358" مليون دولار.
- بلغت قيمة إجمالي النفقات العامة "3419" مليون دولار.
- بلغت قيمة النفقات الجارية وصافي الاقتراض "3251" مليون دولار.
- بلغت قيمة النفقات التطويرية "168" مليون دولار.
- بلغت قيمة العجز المالي "1099" مليون دولار.
- قارب إجمالي الناتج المحلي خلال نفس العام "6897" مليون دولار "بناءً على بيانات جهاز الإحصاء المركزي".

2.2.6 بيانات عجز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 1996-2013

بالمليون دولار:

شهدت الموازنة العامة الفلسطينية منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عجزاً مزمناً خلال فترة الدراسة باستثناء عام "1996" وذلك قبل إضافة المنح والمساعدات في بنودها، حيث يرجع ذلك نتيجة ارتفاع حجم النفقات العامة عن حجم الإيرادات المحلية وهذا ما مثل السمت العام في موازنة السلطة إضافة إلى اعتماد بشكل كبير لتغطية عجز الموازنة عبر المساعدات الخارجية والمنح، وفيما يتعلّق ببيانات عجز الموازنة خلال الفترة 1996-2013 يمكن حصرها وفقاً للجدول التالي مع الإشارة هنا إلى المفاهيم التالية:

- قيمة الرصيد الجاري = صافي الإيرادات المحلية - النفقات الجارية.
- الرصيد الكلي "قبل المنح والمساعدات" = صافي الإيرادات المحلية - إجمالي النفقات العامة.
- الرصيد الكلي "بعد المنح والمساعدات" = إجمالي إيرادات العامة - إجمالي النفقات العامة.

جدول (1-2)

تطور عجز موازنة السلطة الفلسطينية للفترة (1996-2013) مليون دولار "الأساس النقدي"

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	تويب الموازنة
1403	1367	987	1122	1449	1439	1398	1327	1350.8	اجمالي الإيرادات العامة "صافي" والمنح
1050	747	290	273	939	942	868	807	1107.1	صافي الإيرادات المحلية
353	620	697	849	510	497	530	520	243.7	المنح والمساعدات "إيرادات خارجية"
1528	1635	1246	1435	1668	1411	1358	1362	928	اجمالي النفقات العامة
1528	1240	994	1095	1199	937	838	862	710	النفقات الجارية وصافي الاقتراض
0	395	252	340	469	474	520	500	218	النفقات التطويرية
(478)	(493)	(704)	(822)	(260)	5	30	(55)	397.1	الرصيد الجاري "فائض / عجز"
(478)	(888)	(956)	(1162)	(729)	(469)	(490)	(555)	179.1	الرصيد الكلي "قبل المنح والمساعدات"
(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	28	40	(35)	422.8	الرصيد الكلي "بعد المنح والمساعدات"

← يتبع

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	تبويب الموازنة
3678	3172	3153.5	3177	2951	3758	2938	1741	2006	اجمالي الإيرادات العامة "صافي" والمنح
2320	2240	2176	1900	1549	1780	1616	722	1370	صافي الإيرادات المحلية
1358	932	977.5	1277	1402	1978	1322	1019	636	المنح والمساعدات "إيرادات خارجية"
3419	3258	3248	3259	3376	3488	2877	1707	2281	اجمالي النفقات العامة
3251	3047	2952	2983	3190	3273	2567	1426	1994	النفقات الجارية وصافي الاقراض
168	211	296	276	186	215	310	281	287	النفقات التطويرية
(931)	(807)	(776)	(1083)	(1641)	(1493)	(957)	(704)	(624)	الرصيد الجاري "فائض / عجز"
(1099)	(1018)	(1072)	(1358)	(1827)	(1708)	(1261)	(985)	(911)	الرصيد الكلي "قبل المنح والمساعدات"
(259)	(86)	(94.5)	(81)	(425)	270	61	34	(275)	الرصيد الكلي "بعد المنح والمساعدات"

المرجع: موقع سلطة النقد الفلسطينية

خاتمة :

بعد أن تمّ استعراض الموازنة العامة من حيث المفهوم، الأهمية، الأهداف، الوظائف، الخصائص، ومن ثمّ التطرق الى الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية من حيث النشأة، الهيكل، الخصائص، قيمة العجز والتمويل، إضافة الى وضع السلطة المالي خلال فترة الدراسة، لوحظ أنه ومنذ إنشاء السلطة كان التمويل الخارجي يفوق عجز الموازنة؛ الى أن تناقص مقارنة بالزيادة في النفقات، وكون الزيادة في المنح والمساعدات لم تزد بنفس درجة الزيادة في العجز، فقد أدى ذلك لتقارب المنح لدعم الموازنة مع عجز الموازنة خلال الأعوام الأربعة الأولى للموازنة. فيما بعد لم يتوافق التمويل الخارجي - بالرغم من الزيادة في حجمه - مع متطلبات السلطة، الأمر الذي أدى الى لجوء السلطة إضافة للتمويل الخارجي الى التمويل الداخلي وما صاحب ذلك من تصاعد في حجم الديون العامة وكذلك عبء خدمة الديون وأعباء الضرائب على المكلفين، وهذا ما أفرز اختلالاً هيكلياً بين الإيرادات والنفقات، كل ذلك أدى الى ما آثار سلبية كانت متوقعة كالضغوط السياسية والأمنية لمطالب الدائنين، وشروط المنظمات الدولية.

الفصل الثالث

الايادات والنفقات العامة الفلسطينية

مقدمة

المبحث الأول / الايرادات العامة الفلسطينية

المبحث الثاني / النفقات العامة الفلسطينية

خاتمة

مقدمة:

أدى تطور الدولة إلي أن تكون مسئولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي واستغلال الطاقات البشرية والطبيعية المعطلة إلي تطوير فكرة الإيرادات العامة وتطوير حجمها وزيادة مصادرها وتنوعها، فلم تعد الإيرادات العامة للدولة الهدف منها تغطية النفقات العامة بصورة مجردة وإنما أصبحت وسيلة وأداة بيد الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع الإشارة هنا إلي أنها إحدى القضايا التي يشوبها الغموض في الاقتصاد الفلسطيني بسبب عدم توفر السيطرة الفلسطينية الكاملة في التحصيل وارتباطها بشكل أساسي بالوضع السياسي داخل الأراضي الفلسطينية.

في حين تعكس النفقات العامة لأي مجتمع طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية السياسية وذلك من خلال وظائفها المختلفة، ويعبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق العام، وكونه يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة.

ولكون الإيرادات العامة والنفقات العامة تُشكّلان جانبي الموازنة العامة، كان لا بدّ من التطرّق لهما بشيء من التفصيل، حيث سيتم دراسة في هذا الفصل كلّ منهما المفهوم، التقسيمات، الهيكل، والتطوّرات التي طرأت على كلّ منهما خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: الإيرادات العامة الفلسطينية

3.1.1 مفهوم الإيرادات العامة

3.1.2 هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية

3.1.3 محدّدات الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية

3.1.4 التطوّرات التي طرأت على الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة

1996-2013م.

المبحث الأول: الإيرادات العامة الفلسطينية

لكي تقوم الدولة بالإففاق العام لا بدّ أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، بمعنى الوسائل التمويلية، حيث تمثل هذه الوسائل دخولاً للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة (مسعود، 2006، ص175).
وكون الإيرادات العامة هي عبارة عن الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة، لذا تستخدم في القيام بتغطية نفقاتها العامة وتشكل الجانب الايجابي للذمة المالية للدولة، ويمكن تعريف الإيرادات العامة بأنها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال لسد نفقاتها، وتعتبر الإيرادات العامة قضية حساسة لدى معظم الدول وخصوصاً فلسطين وذلك للدور الذي تلعبه في تطور ونمو الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من عقبات عدة تسبب بها الجانب الإسرائيلي (الشلة، 2005، ص30).

3.1.1 مفهوم الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة على أنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، فقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي السائد، فكانت في الفكر الاقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الإففاق العامة اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الاقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة بتحقيقها، إضافة إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإففاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي (الوادي، 2007، ص52).
وتختلف مصادر الحصول على الإيرادات العامة من دولة إلى أخرى، وتتنوع حسب النظام الاقتصادي والمالي والسياسي السائد في كل دولة، وتحدد أهمية تلك المصادر بمدى تحقيقها لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3.1.2 هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية:

لا يوجد اختلاف نوعي أو تطور كفي في الإيرادات العامة في عهد السلطة الفلسطينية عن أي عهد آخر، والاختلاف يكمن في التطور الكمي الذي طرأ في الإيرادات العامة الفلسطينية، وتنقسم الإيرادات العامة في عهد السلطة إلى الإيرادات الجارية والمعونات المقدمة لدعم المشاريع التطويرية (الشلة، 2005، ص37).

ويمكن تفصيل هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية على النحو التالي:

1. الإيرادات المحلية: وتتكون الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية بشكل عام من:

أ. الإيرادات الضريبية: تشمل كل من إيرادات ضريبة الدخل والجمارك وضريبة القيمة المضافة والمكوس وضريبة الأملاك وضريبة المشتريات (صبيح، 2010، ص260). ويتم احتسابها بالمعادلة (الإيرادات الضريبية - الإرجاعات الضريبية = صافي الإيرادات الضريبية).

ب. الإيرادات غير الضريبية: تشمل الأرباح من الشركات المملوكة للسلطة الوطنية أو المساهمة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك الرسوم الإدارية والغرامات والمصادرات والإيرادات غير الضريبية الأخرى كالرسوم والرخص وتوزيع الأرباح ومقبوضات الأمانة (وزارة المالية).

2. الإيرادات الخارجية: وتتكون الإيرادات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية من:

أ. المنح والمساعدات لدعم الموازنة: وهي عبارة عن المبالغ التي تدفعها الدول المانحة كدعم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب. المنح والمساعدات لتمويل النفقات التطويرية.

3.1.3 محددات الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية:

توصف الأوضاع الفلسطينية بتدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر والبطالة وضعف البنية الاقتصادية وتدني مستوى الإنتاج والدخل القومي والاعتماد على القروض والهبات إلي جانب التهرب الضريبي، هذه عراقيل لها أثر سلبي على الوضع المالي حيث نتج عنها شح الإيرادات العامة، وهذا يعني أن هناك عوامل شكلت محددات للإيرادات العامة عملت على تخفيض حصيلة الإيرادات العامة وهذه المحددات سياسية واقتصادية وإدارية وتشريعية، ويمكن تقسيم محددات الإيرادات العامة على النحو التالي:

1. **المحددات السياسية:** تتمثل المحددات السياسية بالقيود المفروضة من قبل الاحتلال الاسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود إضافة للقيود المفرطة على فرص العمل (الشلة، 2005، ص76).

وفي الاحوال الاعتيادية يستوعب سوق العمل الاسرائيلي عشرات الآلاف من قوة العمل الفلسطينية، وفي حال الأزمات السياسية فإنه يعول على العمالة المحلية باستيعاب العاطلين وأيضًا الداخلين الجدد في سوق العمل، فالوضع السياسي يلعب دورًا مؤثرًا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي ينعكس الأمر على مجمل الإيرادات العامة الفلسطيني.

2. **المحددات الاقتصادية:** ويمكن تلخيصها على النحو التالي (الشلة، 2005، ص76):

- أ. ضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني الموروثة منذ الاحتلال والسارية المفعول لتاريخه.
- ب. سياسة السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي، بمعنى غياب سياسة تنمية للتخصيص الأفضل للموارد وفقًا للإمكانات المتوفرة والمتاحة، والتخبط بين الاعلان عن سياسة اقتصاد السوق، وعدم معالجة نواقص القطاع العام الحكومي.
- ت. النظام الضريبي والتهرب الضريبي والذي لا زال يمارسه الأثرياء وأصحاب النفوذ والثروة.

ث. اتفاق باريس الاقتصادي: الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الذي شكل عائقًا أمام ارتفاع الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية إضافة الى ابقاءه السياسات المالية الفلسطينية رهينة للسياسات المالية الإسرائيلية (عبدالنبي، 2012، ص82).

3. **المحددات الادارية:** وتتمثل في التالي (عبدالنبي، 2012، ص83):

- أ. نقص وعدم فعالية الرقابة الإدارية والمالية وضعف المساءلة القانونية.
- ب. قلة الخبرة الفلسطينية في المجال الإداري والمالي خاصة في مجال التخصص وتقسيم العمل.
- ت. تدني كفاءة الجهاز الإداري وآلية السيطرة على المعوقات التي تواجهه، وهذا يعاني من إشكالات التداخل في الصلاحيات.
- ث. تدني أداء إدارة الإيرادات العامة وبما يتلاءم مع سياسات الموازنة.

4. **المحددات التشريعية:** تلعب العوامل التشريعية دوراً مهماً في تحديد الإيرادات العامة؛ فهي تعمل على زيادة إيرادات السلطة وذلك من خلال سن قوانين مناسبة للوضع الاقتصادي والمالي الفلسطيني، وحيث أنه من المتعارف عليه بأن الإطار القانوني يشكل أهمية متنامية لدى كل النظم الاقتصادية والسياسية، لذا فعلى السلطة الفلسطينية أن تعمل على سن قوانين ولوائح ومراسيم تدخل حيز التنفيذ لجهة نفاذ القوانين المتعلقة بسياسات المالية العامة للسلطة الفلسطينية، وبالتالي تأثيرها على الإيرادات العامة وكنموذج يمكن البناء عليه قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار.

3.1.4 التطورات التي طرأت على الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة "1996-2013":

شهدت الإيرادات العامة الفلسطينية منذ قدوم السلطة الفلسطينية نموًا وتطورًا، والسبب في ذلك يعود للتحسن الحاصل في القدرة على جباية الضرائب المحلية، ويعود الفضل في ذلك للدورات التدريبية التي أقامتها وزارة المالية لموظفي جباية الضرائب، وكذلك لحملات التوعية المقدمة للجمهور والآليات التي اتبعتها وزارة المالية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومع ذلك لا تزال الإيرادات العامة تشهد عدة ظواهر سلبية منها حالة التسرب لان نسبة كبيرة من الواردات الفلسطينية تأتي عبر إسرائيل، وبالتالي فإن الإيرادات الضريبية الفاتئة التي يدفعها الفلسطينيون على هذه الواردات تذهب لإسرائيل ولا تحول للسلطة الفلسطينية، ولا شك فإن معالجة هذه المشكلة سيعمل على زيادة الإيرادات العامة (الشلة، 2005، ص37).

ويختلف الوضع الفلسطيني عن غيره كونه جزء كبير من إيراداتها ناجم عن الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، وتقوم إسرائيل بتحصيله نيابة عن السلطة وفق ما نص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994م، ثم تقوم بتحويله للحكومة الفلسطينية وفق ما بات يعرف بإيرادات المقاصة (عبدالرازق، 2002، ص25).

وبالنظر الى قيمة الإيرادات العامة المحلية للسلطة الفلسطينية منذ نشأة السلطة، يتضح أنّ الإيرادات قفزت بشكل ضخم خلال السنوات القليلة الأولى لتأسيسها وعلى وجه الخصوص خلال الفترة "1995-1996"، وذلك ناجم عن اتساع الرقعة الجغرافية التي تولت السلطة فيها الصلاحيات الاقتصادية، إضافة الى تمكّن السلطة الوطنية من رفع إيرادات ضرائب الدخل

والضرائب غير المباشرة بشكل كبير، إلا أنَّ الإيرادات العامة تراجعت بنسبة "1.7%" في عام 1997م نتيجة تراجع الإيرادات الضريبية نتيجة اغلاق إسرائيل للمناطق الفلسطينية آنذاك، وفي الأعوام التالية "1998، 1999، 2000" تزايدت الإيرادات العامة بنسبة تقارب الـ"9%"، إلا أنَّها عادت للتراجع مرة أخرى نتيجة الارهاب الإسرائيلي مع بداية انتفاضة الأقصى حيث وصلت نسبة التراجع الى "31%"، حيث هبطت الإيرادات المحلية للموازنة بشكل حاد خصوصاً عندما أوقف الكيان الصهيوني تحويل مبلغ المقاصة "لم يتم التحويل سوى 16% من المستحقات خلال الفترة "2002-2000" ثم عادت مرة أخرى الى الزيادة خلال عامي 2004 و 2005 نتيجة الإصلاحات المالية التي قامت بها السلطة، لكن سرعان ما تراجعت خلال عام 2006م نتيجة الحصار الاقتصادي الذي صاحب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، إلا أنَّه وخلال الفترة 2008-2012م حدث ارتفاع ملحوظ في اجمالي الإيرادات العامة وهذا يرجع بشكل أساسي الى زيادة إيرادات المقاصة.

والجدول التالي يعرض تطور الإيرادات العامة الفلسطينية:

جدول (1-3)

تطورات الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) بالمليون دولار

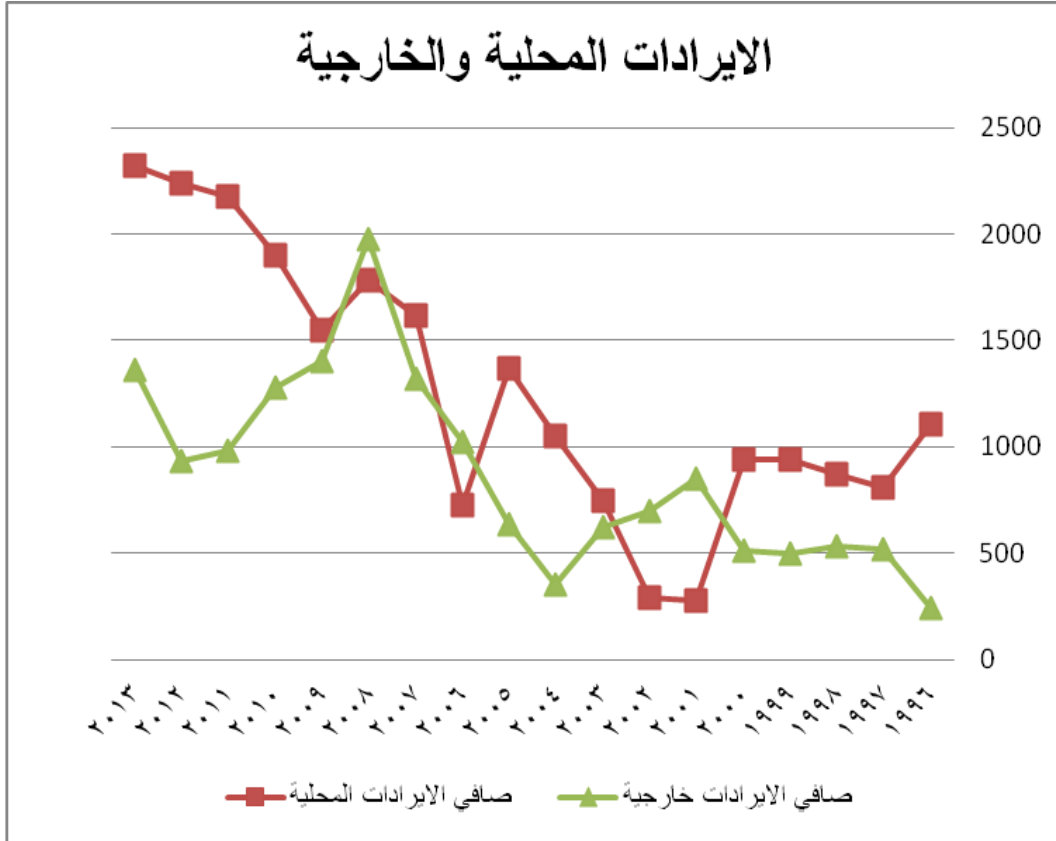
السنة	صافي الإيرادات المحلية	صافي الإيرادات خارجية	اجمالي الإيرادات العامة
1996	1107.1	243.7	1350.8
1997	807	520	1327
1998	868	530	1398
1999	942	497	1439
2000	939	510	1449
2001	273	849	1122
2002	290	697	987
2003	747	620	1367
2004	1050	353	1403
2005	1370	636	2006
2006	722	1019	1741
2007	1616	1322	2938
2008	1780	1978	3758
2009	1549	1402	2951
2010	1900	1277	3177
2011	2176	977.5	3153.5
2012	2240	932	3172
2013	2320	1358	3678

المرجع : موقع سلطة النقد الفلسطينية

والشكل البياني التالي، يوضّح الإيرادات المحلية والخارجية خلال الفترة "1996-2013م":

شكل (1-3)

الإيرادات المحلية والخارجية خلال الفترة (1996-2013) المليون دولار



المصدر : من اعداد الباحث استناداً الى بيانات جدول (1-3)

المبحث الثاني النفقات العامة الفلسطينية

3.2.1 مفهوم النفقات العامة

3.2.2 ترشيد النفقات العامة

3.2.3 هيكل النفقات العامة الفلسطينية

3.2.4 التطورات التي طرأت على النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة 1996-

2013م

المبحث الثاني: النفقات العامة الفلسطينية

تناولت العديد من الدراسات المالية النفقات العامة ليس لأنها وسيلة لإشباع الحاجات العامة، ولكن ونظراً لتركيز النظرية التقليدية لحصول الدولة على الإيرادات العامة (الخطيب، 2005، ص38).

وتعتبر سياسة النفقات العامة أحد أدوات الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة الرامية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وقد تطورت سياسة النفقات العامة إلى أن أصبحت عملية مستمرة تشمل صياغة الأهداف العامة والأهداف الكمية المحددة والخطط التفصيلية لتحقيق هذه الأهداف، ويتم تحديد أهداف سياسة النفقات العامة بناء على دراسة لمتطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة لمختلف المشاريع وتحديد أولوياتها بناء على المشكلات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد القومي ووفقاً للقدرة المتوفرة لدى الحكومة على تحقيقها (عثمان، 2004، ص94).

تطورت النفقات العامة في فلسطين تطوراً كبيراً وذلك استجابة للاحتياجات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأراضي الفلسطينية والتطورات التي شهدتها، ولقد شملت التطورات كلاً من النفقات الجارية والنفقات التطويرية، ويذكر أن نفقات الرواتب والأجور تشكل نسبة كبيرة في الموازنة العامة الفلسطينية مقارنة بالنفقات التحويلية والنفقات الرأسمالية مما جعلها "الرواتب والأجور" هي البند الرئيسي والأساسي في الموازنة مع تدني دور النفقات الرأسمالية بصورة ملموسة (رجب، 2001، ص193).

3.2.1 مفهوم النفقات العامة:

يمكن الإشارة إلى أنّ النفقات العامة مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة (الخطيب، 2005، ص53)، فالنفقات العامة وُجدت منذ القدم وتعود نشأتها إلى نشأة الدولة ذاتها، فمنذ أن وجدت الدولة في صورتها الأولى كانت تقوم بالحصول على الموارد المالية التي تكفيها لمواجهة النفقات العامة وذلك حتى يتسنى لها الاطلاع بوظائفها المتعددة على أكمل وجه (الأيوبي، 2006، ص88)، والهدف الأساسي لدراسة النفقات العامة هو معرفة تأثيرها على حياة المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا التأثير في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الإنفاقية للدول.

تجدر الإشارة الى أنّ تطوّر مفهوم النفقات العامة يرتبط أساساً بتطوّر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد أن كان يُنظر الى الانفاق بأنّه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي أصبح يُنظر له بأنّه جزء من الدخل القومي (عتلم، 1995)، وتجدر الإشارة هنا الى أن معظم التعريفات تشير الى عناصر النفقات العامة الثلاثة: المبلغ نقدي، النقود ضمن الذمة المالية للدولة، تحقيق منفعة عامة.

وتُعرّف النفقة العامة على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة، ويمكن الإشارة للإنفاق العام على انه إجمالي أنواع الإنفاق والتحويلات وأيضاً يمكن تعريف النفقات العامة بأنها مبالغ من النقود تنفقها الدولة من خزينتها عند قيامها بتأدية وظائفها أو أنشطتها المتعددة (الأيوبي، 2006، ص89).

3.2.2 ترشيد النفقات العامة:

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكنه تدبيره من الموارد العادية للدولة (مسعود، 2006، ص167)، وحقيقة الأمر أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية (لطي، 1997، ص166):

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة.
- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها.
- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية.
- تجنب الإسراف والتبذير.
- فرض رقابة على النفقات العامة.

3.2.3 هيكل النفقات العامة الفلسطينية:

تمثل النفقات في الموازنة الخطط والبرامج القائمة والمقترحة، ويتم توقع النفقات كما يتم توقع الإيرادات لمدة سنة مالية، وبالتالي فإنّ تقدير النفقات يراعي الوضع الحالي والمستقبلي بخصوص النمو السكاني والتضخم المالي، أما أسلوب تبويب النفقات العامة الدارج في معظم الدول فهو التبويب الوظيفي والتبويب الإداري (الخطيب، 2006، ص134).

ويقصد بالتبويب الوظيفي التبويب الذي يمثل الأنشطة المختلفة للدولة بغض النظر عن الوحدة الإدارية التي تقوم بكل نشاط بمعنى إدراج جميع الاستخدامات التي توجه لغرض معين في باب واحد مثل الإنفاق على التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، والتبويب الإداري يقوم على أساس الوحدات الإدارية التي يتكون منها البنيان التنظيمي للدولة، حيث ان أغلب دول العالم تجمع في تبويب موازنتها بين الاعترافات الإدارية والوظيفية (الخطيب، 2006، ص135).

بالنظر إلى النفقات العامة الفلسطينية، يتم تقسيم النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات تطويرية (صبيح، 2010، ص259):

أ. النفقات الجارية:

- الرواتب والأجور: تشمل رواتب وأجور الموظفين والعاملين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية.
- النفقات التشغيلية: تشمل مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والبريد والمواصلات وإيجارات المباني والمحروقات والقرطاسية والمطبوعات والصيانة ومهمات السفر ومصاريف أخرى.
- النفقات التحويلية: يمثل هذا البند حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي %12.5 والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات "التقاعد"، كما يشمل الإنفاق على البرامج الإغاثية والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات التي تقدمها السلطة الفلسطينية للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي.
- نفقات رأسمالية عادية: وهي عبارة عن النفقات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية (اشتيه، 2003، ص269).
- صافي الإقراض: وهي المبالغ التي تدفعها الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء للتسديد عن المواطنين أو من خلال الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية "إيرادات المقاصة" لدى إسرائيل.

ب. النفقات التطويرية:

- وتنقسم إلى نفقات تطويرية مموله من الخزينة و نفقات تطويرية مموله من الدول المانحة، وتشمل جميع النفقات على مشاريع البنية التحتية التي تنفق ضمن إطار المشاريع التطويرية.

3.2.4 التطورات التي طرأت على النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة "1996-2013":

جرى خلال اتفاقية أوسلو التعهد بتقديم 2.4 مليار دولار، وكان من المفهوم أن هذه المبالغ ستخصّص للإنفاق التنموي، وأن السلطة الوطنية ستقوم تدريجياً بتمويل الموازنة الجارية من مواردها المحلية، حيث بلغت نسبة الانفاق التطويري الى الجاري كانت مرتفعة "22% تقريباً في 1998"، لكن مع ازدياد الضغوط الاجتماعية وتوقف حركة العمل في الكيان الصهيوني، وجدت السلطة نفسها مضطرة لزيادة الانفاق وزيادة التشغيل العام الذي ارتفع في عام 2002م، حيث حدث زيادة كبيرة جداً في المساعدات الدولية للإنفاق الجاري في الموازنة وهذا ما أدّى الى اعتماد الانفاق العام على المساعدات الدولية.

وفيما يلي التطورات التي طرأت على النفقات العامة خلال فترة الدراسة "1996-2013":

بدأت النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996م بحوالي "928" مليون دولار، وتزايدت النفقات العامة بمعدّل سنوي "14%" تقريباً خلال الفترة 1996 - 2000م، أمّا في الفترة ما بين 2000 - 2002م، فالنفقات العامة انخفضت بمعدّل "14%" في عام 2001م عنها في عام 2000م، وانخفضت كذلك بنسبة "13%" في عام 2002م عنها في عام 2001م، ويرجع ذلك للتدهور الذي عانى منه الاقتصاد الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر العام 2000م.

فيما بعد حدث تراجع كبير في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفضت المنح والمساعدات الدولية الموجهة للسلطة وفي نهاية عام 2003م، توقف التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي بعض الشيء، وحدث في العامين 2004، 2005م نمواً مطرد، حيث كان من المتوقع أن يستعيد النشاط الاقتصادي وضعه الذي كان عليه في العام 1999م، حيث تزايدت عام 2005م لتصل الى "2281" مليون دولار بزيادة مقدارها "1354" مليون دولار، وجاء هذا الارتفاع في نفقات عام 2005م نتيجة طبيعية لتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية الذي زاد من فاتورة الأجور والرواتب، بالإضافة الى استحداث بند الرعاية الاجتماعية (ماس، 2005، ص19).

ثم شهدت النفقات العامة انخفاضاً في العام 2006م لتصل الى "1707" مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض الى الظروف الصعبة التي مرّت بها السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة امتناع الدول المانحة عن مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأكثرية مقاعد المجلس

التشريعي، امتنعت اسرائيل عن دفع مستحقات المقاصة، واستطاعت السلطة الفلسطينية في ظل هذا الوضع من دفع "50%" من اجمالي رواتب الموظفين للعام 2006م (ماس، 2005، ص21).
أما في عام 2007م زادت النفقات العامة بمقدار "1170" مليون دولار مقارنة بعام 2006م، بما يعادل نسبة نمو "68%"، فيما شهدت النفقات العامة في عام 2010م تراجعاً بنسبة "3.5%" مقارنةً بنفقات عام 2009م، واستمرت النفقات العامة في محيط الـ"3250" مليون دولار وفقاً لسياسة الحكومة الفلسطينية الهادفة الى ترشيد النفقات العامة في اطار تقليل الاعتماد على الدعم والتمويل الخارجي، ولكن عام 2013م شهد ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العامة بنسبة "22.3%" نتيجة الارتفاع في حجم النفقات الجارية وصافي الاقراض.
ولإيضاح التطورات المتعلقة بموضوع الدراسة نرى من الاهمية بمكان ايراد هذه التطورات بلغة الأرقام وفقاً لما يلي:

جدول (3-2)

تطورات النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) بالمليون دولار

السنة	النفقات الجارية	النفقات التطويرية	اجمالي النفقات العامة
1996	710	218	928
1997	862	500	1362
1998	838	520	1358
1999	937	474	1411
2000	1199	469	1668
2001	1095	340	1435
2002	994	252	1246
2003	1240	395	1635
2004	1528	0	1528
2005	1994	287	2281
2006	1426	281	1707
2007	2567	310	2877
2008	3273	215	3488
2009	3190	186	3376
2010	2983	276	3259

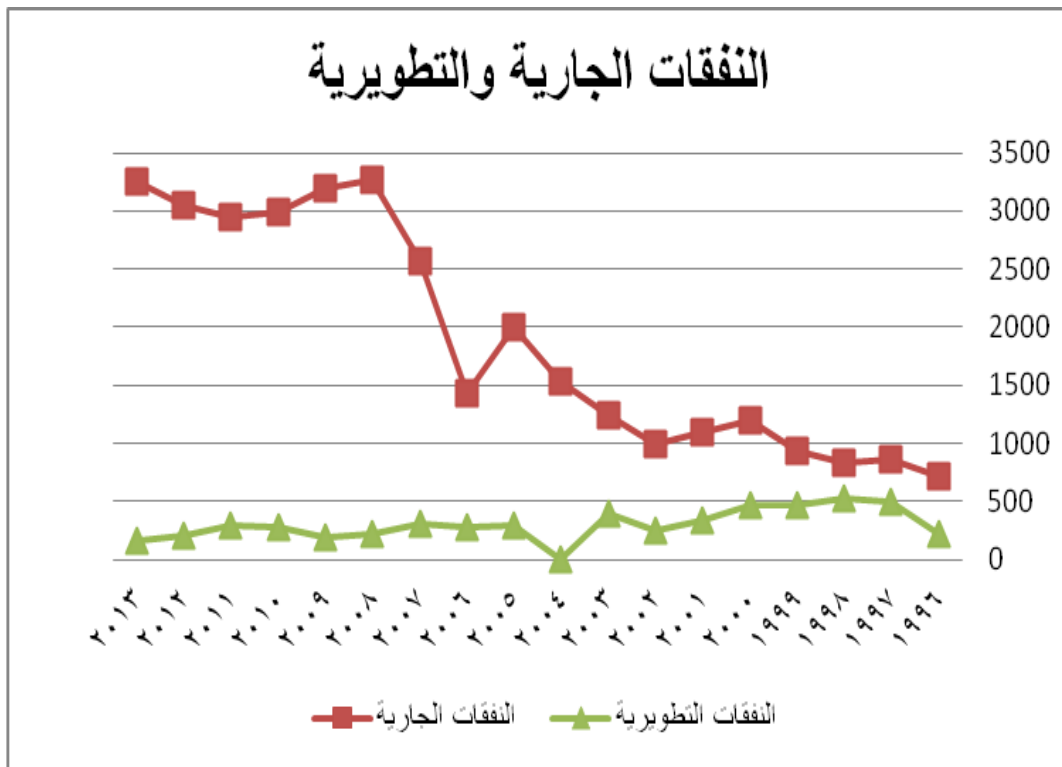
3248	296	2952	2011
3258	211	3047	2012
3419	168	3251	2013

المرجع: موقع سلطة النقد الفلسطينية

والشكل البياني التالي، يوضح النفقات الجارية والتطويرية خلال نفس الفترة:

شكل (2-3)

النفقات الجارية والتطويرية خلال الفترة (1996-2013م) المليون دولار



المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى بيانات جدول (2-3)

خاتمة:

بعد أن تمّ استعراض الإيرادات العامة والنفقات العامة من حيث المفهوم، الهيكل، الأهداف، إضافةً إلى التطورات التي طرأت عليهما خلال فترة الدراسة، اتضح أنّ الإيرادات العامة منذ قدوم السلطة شهدت نمواً وتطوراً ملحوظاً وهذا يرجع إلى قدرة السلطة على جباية الضرائب المحلية إلا أنه وبمرور السنوات فإنّ حالة التسرب الضريبي إضافةً إلى الإيرادات الضريبية الفائتة أدى إلى تراجع الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية وهذا ما أدى إلى ارتفاع في قيمة عجز الموازنة في ظل الارتفاع الكبير للنفقات العامة التي ارتفعت بشكل كبير نتيجة الضغوط الاجتماعية وتوقف حركة العمل في الكيان الصهيوني.

كل ذلك دفع باتجاه الاعتماد بشكل كبير على التمويلين المحلي والخارجي بشكل أساسي وهذا ما أدى إلى تصاعد في حجم الديون العامة وكذلك عبء خدمة الديون وأعباء الضرائب على المكلفين، كل ذلك أدى إلى حدوث اختلالاً هيكلياً بين الإيرادات والنفقات، إضافةً إلى آثار سلبية كانت متوقعة كالضغوط السياسية والأمنية لمطالب الدائنين، وشروط المنظمات الدولية.

وبكافة الأحوال فإنّ الدولة مطالبة بضرورة التدخّل في الأنشطة الاقتصادية والعمل على تحسينها أملاً في تغيير متغيرات الاقتصاد الكلي.

الفصل الرابع

مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته

مقدمة

المبحث الأول / النمو الاقتصادي..مصادره، أنواعه، عوامله، تكاليفه

المبحث الثاني / نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث / النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1996-

2013

المبحث الرابع / النظريات الاقتصادية وعلاقة العجز بالنمو

خاتمة

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، حيث يعكس مؤشر النمو الاقتصادي حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، موضحاً في الوقت ذاته اتجاه سير الاقتصاد، بالإضافة الى تعبيره عن مدى تحسّن رفاهية أفراد المجتمع، وهذا ما يكشف عن مدلول هذا المؤشر اجتماعياً ناهيك عن مدلوله اقتصادياً.

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

ووفقاً لذلك، سيتمّ التطرّق الى موضوع النمو بشيءٍ من التفصيل، فتم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث يناقش المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي، أنواعه، مصادره، عوامله وتكاليفه، في حين تمّ التطرّق في المبحث الثاني الى نظريات ونماذج النمو الاقتصادي انطلاقاً من مفهومه عند التجاربيين انتهاءً بالنظرية الكينزية، ويختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي تطرّق الى طرق قياس النمو الاقتصادي وقيمه في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة (1996-2013).

المبحث الأول: النمو الاقتصادي .. أنواعه، مصادره، تكاليفه

4.1.1 مفهوم النمو الاقتصادي

4.1.2 نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم

4.1.3 أنواع النمو الاقتصادي

4.1.4 مصادر النمو الاقتصادي

4.1.5 تكاليف النمو الاقتصادي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي .. أنواعه، مصادره، تكاليفه

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهمّ المواضيع الاقتصادية التي يهتمّ بها الاقتصاديون في سبيل التعرّف على الوضع الاقتصادي ومدى تحسّنه بالإضافة الى كونه دلاله على مدى رفاهية المجتمع، وبالتالي يكون له مدلول اجتماعي اضافةً الى المدلول الاقتصادي.

4.1.1 مفهوم النمو الاقتصادي:

من المهمّ لتعريف النمو الاقتصادي أن يتمّ التطرّق الى المتغيّر الذي يُقاس على أساسه النموّ الاقتصادي بالإضافة الى الفترة التي يتمّ من خلالها تحديد قيمة هذا المتغيّر، يُعرّف النمو الاقتصادي على أنّه الزيادة النسبية في الناتج القومي بالأسعار الثابتة (Elchanan, 1979, p139)، ويعرّف بأنّه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدّل النمو الاقتصادي عادةً بمعدّل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي (الحبيب، 1994، ص400)، ويعرّف أيضاً بأنّه الزيادة الحقيقية في حصّة الفرد من الناتج القومي خلال فترة زمنية (كرم، 1980، ص25).

في حين يُعرّفه فيليب بيرو بأنّه الارتفاع المسجّل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغيّر اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي (مصطفى، 1999، ص39)، ويعرّفه "ميشيل تودارو" بأنّه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، وهذه القدرة مبنية على التقدّم التكنولوجي والتعديلات الأيدولوجية التي يتطلّبها النمو (Todaro, 1989, p121).

ومن خلال التعريفات السابقة، يبرز أنّ النمو الاقتصادي هو:

- متغيّر كمي يقيس التغيّر النسبي في حجم الناتج الحقيقي.
- متغيّر يعني الزيادة في الناتج القومي.
- متغيّر يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلاً عن المقدرة الاقتصادية.
- متغيّر يعبر الانخفاض أو الارتفاع فيه يعبر عن تحسّن أو تدهور في النشاط الاقتصادي وليس التخلف أو التقدّم الاقتصادي.

4.1.2 نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم:

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو ايجابية ومتصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن التاسع عشر، حيث دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي، شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج "18%" بين سنة 1500م وسنة 1820م، وحوالي 75% بين سنة 1820م وسنة 2005م، وشهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعاً منذ بداية القرن التاسع عشر، لكنها عاودت الانخفاض خصوصاً في الفترة من 1913م الى 1950م بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية، لكنها الارتفاع وبشكل كبير خلال الفترة من 1950م الى سنة 1973م، لكن هذا الارتفاع والذي استمرّ لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحوّل الى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداءً من سنة 1973م الى غاية نهاية القرن 20 (Ventura, 2009).

ويلاحظ أنه وخلال الفترة من 1950-1970م تعتبر استثنائية في تاريخ تطوّر معدلات النمو الاقتصادي بحكم الارتفاع الكبير الذي بلغته والذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية، لأنه أول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي الى تلك المستويات جميع أنحاء العالم تقريباً، وهذه الفترة تسمى بـ"السنوات الثلاثين الساطعة" أو "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي"، وهي الفترة لاتي تمتد بالضبط من سنة 1946م الى سنة 1975م وأول من تناولها بالتحليل كان الاقتصادي الفرنسي "جين فوراسيتي" سنة 1979م في كتابه "السنوات الثلاثين الساطعة أو الثورة الخفية من 1946م الى 1975م" والذي أشار فيه الى تلك الظاهرة، حيث يقول الاقتصادي "بول سامويلسون" بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "ان النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينيات أبرز لنا معجزة اقتصادية، والسؤال المطروح هو ليس لماذا تسير الأمور بشكل سيئ الآن، ولكن السؤال المطروح هو كيف العمل للعودة الى تلك الفترة" (Yildizoglu, 2010).

وتميّزت الفترة من سنة 1946-1975 م بخصائص وُصِفَت بالتاريخية والاستثنائية في التاريخ الاقتصادي، وهي على النحو التالي (كريم، 2010):

- الارتفاع غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، اذ وصل معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج 5% في فرنسا، و 6% في ألمانيا و 9% في اليابان، بعدما كانت لا تتجاوز

2.5% في أوج الثورة الصناعية وهذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي التي تميّزت به تلك الفترة.

- الثبات والنظامية، بحكم أنّ معدلات النمو الاقتصادي استمرت في ذلك المستوى المرتفع الذي سمل معظم دول العالم.
- الاستمرارية وطول المدة، إذ أنّ هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهاراً اقتصادياً كبيراً.

وجاء هذا الارتفاع غير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة لأسباب عديدة منها (crafts, 2010):

- جاءت هذه الفترة بعد مرور حربين عالميتين دمرت خلالها العديد من الدول ولحقت أضراراً كبيرة بدول أخرى، وسجل أثناء تلك الفترة التي شهدت الحربين العالميتين انخفاضاً في معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعرض مخزون رأس المال الى الدمار خاصة في أوروبا، وبالتالي فان نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.
- ظهور مؤسسة "بريتون وودز" في شكل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والذي ساهم في تحسين العلاقة الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات وبرامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لعديد الدول وذلك ما أعطى دعماً قوياً لعملية النمو الاقتصادي.
- مشروع مارشال الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية والذي بلغت قيمته "13" مليار دولار آنذاك والذي امتدّ من 1948م الى سنة 1951م، والذي أدى الى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في اعادة بناء ما دمرته الحرب من بنى تحتية ومصانع كان لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في أوروبا الغربية.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، حيث أنّ ذلك ساهم في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الابداع والابتكار وبالتالي زيادة الانتاج وكذا تسهيل انتقال التكنولوجيا بين الدول، والتي تعدّ من أهم عوامل النمو

الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على إنتاجية عوامل الإنتاج، وهذا ما أدى الى استفادة الدول الفقيرة من تكنولوجيا الدول الغنية في تطوير عملية الإنتاج.

- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد، خاصة وأن تلك الفترة جاءت بعد أزمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكينزي في معالجتها من خلال ابراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزاً مهماً للطلب الكلي ومن ثم للنتاج المحلي.

4.1.3 أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التطرق الى أنواع النمو الاقتصادي وفق التقسيم التالي (كرم، 1980، ص27):

- النمو التلقائي.
- النمو العابر.
- النمو المخطّط.

ويمكن تعريف كل نوع على النحو التالي:

- **النمو التلقائي:** هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعيداً عن التدخل الحكومي المباشر، حيث تقوم قوى الطلب والعرض بتحقيق ما يتطلبه الاقتصاد من تغييرات بنيانية تساعد على نموه وتنميته (زهران، 1988، ص69).
- **النمو العابر:** ذلك النمو الذي يأتي استجابة لظهور عوامل طارئة - عادةً ما تكون خارجية - في حال زالت تزول حالة النمو الاقتصادي وفي غالب الأمر يحدث هذا النوع في الدول النامية (صبيح، 2008، ص18).
- **النمو المخطّط:** النمو الناتج عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع (كرم، 1980، ص28).

4.1.4 مصادر النمو الاقتصادي:

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر الإنتاج، ويستطيع أي مجتمع أن يزيد الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدم المدخلات، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل، واستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو نظم إدارية أفضل، وتطبيق

سياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية، وحيث أننا بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي فسنتناول أهم هذه العوامل وهي (الأشقر، 2007، ص74):

- **النظام المالي:** يلعب النظام المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحاً لعملة التراكم الرأسمالي من جهة وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى (OCED, 2003, p71).

اذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات.

- **عنصر العمل:** يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الانتاج وذلك من ناحيتين: الأولى تتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، اذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الانتاج (Fischer, 2002, p293).

- **عنصر رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكوّن من آلات ومعدات ومباني وأراضي..... الخ من الأصول المادية التي تدخل في عملية الانتاج، اذ أنه كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام، ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك الى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرّض رأس المال الى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتك من رأس المال ويزيد عليه، كما أنّ زيادة حجم العمالة يتطلب أيضاً الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال (Mankiw, 2010).

- **النمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملاً إيجابياً لحث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف في ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكان على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية (Todaro, 2006, p171).

- **عنصر التكنولوجيا:** يعد من العناصر المهمة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، فالدخل القومي ينمو أيضاً بتقدم المعرفة الفنية والتكنولوجية، وأشارت العديد من الدراسات أن معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل القومي في الدول الصناعية، تعزى بدرجة أساسية الى التقدم التكنولوجي (كريم، 2010).
- **الموارد الطبيعية:** تُعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة: كالبتزول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دولٌ لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول (الحبيب، 1994 ، ص403).
- **الوضع السياسي:** يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملاً مؤثراً في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنّ يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي في جانب اتخاذ القرارات وجانب الاستثمار.

4.1.5 تكاليف النمو الاقتصادي:

- تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة الأضرار والتضحيات التي يتحملها المجتمع بكافة جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي:
1. **التكاليف البيئية والصحية:** يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، خاصةً الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي (Thomas, 2009).
 2. **التضحية بالاستهلاك:** يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهماً في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنّه يتعلّق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي

الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك من المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع الرفاهية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (Hagest, 2009).

3. **التضحية بالراحة الآنية:** ان الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدّل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الانتاج (كريم، 2010).

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

4.2.1 النمو الاقتصادي عند التجاربيين القرن "16-17" ميلادي

4.2.2 النمو الاقتصادي عند الطبيعيين "النصف الأول من القرن الـ18

4.2.3 النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

4.2.4 تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي "1883-1950"

4.2.5 النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية "1833-1946"

4.2.6 الخلاصة

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد، وقد تناوله بالدراسة والتحليل العديد من الاقتصاديين في القديم والحديث، ويُعتبر المفكرون التجاريون أول من اهتم بموضوع زيادة الثروة للبلد، بعد ذلك ظهرت المدرسة الكلاسيكية متمثلة في آراء كل من سميث، وريكارد، ومالتوس، وفي نهاية الخمسينات من القرن العشرين ظهرت النظرية النيوكلاسيكية متجسدة في نموذج سولو، والذي يعتبر أساساً للعديد من الدراسات والنماذج والنظريات التي جاءت من بعده، وفيما يلي ذكر لفكر التجاريين والطبيعيين في النمو الاقتصادي:

4.2.1 النمو الاقتصادي عند التجاريين (القرن 16-17 ميلادي):

وفقاً للفكر التجاري يتركز النمو الاقتصادي في زيادة ثروة الدولة من المعادن الثمينة، وأن العامل الأساسي في حدوث هذا النمو هو التجارة واعتبارها أفضل وسيلة لجذب أكبر كمية من المعادن النفيسة، ولذلك يجب على الدولة أن تصدر سلعاً أكبر مما تستورد لتحقيق الفائض في الميزان التجاري، وتأتي الصناعة في المرتبة الثانية في المساهمة في النمو، من خلال دورها الفاعل في زيادة حجم التجارة، أما قطاع الزراعة فقد أهمل نظراً لتعرضه للعديد من الظروف منها: عوامل الطقس والمناخ، والمساحات المخصصة لزراعة المحاصيل، ولهذا نادى التجاريون للاهتمام بالقطاع الصناعي لتحقيق أهداف القوة الاقتصادية، واقتصر دور القطاع الزراعي على إمداد القطاع الصناعي بالخامات وتوفير الغذاء الرخيص لتبقى الأجور منخفضة، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح عالي، وقد أعطى التجاريون للدولة دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، إذ عليها تشجيع التجارة الخارجية عن طريق فرض الضرائب الجمركية على الواردات، وتشجيع الصناعة بتخفيض الرسوم المفروضة على الصادرات، وتوفير المواد الخام اللازمة من المستعمرات (حمدان، 2012، ص29).

4.2.2 النمو الاقتصادي عند الطبيعيين (النصف الأول من القرن الـ18 ميلادي):

ووفقاً لمنهج فرنسوا كيناي (مؤسس مذهب الطبيعيين) في تفسير النمو الاقتصادي وحدثه فإن الثروة تنشأ من الإنتاج، ولذلك اعتبر القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد في المجتمع، ولذلك أُطلق على هذا الفكر اسم الطبيعيين أو الفيزوقراط حيث اعتقدوا أن طبقة المزارعين هي الطبقة التي يحدث فيها فائض اقتصادي حقيقي، يستعمل في عملية تنمية المجتمع، وذلك من خلال

الإنفاق على تجهيز الأرض، والزراعة، والحصاد..... إلخ وينفق منه على استهلاك رأس المال والإنفاق على التجهيزات الأساسية للقطاع الزراعي كإصلاح الأراضي والمباني (الحبيب، 1985، ص6).

أما قطاع الصناعة فقد اعتبر نشاط يؤدي إلى تحويل المواد الأولية إلى شكل آخر مختلف بدون أن يزيد في كميتها بعكس الزراعة التي توجد إنتاج ملموس، وبالتالي نادى الطبيعيون بأن تقوم الصناعة بتوفير الأشياء الضرورية ومساعدة القطاع الزراعي في تحقيق الفائض، أما القطاع التجاري فقد اعتبر قطاعاً عقيماً لا يسهم في تحقيق النمو.

4.2.3 النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

حاز موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك ولذلك ركزوا على العوامل المسببة له، وأهمها تقسيم العمل، وتراكم رأس المال والربحية، واهتموا بالبيئة التي تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، ونادى الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن، كما ركّز التحليل الكلاسيكي على أنّ المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال المتأتي من الأرباح، ونتيجة لزيادة الأرباح يزداد الادخار، وبالتالي يؤدي لرفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي. وفيما يلي استعراض موجز لنظرية النمو الاقتصادي عند أبرز الاقتصاديين الكلاسيك (Barro, 1996):

أ. تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790):

يرى آدم سميث أنّ النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، حيث يعتبر سميث أنّ أساس عملية النمو يكمن في تقسيم العمل والتخصص بما يكفل زيادة الانتاج والانتاجية، وهذا ما يؤدي الى زيادة الدخل والادخار ومن ثمّ زيادة معدلات التراكم الرأسمالي (بخاري، 2009، ص30)، وركّز سميث على القطاع الصناعي وطبقة الصناع كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع بسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتج عن طريق تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج وبين حجم السوق الذي قد يعطل حركة النمو الاقتصادي، ولذلك فهو ينادي بحرية التجارة والتبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية (Salvadori, 2003, p3-4)، في حين اعتبر سميث أنّ التراكم الرأسمالي

هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومصدره الادخار الذي يأتي من أرباح الطبقة الرأسمالية، باعتبارها الطبقة التي تدخر هي التي تستثمر وهي الطبقة الرأسمالية (معروف، 2005، ص371).

ب. تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1722-1833): يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطائه أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي، متأثر بالفترة التي عاشها في إنكلترا والتي تضمنت قلة وضعف استخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة، واستخدامها بشكل كبير في الصناعة (خلف، 2006، ص115)، وقسم ريكاردو المجتمع لثلاث طبقات ليحلل النمو من خلال العلاقة التي تنشأ نتيجة توزيع الدخل على هذه الطبقات الثلاثة وهي (اسماعيل، 1997):

1. الطبقة الرأسمالية: تعتبر هذه الطبقة ضرورية لعملية النمو الاقتصادي لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية، ويوفرون أجوراً للعمال ومستلزمات هذه العملية، حيث إن هذه الطبقة تستهلك جزءاً قليلاً من دخلها والباقي يتحول للادخار الذي يعتبر الأساس لتراكم رأس المال، وهذا بدوره يضمن تحقيق عملية النمو.
2. العمال: تعتمد هذه الطبقة في عيشها على الأجور المدفوعة من الرأسماليين مقابل العمل الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، وتتفق طبقة العمال كل دخلهم على الضروريات.
3. ملاك الأراضي: تعتبر هذه الطبقة غير منتجة، ويحصلون على دخولهم عن طريق الربح الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم. كما أن هذه الطبقة تتفق كامل دخلها على الاستهلاك الترفي.

وبناءً على التقسيم الطبقي للمجتمع يتم تحديد كيفية توزيع الدخل القومي حيث يوزع على أصحاب الأراضي الربح، بينما يحصل العمال على الأجور، ويحصل الرأسماليون على الربح.

ت. تحليل روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1766-1834):

اختلف مع بعض الكتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو وجاء بآراء مهمة للنمو الاقتصادي وعلى وجه الخصوص أثر النمو السكاني عليه، وبيّن أنّ من الضروري زيادة نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي، ويعتبر مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو الاقتصادي (مسلم، 2007).

وأشار مالتوس الى أنّ القطاع الصناعي هو الأمل الوحيد لامتصاص الزيادة في السكان، وبالتالي تخفيف الضغوط على الأرض، وأوضح مالتوس أهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية (Fischer, 2002, p296)، ورفض مالتوس فكرة التوازن التلقائي بين عرض الادخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار مهاجماً قانون (ساي) العرض يخلق الطلب عليه المساوي له، واعتقد مالتوس بأن التقدم الفني والتراكم الرأسمالي يؤديان للتقدم الاقتصادي، وعند تراجع معدل التقدم الفني يظهر قانون تناقص الغلة، مما يؤدي لارتفاع أجور الكفاف ونقص الأرباح، وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يؤدي لوصول الاقتصاد لحالة السكون أو الركود (خلف، 2006، ص119).

4.2.4 تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي (1883-1950):

رفض شومبيتر وصف التنمية بأنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، واعتبرها تغير تلقائي وغير مستمر وأن التنمية تحدث بشكل قفزات في فترة الازدهار، تعقبها انخفاضات حادة في فترات، حيث وضع شومبيتر نظريته في النمو الاقتصادي مبنية على ثلاثة أسس وهي:

1. **المنظم:** هو المحرك والدينامو الرئيسي للنمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر، فهو الذي يقدم شيئاً جديداً، فقد لا يقدم المال ولكن يقوم بتوجيهه واستغلاله، كما أن المنظم يعمل على إدخال طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها، ولكي يقوم المنظم بذلك فيجب أن يكون لديه المعرفة الفنية والقدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج (الحبيب، 1985، ص44).

2. **الابتكارات:** تلعب الابتكارات دوراً هاماً في النمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر، وتأخذ أشكالاً عديدة مثل: اكتشاف موارد جديدة، أو استحداث سلع جديدة لا يعرفها المستهلك، أو استحداث أساليب إنتاج جديدة (عجمية، 2006، ص93).

3. **الاستثمار والادخار:** اختلفت معالجة شومبيتر للادخار والاستثمار عن الكلاسيك فعند الكلاسيك كان قرار الاستثمار والادخار يتم عن طريق الطبقة الرأسمالية فقط، ولكن شومبيتر يرى أن الطبقة العاملة تقوم بالادخار (حمدان، 2012، ص37).

وفي شرحه لآلية النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه استند شومبيتر على عدد من الافتراضات التالية للاقتصاد (خلف، 2006، ص139):

- العمل في ظل المنافسة الكاملة.
 - هناك حالة من الركود والسكون.
 - لا يوجد استثمار صافي "أي أن الاستثمار الجديد يقتصر على الإحلال فقط ولا يأخذ صورة استثمار أصلي جديد".
 - الاقتصاد في حالة عمالة كاملة.
 - هناك فرص استثمارية يمكن استغلالها بواسطة المنظمين مما يؤدي إلى ازدهار المجتمع.
- ويشرح شومبيتر ميكانيزم النمو الاقتصادي استناداً لفرضية العمل في ظل المنافسة الكاملة وحالة التشغيل الكامل، بقيام المنظمين باستثمار الفرص المربحة للاستثمار، والتي تمول من خلال الاقتراض من المصارف، وبالتالي يبدأ المجتمع في السير نحو الازدهار، فتحدث زيادة في الطلب على عناصر الإنتاج وترتفع دخولها، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية، ويحاول رجال الأعمال اقتناص فرص الازدهار ويلجئون من جديد للاقتراض من المصارف، وتكون هذه الموجة أكبر من الموجة الأولى وفي هذه المرحلة تكون مشروعات المنظمين الأوائل قد اكتملت وبدأت بإنتاج كميات كبيرة من السلع الإنتاجية وهذا يؤدي إلى تقليص أسواق المنشآت القديمة لعدم قدرتها على منافسة المنشآت الجديدة، والمنشآت التي تبقى من المنشآت القديمة لا يكون لها الريادة في السعر أو الإنتاج وتصبح خاضعة لشروط المنشأة الجديدة، وهذه العملية يطلق عليها شومبيتر مصطلح "التدمير الخلاق" (عجمية، 2006، ص95).

4.2.5 النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية (1833-1946):

انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وكانت قد أصابت الاقتصاديين بصدمة فكرية لوقوع أزمة الكساد العالمي أثبتت عكس توقعاتهم، حيث اهتم كينز بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة (نزاري، 2008، ص77).

نادي كينز بتطبيق سيادة نظام السوق مع أهمية دور الدولة في الاقتصاد مع ضرورة عدم مزاحمة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص، وأشار الى أنّ الطلب الفعال هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي وحجم العمالة، وأنّ معدل الكفاية الحدية للاستثمار أكثر تأثيراً

على حجم الاستثمار من سعر الفائدة، وضرورة استخدام سياسة التمويل بالعجز في حالة عدم التوظيف الكامل (كريم، 2012).

تكمّن اسهامات كينز في كونه وضع أسس جديدة في الفكر الاقتصادي، أدت إلى بروز نظريات هامة في تفسير النمو الاقتصادي، وتحديد العوامل المؤثرة عليه، ومن أبرز النماذج الكينزية في ذلك نموذج هارود - دومار وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في بناء خطط التنمية في الدول النامية، كما أنه استخدم فيما بعد في بناء وتطوير نماذج ونظريات أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما نموذج سولو الذي وضعه روبرت سولو عام 1956 فيما عرف باسم النظرية التقليدية، وفيما يلي توضيح لهذين النموذجين:

أ. نموذج هارود دومار:

قام كل من روي هارود وافي دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسألة استمرارية النمو، وافترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً كلياً على زيادة رأس المال، بالتوافق مع زيادة القوة العاملة، ومع التطورات التي تزيد من إنتاجية العامل (شرر، 2002، ص 38-39).

ونشر هارود نموذجه لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكينزي مركزاً على الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار المتمثل في الطلب الفعال من ناحية، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من ناحية أخرى (معروف، 2005، ص 383).

وقد طور هارود و دومار دوال الإنتاج المستعملة في تحليل النمو الاقتصادي، فمن ناحية دومار طورها لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج هارود قد استعمل على نطاق واسع في البلدان النامية لبساطته في توضيح العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال (القرشي، 2010، ص 91).

وبالرغم من اختلاف النموذجين في بعض التفاصيل إلا أنهما استخدمتا نفس الافتراضات ومن أهم التي بني عليها نموذج هارود - دومار (القرشي، 2007، ص 74-75):

- ثبات الميل الحدي للاستهلاك.

- الميل الحدي للدخار يساوي الميل المتوسط للدخار.

- ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
 - الاقتصاد مغلق.
 - ثبات معامل (رأس المال / الناتج).
 - عدم وجود فجوة بين الادخار والاستثمار.
 - ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.
- ويتلخص نموذج هارودومار في المعادلة التالية:

$$G(Y) = (dY) / Y = s / COR$$

حيث نرى أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الادخار القومي (s) ومعامل رأس المال للناتج (COR).

ونرى من المعادلة أن معدل النمو يتناسب طرديا مع معدل الادخار وعكسيا مع معامل رأس المال، وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها القومي عليها أن تدخر نسبة من ناتجها القومي ومن ثم تستثمر هذا الادخار.

وبالتالي فان جوهر عملية التنمية وفقا لهذا النموذج يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج القومي وتوجه للادخار "بدلا من الاستهلاك".

ب. النظرية النيوكلاسيكية - نموذج سولو (1956): يعتبر نموذج سولو من أهم النماذج التي حلت مصادر النمو، حيث طور سولو هذا النموذج لمحاولة تفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث قام سولو باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل وانه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت، حيث اعتمدت على جمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين عامي 1909 - 1949 ثم حل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى مكونين منفصلين (Barro, 1996).

- الأول مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.
- الثاني يمثل ذلك الجزء الذي لا يمكن أن يعزى لرأس المال.

فوجئ العديد من الاقتصاديين بنتائج سولو والتي أظهرت أن 12.5% فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعزى إلى رأس المال الموظف، أما الجزء الباقي من نمو الإنتاجية والذي يفسر النمو على المدى الطويل سماه سولو باسم (التغير التقني technical change)، حيث يمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يعزى إلى زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها الدور الأكبر في ذلك الوقت (شرر، 2002، ص40-41).

حسب النظرية النيوكلاسيكية فإن نمو الناتج هو نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية (Snowdon, 2005, p612):

- الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق تطوير التعليم والنمو السكاني
- الزيادة في عنصر رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- التحسينات في التكنولوجيا.

ونموذج سولو يؤكد على أهمية الادخار والاستثمار كما انه يشرح مساهمات المصادر المختلفة لنمو الناتج كما يلي (Snowdon, 2005, p613):

$$dY/Y = (1 - \Theta)(dN/N) + (\Theta)(dK/K) + dA/A$$

حيث أن:

- (dY/Y) : نمو الناتج المحلي.
- (dK/K) : معدل نمو رأس المال.
- (dN/N) : معدل نمو العمل.
- (dA/A) : معدل نمو التقدم التقني.
- $(1 - \Theta)$: نصيب العمل من الناتج.
- (Θ) : نصيب رأس المال من الناتج.

المعادلة السابقة توضح مساهمة كل من مدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال والتقدم التقني) في نمو المخرجات (الناتج). حيث أن مقدار مساهمة كل عنصر تكون كما يلي:

- مساهمة عنصر العمل = معدل نمو العمل X حصة العمل من الناتج
- مساهمة عنصر رأس المال = معدل نمو رأس المال X حصة رأس المال من الناتج
- (A) التقدم التكنولوجي هو مقدار الزيادة في المخرجات (الناتج) الذي يعود إلى التحسينات في التكنولوجيا وذلك في ظل افتراض بقاء جميع المدخلات الإنتاجية الأخرى ثابتة، حيث يكون هناك تقدم تكنولوجي عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات (العمل ورأس المال).

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب قياس التقدم التكنولوجي مباشرة وإنما يمكن الاستدلال عليه من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل ورأس المال في نمو الناتج، حيث أن التغير التكنولوجي يشير إلى التغيرات في الإنتاجية التي لا تعزى للتغيرات في مدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال)، ويطلق على التغيرات في التكنولوجيا مصطلح التغير في الإنتاجية الكلية (total factor productivity TFP)، ويمكن الاستدلال عليها من خلال المعادلة التالية (Snowdon, 2005, p612):

$$dA/A = dY/Y - \{(1 - \Theta)(dN/N)\} - \{\Theta\}(dK/K)$$

والمعادلة السابقة تبين معدل التغير التكنولوجي كمتغير خارجي (exogenous variable) والذي يحدده متغيرات أخرى تسهم في رفع الإنتاجية مثل التعليم والتدريب والتقدم العلمي والبحث والتطوير وغيرها من العوامل، وتنسب كل ما يتبقى من النمو في الناتج بعد خصم مساهمة كل من العمل ورأس المال في هذا النمو إلى عامل التغير التكنولوجي ولذلك تسمى "بواقى سولو" (صبيح، 2008، ص90).

ت. نظرية النمو الداخلي:

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاد لعدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التقدم التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات ستصل إلى توقف النمو أي أن زيادة في الدخل القومي الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلى تكيفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال والعمل وإنما تعود

لمجموعة ثالثة من العوامل تعرف ببواقي سولو (القرشي، 2010، ص99)، وترجع النظرية النيوكلاسيكية معظم النمو الاقتصادي لعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي مما أدى لزيادة المعارضة لهذه النماذج خاصة في الثمانينات وبداية السبعينات ولم تنجح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة الأمر الذي أدى لظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلية (القرشي، 2007، ص87)، وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة نموذج سولو علي توضيح التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة لسببين هما (دحمان، 2012، ص13):

- افتراض ثبات معدل نمو التقدم التكنولوجي
 - افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.
- ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية (معروف، 2005، ص398):
- اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد
 - على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.
 - وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة ولزيادة عدد المخترعين والابتكارات تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
 - إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري "في التعليم والتدريب" ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
 - إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزاً لنشاطات البحث والتطوير.
- وأدخلت نظرية النمو الداخلي مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، وهذه المصادر شكّلت اهتمامات الباحثين فيما بعد، حيث البحث والتطوير ورأس المال البشري، البنى التحتية والنفقات العمومية والانفتاح الاقتصادي.

4.2.6 الخلاصة:

هدفت نظريات النمو الاقتصادي إلى البحث عن عوامل النمو الاقتصادي، حيث مرت نظريات النمو الاقتصادي بمرحلتين، إحداهما: المرحلة الأولى ما قبل النظرية الكينزية كان الاعتماد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي، ولم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي بشكل كمي، ومرحلة ما بعد كينز بدأت المحاولات في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود دومار، الذي ووجه بانتقاد من سولو الذي قدم نموذجاً جديداً بإدخال عامل التكنولوجيا في النموذج معتبراً أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يمكن تفسيره.

وكان يهدف سولو من وراء ذلك البحث عن أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وتوصل إلى أنه كلما كان في دولة ما تطور تقني وتراكم رأسمالي كبيرين ونمو سكاني ضعيف ساعدهما على التطور، وهذه النتيجة الأولى التي توصل لها سولو، أما النتيجة الثانية التي توصل لها هي فكرة التقارب بين الدول أي يمكن للدول النامية اللحاق بالدول الغنية في المدى البعيد، إذا توفرت بعض العوامل كالتراكم الرأسمالي مثلاً وهذه الفكرة أيضاً تعرضت لانتقادات حادة على يد مجموعة من الاقتصاديين حيث أثبت الواقع عكس فكرة التقارب ولوحظ أن الدول الغنية ازدادت تطوراً وغنى وأصبحت الهوة كبيرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما أن فكرة سولو الخاصة بالرقى التقني واعتباره متغيراً خارجياً وعدم تقديم النموذج تفسيراً لكيفية وطريقة تطور هذا العامل رغم أهميته.

وجاءت نماذج النمو الداخلي لتعالج المشاكل التي واجهها نموذج سولو وخاصة فكرة التقارب التي أرجعتها نماذج النمو الداخلي لفرضية تناقص الإنتاجية الحدية بالإضافة للبحث عن وسائل وسياسات تطور العامل التقني، وتوصلت هذه النماذج لإلغاء فرضية الإنتاجية المتناقصة واعتبار التقدم التقني كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي، وأنه يجب أن يعمل الاقتصاد في ظروف الاحتكار واعتبرت هذه النماذج أن أي سياسة لها قدرة على التأثير إيجابياً على البحث والتطوير تعد مقبولة، ويجب على الدولة أن تكون مستعدة للتدخل لمساعدة وحماية الابتكارات والاختراعات الجديدة، بالإضافة لزيادة التكوين والتعليم والتدريب لأفراد المجتمع.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية 1996-2013

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي وتتوضّح من خلاله العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول أسباب عديدة تتعلّق بتوفّر البيانات والاحصاءات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المتعمّد في ذلك.

4.3.1 نمو إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية "1996-2013":

يعدّ إجمالي الناتج المحلي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس حركة النشاط الانتاجي في العام مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثمّ الحكم على الأداء الاقتصادي العام وعلى مدى تقدّمه وتراجعته، يُعرّف الناتج المحلي بأنّه "القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما" (Samuelson, 2005).

يشير جدول (4-1) الى تذبذب قيمة إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، وهذا يرجع الى العديد من الأسباب منها: سياسات الاحتلال وممارساته والتي أدت إلى اضعاف العلاقة بين انتاجية العمل والاجور في الاقتصاد الفلسطيني، واضعاف العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، واضعاف التنوع الصناعي، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على نشاط وفعاليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تستطيع الاستجابة إلى الزيادة المتنامية في عرض العمالة الفلسطينية.

فبعد أن حقّق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو غير مسبوقه خلال الفترة 1994-1999، اذ بلغ معدّل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 33% نهاية العام 1999م، ليصل نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي الحقيقي 1965 دولاراً بمعدّل نمو 3.5%، وسط توقعات أن يستمر الاقتصاد في النمو خلال العام 2000م، وبدى الاقتصاد متجهاً نحو مسار نمو أكثر استدامة في منتصف 1999م (الأونكتاد، 2001، ص2)، خصوصاً في ظل الدعم الدولي الكبير للسلطة واستمرت كل هذه التوقعات الايجابية للاقتصاد الفلسطيني حتى سبتمبر 2000، حيث شهد الأداء الاقتصادي خلال عام 2000م نقطة تحوّل، مع انطلاقه الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتوسيع لسياسة الاغلاق الاسرائيلية (سلطة النقد الفلسطينية، 2002، ص4)، وخلال الفترة (2003-2005) بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي "14.2" نتيجة تخفيف القيود الاسرائيلية الى حد ما على حركة البضائع، وبحلول عام 2006م وتقدّم حركة حماس في الانتخابات، ازداد الوضع الاقتصادي

سوءاً لما فرضه العالم الخارجي من حصار أدى الى تراجع الأداء الاقتصادي في معظم مؤشراتته، فنجد أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي بين الربعين الثاني والثالث للعام 2006م، فقد تراجعت بنسبة 8.9% (سلطة النقد، 2007، ص15)، وخلال الفترة (2007-2011) حقّق الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة 9.3% عمّا كان عليه مسبقاً، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، 2008، ص4)، في حين تراجع معدّل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال العامين 2012 و 2013م مقارنة بالسنوات السابقة لهما، نتيجة استمرار ضعف القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الوطني بالإضافة الى الاجراءات والقيود والمعوقات الاسرائيلية ناهيك عن ضبابية الوضع السياسي (سلطة النقد، 2013، ص4).

وخلال الجدول التالي يتم توضيح بالأرقام معدلات النمو خلال فترة الدراسة "سنة الأساس 2004":

جدول (4-1)

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1996-2013م بالأسعار الثابتة

السنة	الأراضي الفلسطينية "المليون دولار"	النمو "النسبة"
1996	3292.8	-
1997	3744	13.70
1998	4197.7	12.11
1999	4534.9	8.03
2000	4146.7	(8.56)
2001	3810.8	(8.10)
2002	3301.4	(13.37)
2003	3800.5	15.12
2004	4198.4	10.47
2005	4559.5	8.60
2006	4322.3	(5.20)
2007	4554.1	5.36

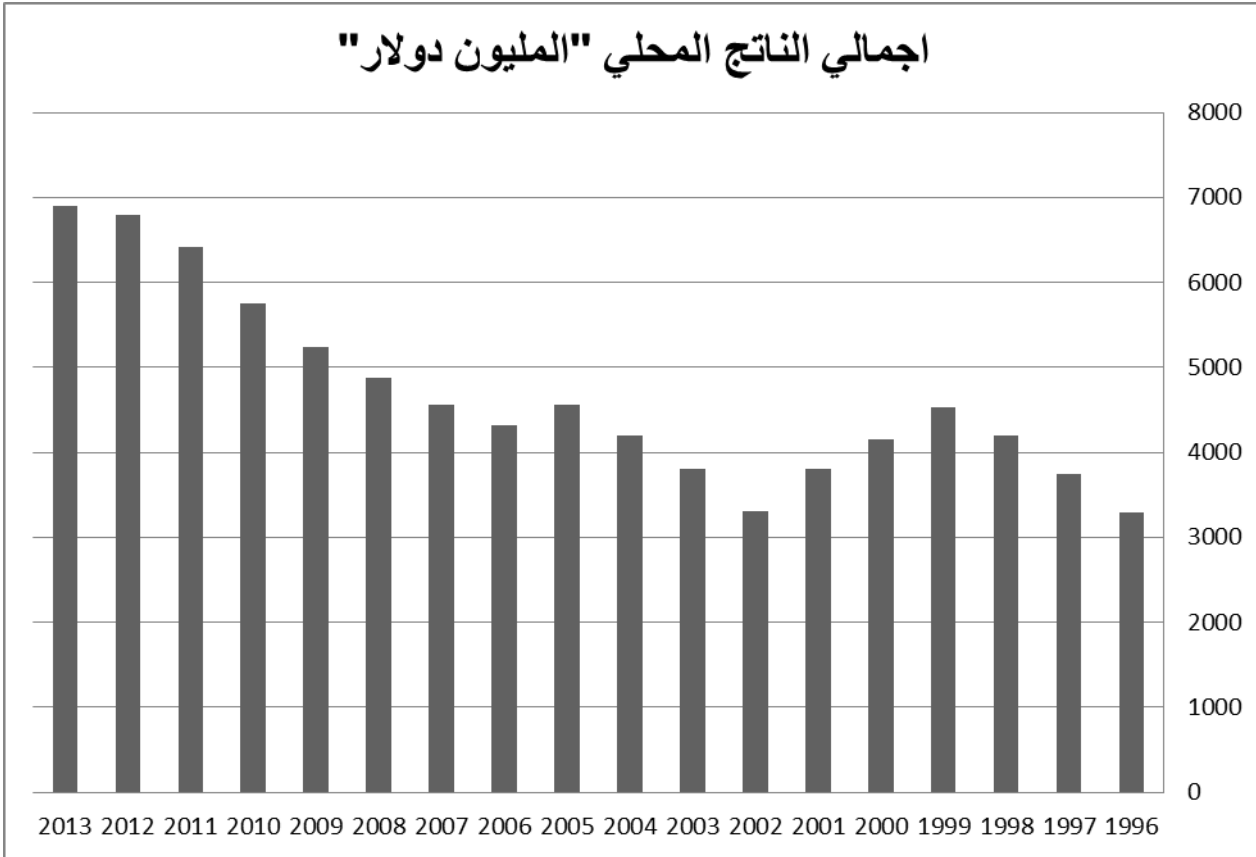
7.12	4878.3	2008
7.40	5239.3	2009
9.83	5754.3	2010
11.59	6421.4	2011
5.85	6797.3	2012
1.46	6896.5	2013

المصدر/ تقارير جهاز الاحصاء المركزي "1994-2013"

والشكل البياني التالي يوضّح التطوّر في اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني (1-4)

تطوّر اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1996-2013)

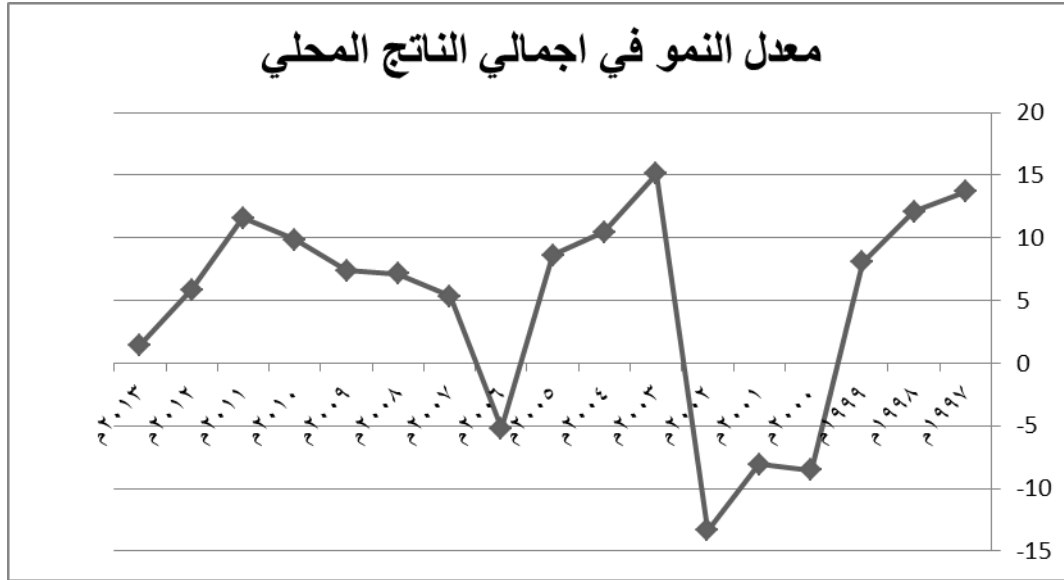


الشكل من اعداد الباحث استناداً الى البيانات في الجدول أعلاه

والشكل البياني التالي يوضّح حجم التطوّر في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني (2-4)

معدّل النمو في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1996-2013) بالأسعار الثابتة



الشكل من اعداد الباحث استناداً الى البيانات في الجدول أعلاه

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية وعلاقة العجز بالنمو

4.4.1 دور الموازنة في النظرية الكلاسيكية.

4.4.2 دور الموازنة في النظرية الكينزية.

4.4.3 دور الموازنة في نظرية ريكاردو.

4.4.4 دور الموازنة في النظرية النيوكلاسيكية.

4.4.5 علاقة العجز بالنمو "الحالة الفلسطينية"

4.4.6 الخلاصة

المبحث الرابع: النظريات الاقتصادية وعلاقة العجز بالنمو

أشارت النظريات الاقتصادية الى قضية عجز الموازنة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي انطلاقاً من رؤية هذه النظريات لدور الدولة ومدى تدخلها في الاقتصاد من عدمه، وتاريخياً واكبت التغيرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات عبر العصور تطوراً في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة، ولما كانت الموازنة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد اختلف هذا الدور في الفكر التقليدي عنه في الفكر الحديث.

4.4.1 دور الموازنة في النظرية الكلاسيكية:

في الفكر الكلاسيكي ساد الاعتقاد بقدرة القطاع الخاص، إذا ما توافرت له الإمكانيات اللازمة على تحقيق التوازن المستقر تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث كان دور الدولة مقتصر في الدور الضيق "الدولة الحارسة"، لهذا غلب على الفكر الكلاسيكي نوع من الحيادية المالية، حيث تمثل هذا الحياد في فكرة الموازنة بما تشمله من موارد ونفقات حيادية بالنسبة للاقتصاد، كما كان الاقتصاديون الكلاسيك يفضلون الميزانيات الأقل نفقات مع توازن الميزانية سنوياً، وبالتالي انحصر دور الدولة في اقتطاع جزء من ثروة مجموعة معينة من المجتمع مع تحويله إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع، أي الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية، فهذا يعني الدولة محايدة فلا تهدف إلى إحداث تغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا أصبح دور الموازنة العامة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مع رفض فكرة الموازنة (دراز، 2002).

ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من المبررات منها (Burkhead, 1955):

- اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.
- اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.

- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.

- وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود وبالتالي سوف تنخفض قيمتها، وبالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد عجز الموازنة.

وبالتالي فإنّ العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي ضعيفة الى حد ما، نظراً لارتباط النمو بشكل أساسي بمكونات اقتصاد الدولة وبشكل أساسي القطاع الخاص وأفراد الدولة استناداً الى استهلاكهم وحجم مدخراتهم واستثماراتهم ولذلك أثر مباشر على اجمالي الناتج المحلي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي.

4.4.2 دور الموازنة في النظرية الكينزية:

تطور الفكر الكلاسيكي تحت تأثير الاقتصادي الانجليزي "كينز" بمؤلفه الشهير الذي ظهر عام 1936 بعنوان (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود)، فزاد دور الدولة فلم تعد مستهلكة فحسب بل أصبحت موجهة ومنتجة للسلع والخدمات (غنام، 1985)، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الغالب، حيث كانت الأزمة العالمية الكبرى من القرن الماضي هي المعول الذي انهار تحت ضرباته مبدأ القدرة الفردية (الحرية الاقتصادية). حيث رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأنّ الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال.

ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية، فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الإقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن ووجدت الدولة نفسها مضطرة للتدخل في الشؤون الاقتصادية، وكان لذلك انعكاساته على المالية العامة بصفة عامة وعلى الموازنة بصفة خاصة فقد استبدلت المالية الحيادية بالمالية المتدخلة،

واستخدمت الأدوات المالية كأدوات فعالة في التأثير على الحركة الاقتصادية، فلم يعد هناك الحديث عن حياد الموازنة، بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وطرح جانباً مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، أي لم يعد المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة سنوياً، وبات غير ملزم بتنفيذه، بل انصبّ الاهتمام على التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا طرأ على قواعد الموازنة كثيراً من التعديل والتطوير لتلائم الاتجاهات الجديدة، وبالتالي أصبح عجز الموازنة سياسة تتبعها الدولة أثناء الأزمات، وأخيراً فإن الموازنة تحولت من مجرد وثيقة محاسبية ورقابية على المالية إلى أداة للإدارة الاقتصادية.

علماً بأن كينز نادى بعدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، وأشار إلى أنّ عجز الموازنة يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والنتاج، عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار وأيضاً عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

بمعنى أنّ كينز يشير إلى أنّ العجز في الميزانية ينتج تأثيرات إيجابية على الاقتصاد ككل من خلال تعزيز النمو الاقتصادي.

4.4.3 دور الموازنة في نظرية ريكاردو:

يرى ريكاردو أنّ العلاقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي محايدة وأن سياسة العجز هي نتاج واقع اقتصادي للدولة.

وتتفي نظرية ريكاردو أي تأثير للعجز على متغيرات الاقتصاد الكلي في كل من المدى القصير والمدى الطويل بالقول إن العجز مجرد تأجيل الضرائب، ويتسبب بانخفاض المدخرات العامة، وهو ما يقابل زيادة في المدخرات الخاصة، وهو ما يمكن الإشارة إليه بأنّ ليس للعجز تأثير كبير على الادخار والاستثمار، والنمو الشامل، وهذا ما تم انتقاده لاحقاً لاعتماد نظرية ريكاردو على مجموعة افتراضات متشددة غير صالحة في كثير من الحالات التطبيقية.

4.4.4 دور الموازنة في النظرية النيوكلاسيكية:

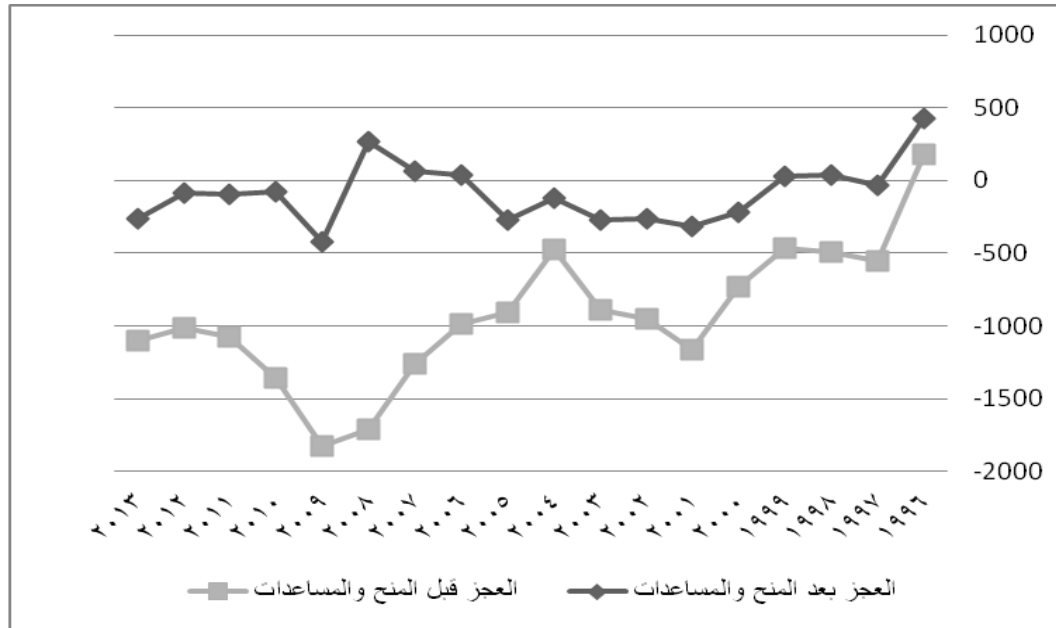
يعتقد أنصار النموذج النيوكلاسيكي أن للعجز تأثير طويل المدى على الاقتصاد، فحسب النظرية النيوكلاسيكية يؤدي العجز في الميزانية الى تخفيف عبء الضرائب، والتي تشجع المستهلكين على زيادة الاستهلاك في الوقت الحاضر، وبالتالي يخفض المدخرات الوطنية، ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة لتحقيق التوازن في أسواق رأس المال والاستثمارات يتقلص بسبب انخفاض تراكم رأس المال، ومن ناحية أخرى يتم تمويل عجز الميزانية عن طريق القروض المحلية، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض كمية الأموال المتاحة للإقراض المتاحة للقطاع الخاص، وفي كلتا الحالتين تحدث المزاحمة الأمر الذي يؤدي الى تشويه تخصيص الموارد بكفاءة كما من المفترض أن تكون أكثر إنتاجية في تحقيق عوائد.

4.4.5 علاقة العجز بالنمو "الحالة الفلسطينية":

بالنظر الى الحالة الفلسطينية خلال فترة الدراسة نستنتج أن ثمة علاقة غير واضحة بين العجز في الموازنة معدّل النمو الاقتصادي، وللتوضيح أكثر لا بد من رسم شكل بياني يوضح مسار عجز الموازنة خلال فترة الدراسة والتي يتضح في الشكل التالي:

الشكل البياني (3-4)

حجم العجز قبل وبعد المنح والمساعدات خلال الفترة (1996-2013)



وبمقارنة الشكل البياني (2-4) والشكل البياني (3-4) يتضح أن وخلال الفترة "1996-2001" كان هناك توافقاً بين عجز الموازنة بشقيه قبل وبعد المنح والمساعدات باتجاه الانحدار الى أسفل، بمعنى أنه كلما زادت قيمة العجز في موازنة السلطة الفلسطينية انخفض معدل النمو وذلك من الناحية الرقمية وهذا ما قد يرجع الى توسع المنطقة الجغرافية سيطرة السلطة الفلسطينية اقتصادياً وجغرافياً، وخلال الفترة "2002-2004" كانت العلاقة بين المنحنيين توافقية أيضاً مع ارتفاع ملحوظ لمعدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ وهذا يرجع الى اعتبارات متعلقة بخطة الحكومة آنذاك وعمليات الإصلاح المالي، أما خلال الفترة "2005-2013" تذبذب كلا المنحنيين صعوداً وهبوطاً ارتباطاً منهما بحالة الاقتصاد الفلسطيني الذي مرّ بعدة مراحل مفصلية بدايةً بالانتخابات التشريعية في عام 2006م وما أتبعها من حصار صهيوني ومن ثمّ حالة الانقسام التي ضربت الأراضي الفلسطينية وما تلا ذلك من ثلاثة حروب صهيونية ضربت قطاع غزة، إلا أنه تخلل هذه الفترة تحسناً ملحوظاً لحالة الاقتصاد الفلسطيني والتي ارتبطت بشكل أساسي المساعدات الخارجية، وهذا ما تسبّب بحالة التذبذب.

4.4.6 الخلاصة:

تطور مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً، ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي، وقد انعكس تطور دور الدولة وتعدد وظائفها انعكس على توازن الموازنة، حيث لم يعد يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة، وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وإنما أصبح له علاقة بالجانب الاقتصادي، ومن ثم لم يقتصر النظر على التوازن الرقمي للموازنة بل تعداه إلى توازن أكبر وهو التوازن الاقتصادي العام، والذي وجد أنه يتحقق على حساب العجز في الموازنة، الشيء الذي أدى إلى ظهور نظرية العجز، حيث تلجأ الدولة أحياناً لإحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد والتضخم والعمل على استيعابها أو على الأقل التخفيف من حدتها، كما أنّ إحداث عجز الموازنة يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد الراكد، سواء عن طريق استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج أو إنقاص الضرائب وبالتالي زيادة دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

إنّ التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حدّ لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار، الاستثمار، وتوازن الإستيراد والتصدير.

ولما سبق يصبح على السياسة المالية أنّ توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني، باستخدام أدوات تعتمد السياسة المالية لتحقيق هذا التوازن كالسياسة الانفاقية والضريبية، والتي تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال، وتأثيرها على حجم العمالة و الدخل الوطني و مستويات الأسعار ومستويات الاستثمار، وفي نهاية الأمر تحقيق التوازن المالي و من ثم التوازن الاقتصادي العام.

خاتمة :

بعد أن تمّ استعراض النمو الاقتصادي مصادره، أنواعه، وتكاليفه، ومن ثمّ التطرّق الى النماذج والنظريات التي بحثت في قضية النمو الاقتصادي، اتّضح أن نظريات النمو الاقتصادي هدفت إلى البحث عن عوامل النمو الاقتصادي، ومرّت عملية البحث بمرحلتين، أولاًها قبل النظرية الكينزية كان الاعتماد على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي، ولم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي بشكل كمي، ومرحلة ما بعد كينز بدأت المحاولات في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج هارود دومار .

بعد ذلك تمّ البحث في نمو اجمالي الناتج المحلي في الراضي الفلسطينية، حيث لوحظ تذبذباً في نمو اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة (1996-2013)، اثر تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، فبعد تسلّم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بدء الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم اثر الدعم المال المقدم للسلطة الفلسطينية، لكن سرعان ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور مع انطلاقة انتفاضة الأقصى نتيجة الممارسات الاسرائيلية ضد قطاع غزة والضفة الغربية حتى نهاية عام 2002م، وخلال الفترة 2003-2005 عاد الاقتصاد الفلسطيني الى التعافي مرة أخرى حتى بداية عام 2006م حيث فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وما صاحب ذلك من حصار اسرائيلي مفروض على قطاع غزة ازدادت حدّته في قطاع غزة عقب الانقسام في حين أُزيلت عن الضفة الغربية القيود الأمر الذي أدى الى تحسّن وضعية الاقتصاد الفلسطيني وخلال العامين 2012-2013 لم تتحسنّ وضعية الاقتصاد نتيجة استمرار ضعف القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الوطني بالإضافة الى الاجراءات والقيود والمعوقات الاسرائيلية ناهيك عن ضبابية الوضع السياسي.

وفيما يتعلّق بعلاقة العجز بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان هناك ارتباطاً ظاهرياً بينهما من خلال المقارنة الرقمية استناداً الى الرسم البياني، وفيما يتعلّق بالنظريات الاقتصادية نظرت الى هذه العلاقة انطلاقاً من رؤية كل النظرية حول دور الدولة في الاقتصاد ومدى التدخّل من عدمه.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لأثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي

مقدمة

المبحث الأول / منهجية وإجراءات الدراسة

المبحث الثاني / المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

المبحث الثالث / التحليل الوصفي للنموذج

المبحث الرابع / التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

المبحث الخامس / نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي

مقدمة:

يستعرض الباحث في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لدراسة أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي.

حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية كاختبار السكون للسلاسل الزمنية، والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المبحث الأول: منهجية واجراءات الدراسة

5.1.1 صياغة نموذج الدراسة

5.1.2 بيانات متغيرات نموذج الدراسة

5.1.3 مصادر بيانات الدراسة

المبحث الأول: منهجية واجراءات الدراسة

5.1.1 صياغة نموذج الدراسة:

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) على النحو التالي:

$$\%Y = f (X_1, X_2, X_3, X_4, Dum)$$

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$\%Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 Dum + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 < 0 \quad \beta_3 > 0 \quad \beta_4 > 0 \quad \beta_5 < 0$$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

B_5 : تعبر عن تأثير المتغير الوهمية في المتغير التابع.

ε_t : الخطأ العشوائي.

حيث أن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، ويمكن تعريف هذه المتغيرات كما يلي:

أولاً: المتغير التابع:

$\%Y$: معدل النمو الاقتصادي: وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسبة مئوية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

الإيرادات المحلية (X_1): وتشمل إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير المباشرة.

الإيرادات الخارجية (X_2): وتشمل المنح والقروض والمعونات الخارجية الموجهة أمّا لدعم الموازنة أو لدعم المشاريع التطويرية.

النفقات الجارية (X_3): وتشمل الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية وصافي الاقتراض.

النفقات التطويرية (X_4): وتشمل النفقات الممولة من الخزينة أو من الدول المانحة والتي يتم انفاقها على مشاريع البنية التحتية التي تتفق ضمن اطار المشاريع التطويرية.

Dum "متغير الأوضاع السياسية": وتم إدراج بيانات هذا المتغير كمتغير وهمي من خلال إعطاء الفترة من 2000 إلى 2002 القيمة واحد والتي تمثل الفترة الزمنية الأكثر في عدم الاستقرار بسبب انتفاضة الأقصى، كذلك أعطيت القيمة واحد للفترة من 2006 إلى 2013 على اعتبار أنها فترة عدم استقرار بسبب الحصار الإسرائيلي، والانقسام السياسي الفلسطيني، أما باقي السنوات فقد أعطيت القيمة 0 على اعتبار أنه كان يسودها الاستقرار السياسي.

5.1.2 بيانات متغيرات نموذج الدراسة:

سوف يتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات سلاسل زمنية عن الأراضي الفلسطينية على شكل بيانات ربعية خلال الفترة الزمنية (1996 - 2013) تتعلق بعدة متغيرات اقتصادية موضحة على النحو التالي:

1. بيانات المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي): توفرت بيانات المتغير التابع بشكل سنوي لكونه مأخوذ كنسبة مئوية، وقد تم تحويلها الى بيانات ربعية باستخدام طريقة (Quadratic-match average) عبر برنامج (EViews7)، وبلغ عدد المشاهدات "72" بشكل ربع سنوي.

2. بيانات المتغيرات المستقلة: توفرت بيانات المتغيرات المستقلة وهي النفقات "التطويرية والجزارية" والايادات "المحلية والخارجية" بشكل سنوي خلال الفترة الزمنية "1996-2013م"، وقد تم تحويلها الى بيانات ربعية باستخدام طريقة (Quadratic-match sum) عبر برنامج (EViews7)، وبذلك بلغ عدد المشاهدات "72" بشكل ربع سنوي.

5.1.3 مصادر بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، ومنشورات سلطة النقد الفلسطينية على الموقع، للفترة الزمنية من 1996 إلى 2013 م، كما تم أخذ قيم متغيرات (X_1, X_2, X_3, X_4) بالمليون دولار، أما بالنسبة لمتغير (Y) فتم أخذه كنسبة مئوية.

المبحث الثاني: المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

5.2.1 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

5.2.2 اختبار السكون

5.2.3 اختبار التكامل المشترك

5.2.4 المقاييس الاحصائية الوصفية

5.2.5 البرامج الاحصائية المستخدمة

المبحث الثاني: المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

5.2.1 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256).

كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي (Gujarati, 2004, p63-65):

- ✓ الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- ✓ المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- ✓ تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedasticity).
- ✓ استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (Autocorrelation).
- ✓ عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

5.2.2 اختبار السكون:

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية (عطية، 2005، ص648):

- ✓ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن.

✓التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller - ADF) وكذلك اختبار فيليبس برون (Philips Perron - PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

5.2.3 اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnsen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) (عطية، 2005، ص670-673).

5.2.4 المقاييس الإحصائية الوصفية:

تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

5.2.5 البرامج الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (EViews7) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

المبحث الثالث: التحليل الوصفي للنموذج

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها (عكاشة، 1999، ص2).

كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية.

5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

فيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (5-1)

أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
Y (%)	4.66	7.26	8.31	-13.36	15.11
X ₁ (مليون \$)	1272.83	1078.55	660.77	273	2535
X ₂ (مليون \$)	876.67	773.00	455.72	243.70	1978
X ₃ (مليون \$)	1920.72	1477.00	1036.86	710	3738
X ₄ (مليون \$)	318.88	284.00	106.81	186	520

المصدر: مخرجات برنامج EViews7.

الجدول (5-1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حدة:

أ. **التحليل الوصفي لمتغير معدل النمو الاقتصادي:** توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 4.66% بانحراف معياري 8.31% ووسيط 7.26%، في حين بلغت أقل قيمة لمعدل النمو الاقتصادي 13.36% - وكان ذلك في عام 2002؛ وذلك نتيجة لاندلاع انتفاضة الأقصى وما تبعها من سياسات الاحتلال الإسرائيلي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، بينما أعلى قيمة بلغت 15.11% وكانت في عام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى الهدوء والاستقرار النسبي خلال هذا العام وما تبعه من ذلك في محاولة الاقتصاد الفلسطيني استعادة عافيته.

ب. **التحليل الوصفي لمتغير الإيرادات المحلية:** توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للإيرادات المحلية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 1272.83 مليون دولار بانحراف معياري 660.77 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للإيرادات المحلية 273 مليون دولار وكان ذلك في عام 2001م حيث الانخفاض في الإيرادات المحلية اثر اندلاع انتفاضة الأقصى وما صاحبها من سياسات الاحتلال الإسرائيلي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، بينما بلغت أعلى قيمة للإيرادات المحلية 2535 مليون دولار وكان ذلك في عام 2013م وترجع الزيادة أساساً من زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

ت. **التحليل الوصفي لمتغير الإيرادات الخارجية :** توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للإيرادات الخارجية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 876.67 مليون دولار بانحراف معياري 455.72 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للإيرادات الخارجية 243.70 مليون دولار وكان ذلك في عام 1996م حيث يرجع ذلك الى كَوْن السلطة الفلسطينية ما زالت في مراحل التأسيس، بينما بلغت أعلى قيمة للإيرادات الخارجية 1978 مليون دولار وكان ذلك في عام 2008م وهذا مرتبط أساساً بسياسات الدول المانحة.

ث. **التحليل الوصفي لمتغير النفقات الجارية :** توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للنفقات الجارية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 1920.72 مليون دولار بانحراف معياري 1036.86 مليون دولار، في حين بلغت

أقل قيمة للنفقات الجارية 710 مليون دولار وكان ذلك في عام 1996م حيث يرجع ذلك الى كون السلطة الفلسطينية ما زالت في مراحل التأسيس، بينما بلغت أعلى قيمة للنفقات الجارية 3738 مليون دولار وكان ذلك في عام 2013م نظراً للارتفاع الملحوظ في فاتورة الرواتب والأجور والذي بدأ من العام 2008م وزيادة أخرى متعلقة بعلاوات غلاء المعيشة والترقيات.

ج. **التحليل الوصفي لمتغير النفقات التطويرية:** توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للنفقات التطويرية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 318.88 مليون دولار بانحراف معياري 106.81 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة للنفقات التطويرية 186 مليون دولار وكان ذلك في عام 2009م حيث يرجع ذلك الى الأزمة الخانقة التي عانت منها السلطة الفلسطينية والتي نتجت عن الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة نهاية العام 2008م، بينما بلغت أعلى قيمة للنفقات التطويرية 520 مليون دولار وكان ذلك في عام 1998م وذلك يرجع الى سياسة السلطة آنذاك في توجيه المساعدات الدولية الى الانفاق التطويري حيث ارتفع نسبة الانفاق التطويري الى الجاري حتى وصلت الى 22% آنذاك.

المبحث الرابع: التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

5.4.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

5.4.2 نتائج اختبار التكامل المشترك

5.4.3 نتائج اختبار السببية

5.4.4 نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي

5.4.5 نتائج التحقق من جودة النموذج المقدر

5.4.6 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)

5.4.7 نموذج انحدار بسيط لعلاقة العجز بالنمو الاقتصادي

المبحث الرابع: التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

يتناول الباحث هنا نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

5.4.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح الجدول (2-5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron - PP).

جدول (2-5)

نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test			
	Level	P-values	1st Difference	P-values
Y	-2.65	(0.087)	-4.79	(0.000)*
X ₁	-0.25	(0.925)	-4.71	(0.000)*
X ₂	-1.53	(0.510)	-3.85	(0.003)*
X ₃	-0.071	(0.961)	-4.20	(0.001)*
X ₄	-2.98	(0.041)*	-4.54	(0.000)*

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال جدول (2-5) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغير (X₄)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) ~ I، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

5.4.2 نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace (λ_{trace}) test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max}) ، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة.

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

✓ الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول (3-5)

نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value	Hypothesized
	Sig Level = 0.05	
53.35	47.85	None*
35.60	29.79	At most 1*
20.97	15.49	At most 2*
7.24	3.84	At most 3*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يتضح من جدول (3-5) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك $(r + 1)$ وأن عدد متجهات التكامل المشترك من 4 متجهات أو أكثر، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد انظر ملحق (1).

5.4.3 نتائج اختبار السببية:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير النموذج يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة (الإيرادات المحلية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية) والمتغير التابع المتمثل في معدل النمو الاقتصادي، حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Test)، وكانت النتائج تشير إلى انتفاء العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما هو موضح في ملحق (2)، بمعنى أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تسبب تغيرات في معدل النمو الاقتصادي وباتجاه واحد.

5.4.4 نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي:

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر ملحق (3).

حيث تشير نتائج التقدير إلى أن معظم المتغيرات غير دالة إحصائياً؛ كذلك أن النموذج القياسي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار ($DW = 0.93$) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5%، حيث كانت القيمة الجدولية لاختبار (DW) كما يلي ($d_L = 1.53, d_U = 1.70$)، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة.

تمّ العمل على حل مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي ($AR(1)$) بوجود المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, X_4) إلا أنّ متغير الإيرادات الخارجية (X_2) كان المتغير الوحيد غير الدال إحصائياً وبالتالي تمّ استبعاده، انظر ملحق (4).

وبعد إجراء عدة محاولات لفحص أفضل المتغيرات الدالة في النموذج وكذلك علاج مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي ($AR(1)$)، حيث بلغت قيمة اختبار ($DW = 2.1$) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير؛ وأنها تجاوزت

الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.70$) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، انظر ملحق (5). وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج، وجدول (4-5) يوضح نتائج تقدير النموذج وهي كما يلي، انظر ملحق (6).

جدول (4-5)

نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: Y				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.21	0.26	-0.80	0.4224
X ₁	-0.04	0.01	-2.17	0.0331
X ₃	0.06	0.01	3.46	0.0009
X ₄	0.30	0.04	6.52	0.0000
R ² =0.52, Adj. R ² =0.50, DW=2.1, F=24.6, Prob.=0.000				

بعد حذف المتغير غير الدال إحصائياً X₂ وعلاج مشكلة الارتباط الذاتي تم إدخال المتغير الوهمي للنموذج القياسي فتبين عدم معنوية هذا المتغير لذلك تم حذفه من النموذج انظر ملحق (7) وبناءً على ما سبق، تكون دالة النموذج على النحو التالي:

$$G_t = -0.21 - 0.04 X_{1t} + 0.06 X_{3t} + 0.30 X_{4t}$$

ويتضح من جدول (4-5) أن المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة 5% تمثلت في متغير الإيرادات المحلية (X₁) ومتغير النفقات الجارية (X₃) ومتغير النفقات التطويرية (X₄)، فقد بلغ معامل متغير الإيرادات المحلية "0.04-" وذلك يعني أن أي زيادة في الإيرادات المحلية بمقدار مليون دولار سيؤدي بدورها إلى نقصان بقيمة "0.04%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وكذلك نلاحظ أن معامل متغير النفقات الجارية "0.06" وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات الجارية بمقدار مليون دولار سيؤدي إلى زيادة بقيمة "0.06%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وأن معامل متغير النفقات التطويرية "0.3" وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات التطويرية بمقدار مليون دولار سيؤدي إلى زيادة بقيمة "0.3%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بينما كان متغير الإيرادات الخارجية (X_2) غير معنوي عند مستوى دلالة 5% بالإضافة إلى المتغير الوهمي الذي يمثل الأوضاع السياسية، في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

علمًا بأنه تمّ عمل نموذج انحدار بسيط لمتغير الإيرادات الخارجية (X_2) والمتغير الوهمي الذي يمثل الأوضاع السياسية كانت النتيجة أن كلاهما غير معنوي عند مستوى دلالة "5%"، انظر ملحق (8) وملحق (9).

5.4.5 نتائج التحقق من جودة النموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

أ. **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال جدول (5-4) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj. R^2 = 0.50$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 50% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

ب. **اختبار F:** نلاحظ من جدول (5-4) أن قيمة الاختبار بلغت ($F = 24.6$) بقيمة احتمالية ($Prob. = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

5.4.6 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

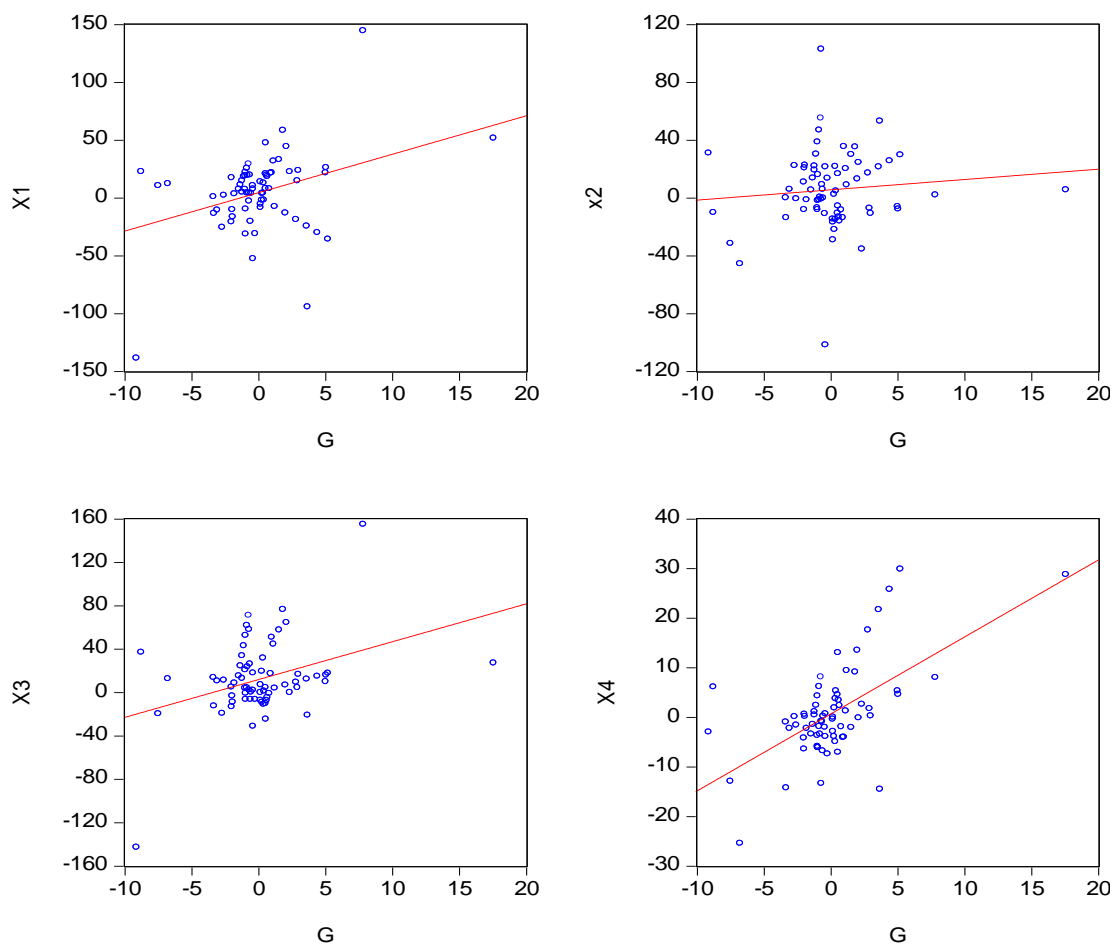
في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على

نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

أ. نتائج اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

تم استخدام الرسم البياني لتوضيح العلاقة الخطية بين المتغير التابع (G) والمتغيرات المستقلة (X1, X2, X3, X4)، كما يوضح شكل (1-5):

الشكل البياني (1-5)



مخرجات برنامج الـ "EViews7"

ب. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J = 76.6) باحتمال بلغ (P- Value = 0.000) انظر ملحق (10)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (72) مما يقلل

من أهمية هذه الشرط بناءً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة جوهرية في التوزيع الطبيعي.

ت. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة (T-statistic = 2.46E-16) وأن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر ملحق (11).

ث. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (N*R-squared= 5.58) باحتمال (P-value =0.1337) وذلك يدعم عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر ملحق (12).

ج. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي): للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول (4-6)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW =2.1) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأنها تجاوزت الحد الأدنى للقيمة الجدولية (d_u = 1.70) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.

ح. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): للتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R^2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتمال المشكلة (Studenmund, without date, P257-258).

وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول (5-5)

يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
X ₁	4.68
X ₃	4.28
X ₄	1.25

وتشير النتائج في جدول (5-5) إلى أن قيمة ($VIF < 5$) وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي، ما يدل على عدم خطورة مشكلة التداخل الخطي المتعدد.

خ. اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

تم عمل اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة (X₁, X₃, X₄) كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، انظر ملحق (13).

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

5.4.7 نموذج انحدار بسيط لعلاقة العجز بالنمو الاقتصادي:

بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين المتغيرين، تم إجراء تقدير أولي للنموذج وذلك للحصول على معامل خط الانحدار للمتغير المستقل، حيث عانى النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وبعد أن تم حلها من خلال معامل الانحدار الذاتي (AR(1))، يوضح جدول (5-6) نتائج تقدير النموذج وهي كما يلي:

جدول (5-6)

نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط

Dependent Variable: Y				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.25	0.31	0.82	0.4121
A	-0.68	20.58	-3.32	0.0014
R ² =0.14, Adj. R ² =0.13, DW=2.2, F=11.05, Prob.=0.0014				

وبناءً على ما سبق تصبح دالة النموذج على النحو التالي:

$$G_t = 0.25 - 0.68 A$$

حيث بلغ معامل متغير عجز الموازنة (-0.68)، وذلك يعني أنّ أي زيادة في قيمة العجز في الموازنة بقيمة "مليون دولار"، ستؤدي بدورها الى نقصان بقيمة "0.68%" في معدل النمو الاقتصادي.

فيما بعد تمّ إجراء خطوات نتائج التحقق من جودة النموذج المقدّر وهي على النحو التالي:

أ. **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال جدول (5-6) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj. R^2 = 0.13$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 13% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

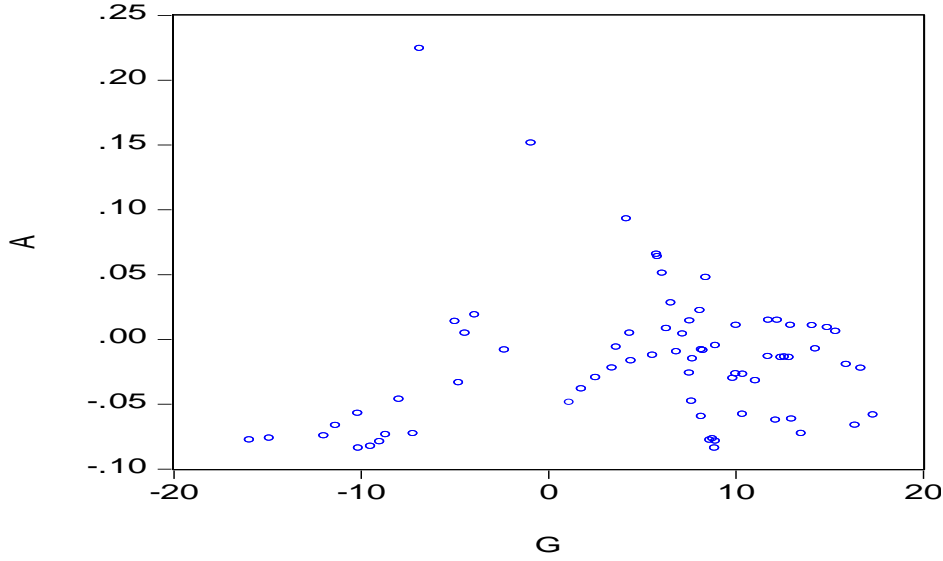
ب. **اختبار F:** نلاحظ من جدول (5-4) أن قيمة الاختبار بلغت ($F = 11.05$) بقيمة احتمالية ($Prob. = 0.0014$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

فيما بعد تمّ إجراء خطوات التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وهي على النحو التالي:

أ. **نتائج اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:**

تمّ استخدام الرسم البياني لتوضيح العلاقة الخطية بين المتغير التابع (G) والمتغير المستقل (A)، كما يوضّح شكل (5-2):

الشكل البياني (2-5)



ب. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي ($J = 98.99$) باحتمال بلغ ($P\text{-Value} = 0.000$) انظر ملحق (19)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (72) مما يقلل من أهمية هذه الشرط بناءً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للمتوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة جوهرية في التوزيع الطبيعي.

ت. اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة ($T\text{-statistic} = 8.41E-11$) وأن قيمة الاحتمال ($P\text{-Value} = 1.000$) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر ملحق (18).

ث. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ ($N*R\text{-squared} = 5.58$) باحتمال

وذلك يدعم عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على (P-value =0.3919) تجانس تباين حدود الخطأ، انظر ملحق (20).

ج. اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي): للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول (5-6)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW =2.2) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأنها تجاوزت الحد الأدنى للقيمة الجدولية ($d_{ll} = 1.70$) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.

ح. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): للتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدد بين المتغير المستقل في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R^2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (Studenmund, without date, P257-258).

وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتيجة تساوي (1.16)، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي، ما يدل على عدم خطورة مشكلة التداخل الخطي المتعدد.

خ. اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

تم عمل اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغير المستقل كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، انظر ملحق (21).

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

المبحث الخامس: نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي

5.5.1 الفرضية الأولى:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الإيرادات المحلية ومعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (4-5)، فقد بلغ معامل انحدار الإيرادات المحلية (-0.04) وذلك يعني أن أي زيادة في الإيرادات المحلية بمقدار "مليون دولار" سيؤدي بدورها إلى نقصان بقيمة "0.04%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بالنظر إلى الاقتصاد الفلسطيني يتضح أنّ الارتفاع في الإيرادات المحلية ناتج بشكل أساسي من ارتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وهذا ما أدى وفقاً للنموذج إلى انخفاض في معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة البلدان النامية وفقاً لعدد الدراسات التطبيقية حول ذلك، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات المحلية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث ترتفع إجمالي الإيرادات المحلية بارتفاع إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وزيادتها يتم الوصول لحالة تشابه إلى حدّ ما الحالة الناتجة عن السياسة المالية الانكماشية الهادفة إلى تقليص الدخل المتاح وبالتالي ينخفض الطلب الكلي وينخفض على أثر ذلك الادخار ومن ثمّ الاستثمار وهذا ما يفسّر الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي.

5.5.2 الفرضية الثانية:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الإيرادات الخارجية ومعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني".

من خلال نتائج التحليل القياسي بناءً على ملحق (2) وملحق (3) وملحق (7)، يتضح أنّ متغير الإيرادات الخارجية غير دال احصائياً، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية في حالة البلدان النامية ومن ضمنها فلسطين، حيث يتمّ توجيه الإيرادات الخارجية بشكل كبير إلى الموازنة العامة الفلسطينية "أجور ومرتبوات ونفقات تشغيلية أخرى" إضافةً لعدم ارتباطها بشكل أساسي بالقطاعات الأساسية المكوّنة للدخل والنتائج المحلي الإجمالي، مع الإشارة إلى كون المساعدات تستهدف تحقيق غايات سياسية للدول المانحة، وهذا ما يتفق مع دراسة (أبو حمّاد، 2011).

5.5.3 الفرضية الثالثة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين النفقات الجارية ومعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (4-5)، فقد بلغ معامل انحدار الإيرادات المحلية (0.06) وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات الجارية بمقدار "مليون دولار" سيؤدي الى زيادة بقيمة "0.06%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بالنظر الى الاقتصاد الفلسطيني يتضح أن النفقات الجارية مكوّنة بشكل أساسي من رواتب وأجور ونفقات تشغيلية وتحويلية ورأسمالية، وارتفاعها أدى وفقاً للنموذج الى ارتفاع في معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير النظرية الى وجود علاقة طردية بين النفقات الجارية ومعدل نمو الاقتصاد حيث يؤدي الزيادة في الأجور والرواتب الى زيادة في الاستهلاك وزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا ما يعمل على زيادة في الاستثمار وبالنهاية يرتفع معدل نمو الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يمكن الإشارة الى الزيادة في النفقات الجارية يأتي ضمن السياسة المالية التوسعية الذي ينتج زيادة في اجمالي الناتج المحلي (معدل نمو الاقتصاد)، كما أن النتيجة هذه تتفق مع دراسة (الطاهر، 1993)، ودراسة (خياط، 2001) ودراسة (عثمان، 2004)، ودراسة (القريني، 2004)، ودراسة (المزروعي، 2012).

5.5.4 الفرضية الرابعة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين النفقات التطويرية ومعدل نمو الاقتصاد الفلسطيني".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (4-5)، فقد بلغ معامل انحدار النفقات التطويرية (0.30) وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات التطويرية بمقدار "مليون دولار" سيؤدي الى زيادة بقيمة "0.3%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

بالنظر الى الاقتصاد الفلسطيني يتضح أن النفقات التطويرية متعلّقة بشكل أساسي بالبنية التحتية وارتفاعها وفق النموذج أدى الى ارتفاع في معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، التي تشير الى وجود علاقة طردية بين النفقات التطويرية ومعدل نمو الاقتصاد حيث تؤكد النظرية على أهمية الجانب التطويري في رفع معدلات نمو الاقتصاد

باستغلال أمثل للموارد المتاحة ومن ثمّ رفع انتاجية الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يمكن الإشارة الى الزيادة في النفقات التطويرية يأتي ضمن السياسة المالية التوسّعية الذي ينتج زيادة في اجمالي الناتج المحلي (معدل نمو الاقتصاد)، كما أنّ النتيجة هذه تتفق مع دراسة (خياط، 2001)، ودراسة (Newly, 2003)، ودراسة (القريني، 2004) و دراسة (Balducci, 2005)، ودراسة (العيسى، 2006)، ودراسة (خفاجة، 2013)

5.5.5 الفرضية الخامسة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين الأوضاع السياسية ومعدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني".

من خلال نتائج التحليل القياسي بناءً على مُلحَق (6) ومُلحَق (8)، يتّضح أنّ المتغير الوهمي المتمثّل غير دال احصائياً، وبناءً على ذلك نستنتج عدم وجود تأثير جوهري لمتغير الأوضاع السياسية على النمو الاقتصادي، ففي حالة الاقتصاد الفلسطيني تذبذب الدعم الدولي للموازنة لكنه لم ينقطع على الرغم من التقلّبات السياسية التي وقعت بانتفاضتين وثلاثة حروب وانقسام، بمعنى أنّ الوضع السياسي لا يؤثّر على معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (خفاجة، 2013).

في ضوء النتائج السابقة نستنتج أنّ هناك تأثير للعجز في الموازنة على معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث يمكن الإشارة الى أنّ التأثير ايجابي نظراً للعلاقة الموجبة بين معدّل النمو الاقتصادي و"متغيري" النفقات الجارية" و"النفقات التطويرية" اللذين بزيادتهما مع ثبات الايرادات المحلية يزيد عجز الموازنة مع الإشارة هنا الى أنّ العلاقة سالبة الاتجاه بين متغير "الايرادات المحلية" ومعدّل النمو الاقتصادي، علماً بأنّ هذه الاشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدّل "50%" وهذا يعني أنّ المتغيرات المستقلة في النموذج "الايرادات المحلية، النفقات الجارية، النفقات التطويرية" تفسّر "50%" من التغيّر التابع "معدّل نمو الاقتصاد الفلسطيني" في ظل ثبات العوامل الأخرى والنسبة الباقية تعود لعوامل أخرى اضافةً للخطأ العشوائي في التقدير، مع الإشارة هنا الى أنّ نموذج الانحدار البسيط بين متغير عجز الموازنة "متغير مستقل" ومعدّل النمو "متغير تابع" أشار الى علاقة عكسية، بمعنى أنّ كلما زادت قيمة العجز وكانت القيمة سالبة فإنّ ذلك يعني أنّ معدّل النمو الاقتصادي سيحدث.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة

6.1 النتائج المتعلقة بتحليل الوصفي لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي

6.2 النتائج المتعلقة بالدراسة الاحصائية القياسية.

6.3 التوصيات

6.3.1 التوصيات الموجهة لوزارة المالية الفلسطينية.

6.3.2 التوصيات الموجهة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة:

تناولت الدراسة بالمنهجين الوصفي التحليلي والكمي أثر عجز الموازنة المتمثل بمكوناته (الإيرادات المحلية والخارجية والنفقات الجارية والتطويرية) على النمو الاقتصادي، كما قدمت الدراسة تحليلاً إحصائياً قياسياً لمعرفة أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي وأخرى متعلقة بالتحليل الإحصائي القياسي، ويمكن ذكر النتائج المتعلقة على النحو التالي.

6.1 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لعجز الموازنة والنمو الاقتصادي:

1. تذبذب معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) نظراً لاعتبارات عديدة أكثرها وضوحاً التقلبات السياسية.
2. قفزت الإيرادات العامة المحلية للسلطة الفلسطينية بشكل ضخم في السنوات القليلة الأولى لتأسيسها، وذلك ناجم عن اتساع الرقعة الجغرافية التي تولت السلطة فيها الصلاحيات الاقتصادية، وكان ذلك مع بداية عمل السلطة الفلسطينية خلال عامي 1995-1996 م، إلا أن الإيرادات العامة تراجعت بنسبة "1.7%" في عام 1997م نتيجة تراجع الإيرادات الضريبية نتيجة إغلاق إسرائيل للمناطق الفلسطينية آنذاك، وفي الأعوام التالية "1998، 1999، 2000" تزايدت الإيرادات العامة بنسبة تقارب الـ"9%"، إلا أنها عادت للتراجع مرة أخرى نتيجة الإرهاب الإسرائيلي مع بداية انتفاضة الأقصى حيث وصلت نسبة التراجع إلى "31%"، ثم عادت مرة أخرى إلى الزيادة والنقصان وفي حالة من التذبذب وفقاً للحالة السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية، حيث الحصار فالانقسام وثلاثة حروب صهيونية على قطاع غزة.
3. ارتفع صافي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ من "807" مليون دولار في عام 1997م إلى "2535" مليون دولار في عام 2013م، حيث حافظت على نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة التي تقارب الـ"60%"، ويرجع الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات المحلية إلى الضرائب التي تجبها السلطة الفلسطينية.
4. ارتفع حجم الإيرادات الخارجية من "520" مليون دولار في عام 1997م إلى "1417" مليون دولار في عام 2013م، إلا أن نسبتها انخفضت من "39%" إلى "36%"،

وترتبط الإيرادات الخارجية بشكل أساسي بقيمة العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

5. ارتفعت النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ من "862" مليون دولار في العام 1997م إلى "3738" مليون دولار في عام 2013م، حيث ارتفعت نسبتها من النفقات العامة من "63.3%" إلى "93.4%"، وهذا يتعلّق باعتبارات اقتصادية لدى السلطة الفلسطينية أبرزها بند الرواتب والأجور.

6. انخفضت النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ من "500" مليون دولار في العام 1997م إلى "249" مليون دولار في عام 2013م، حيث انخفضت نسبتها في النفقات العامة من "36.7%" إلى "6.2%" نظراً لمرور الأراضي الفلسطينية بعدة مراحل من الانتفاضة إلى الانقسام فالحصار انتهاءً بثلاثة حروب صهيونية على قطاع غزة.

6.2 النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية:

1. بعد إجراء اختبار السكون باستخدام اختبار (Philips Perron - PP)، أظهرت نتائج الاختبار أن كافة المتغيرات غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى باستثناء المتغير (X4)، حيث تطلّب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

2. أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للمعادلة الخاصة بمعدّل النمو الاقتصادي أن هناك أكثر من "4" متجهات للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية على الأكثر عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في المعادلة.

3. المتغيرات المعنوية عند مستوى دلالة 5% تمثّلت في متغير الإيرادات المحلية (X1) ومتغير النفقات الجارية (X3) ومتغير النفقات التطويرية (X4).

4. بلغ معامل متغير الإيرادات المحلية "0.04" وذلك يعني أن أي زيادة في الإيرادات المحلية بمقدار مليون دولار سيؤدي بدورها إلى نقصان بقيمة "0.04%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
5. بلغ معامل متغير النفقات الجارية "0.06" وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات الجارية بمقدار مليون دولار سيؤدي إلى زيادة بقيمة "0.06%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
6. بلغ معامل متغير النفقات التطويرية "0.3" وذلك يعني أن أي زيادة في النفقات التطويرية بمقدار مليون دولار سيؤدي إلى زيادة بقيمة "0.3%" في معدل النمو الاقتصادي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
7. متغير الإيرادات الخارجية (X_2) غير معنوي عند مستوى دلالة 5% بالإضافة إلى المتغير الوهمي "الأوضاع السياسية"، في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
8. في نموذج الانحدار البسيط بين متغير "عجز الموازنة" ومتغير "معدل النمو"، بلغ معامل متغير عجز الموازنة (-0.68)، وذلك يعني أن أي زيادة في قيمة العجز كقيمة رقمية "موجبة" بقيمة "مليون دولار"، ستؤدي بدورها إلى نقصان بقيمة "0.68%" في معدل النمو الاقتصادي، أما على صعيد الاقتصاد فإن زيادة العجز تعني أن النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة، بمعنى أن نتائج الانحدار البسيط جاءت متوافقة مع نتائج النموذج القياسي للدراسة.
9. في ضوء ما سبق، نستنتج أن لعجز الموازنة أثراً معنوياً على معدل النمو الاقتصادي، حيث أوضحت اشارات المتغيرات المستقلة اتفاقها مع النظرية الاقتصادية، كما بلغت قيمة معامل التحديد "50%" وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 50% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى، بالإضافة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، وعلى صعيد نموذج الانحدار البسيط بين عجز الموازنة ومعدل النمو الاقتصادي بلغ معامل التحديد "13%" وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج البسيط يفسر ما نسبته "13%" من قيمة التغير الحاصل في المتغير التابع أما ما يتبقى من نسبة فيرجع لعوامل أخرى.

6.3 التوصيات

6.3.1 التوصيات الموجهة لوزارة المالية الفلسطينية:

1. العمل على اعتماد موازنة معتمدة بشكل أساسي على الامكانيات المتاحة بعيداً عن الارتهان للمساعدات والمنح الخارجية.
2. العمل على ترشيد الانفاق العام بما يناسب الإيرادات المحلية المتاحة، بحيث يتم توزيعها على أساس وظيفي وليس مؤسسي، بالإضافة الى ضرورة عدم تجاوز نمو النفقات لمعدّل نمو الإيرادات.
3. توجيه الانفاق العام بشكل أساسي الى القطاعات الأكثر كفاءة، لما لذلك دور كبير في خلق بيئة حقيقية يكون من ثمارها رفع معدلات النمو الاقتصادي.
4. ضرورة زيادة حصة النفقات التطويرية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني.
5. اتخاذ سياسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي.

6.3.2 التوصيات الموجهة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

1. العمل على بناء وحدة وطنية حقيقية على الأرض لما لها من دور كبير في التحرر والانعتاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
2. بناء علاقات ثنائية بين السلطة والشعب وعلاقات تضامن عربية ودولية بجانب خطط النمو الاقتصادي ومعالجة هموم الناس، تحقيقاً للنمو التتمية من أجل كرامة الانسان.
3. اعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها، والعمل على توقيع اتفاقيات اقتصادية ملائمة لحاجات الشعب الفلسطيني بشكل عام والجانب الاقتصادي بشكل خاص.
4. العمل على خلق ظروف اقتصادية وسياسية محفزة للاستثمار، مساعدة للتخفيف من نسب البطالة والفقر.
5. تقييد الجانب الصهيوني من التحكم بأموال المقاصة عبر بناء تفاهات جديدة باطلاع من المجتمع الدولي.
6. وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

المراجع:

1. الكتب العربية:

- اسماعيل، حياة، تطوّر إيرادات الموازنة العامة للدولة، ايتراك للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
- اشتية، محمد، "الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية"، بكدار، فلسطين، 2003.
- الأشقر، أحمد، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، 2007.
- الأيوبي، عمر، "المالية العامة"، جامعة الأزهر، فلسطين، 2006.
- البحيصي، خالد، "قواعد المالية العامة"، مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، غزة، 2001.
- الجمال، محمد رشيد. الدميري، علاء الدين، "دراسات في المحاسبة الحكومية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- الجنابي، طاهر، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، جامعة بغداد، بغداد، 2008.
- الحاج، طارق، "المالية العامة"، دار صفاء، عمّان، 2009.
- الحبيب، فايز، "مبادئ الاقتصاد الكمي"، جامعة الملك سعود، الطبعة الثالثة، الرياض، 1994.
- الحبيب، فايز، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، الرياض، 1985.
- الخطيب، خالد. شامية، أحمد، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 1997.
- الخطيب، خالد. شامية، أحمد، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمّان، 2005.
- القريشي، محمد، "علم اقتصاد التنمية"، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- القريشي، مدحت، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمّان، 2007.
- المحميد، أحمد. الجراح، محمد، "مبادي الاقتصاد الكلي، مفاهيم وأساسيات"، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الطبعة الثانية، الرياض، 2010.
- الوادي، محمود. عزام، أحمد، "مبادي المالية العامة"، دار المسيرة، عمّان، 2007.

- يحيى، حسين. خربوش، حسن، "المالية العامة"، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2007 .
- إلهامي، محمد عادل. السقا، السيد أحمد، "المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية القومية"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
- آل آدم، يوحنا. عبد، الرزق صالح، "المحاسبة الادارية والسياسات الادارية الحديثة، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، 2002.
- بخاري، عبلة عبدالحميد، "التخطيط والتنمية"، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 2009.
- تودارو، ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة حسني، محمود. عبدالرازق، محمود، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2006.
- حجازي، محمد أحمد، "المحاسبة الحكومية والادارة المالية العامة"، المكتبة الوطنية، الطبعة الرابعة، عمّان، 1998.
- حشيش، عادل، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2006.
- حمّاد، أكرم ابراهيم، "الرقابة المالية في القطاع الحكومي، جبهة للنشر والتوزيع، عمّان، 2005.
- خلف، فليح، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، عمّان، 2006.
- خليل، سامي، "نظرية الاقتصاد الكلي"، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، 1994.
- راضي، محمد. حجازي، وجدي، "المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات"، الدار جامعية، القاهرة، 2001.
- رجب، معين، "اقتصاديات المالية العامة"، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، الطبعة الرابعة، غزة، 2001.
- زغلول، خالد. الحمود، ابراهيم ، المالية العامة، جامعة الكويت، الكويت، 2009.
- زهران، حمدية، "التنمية الاقتصادية: الفكر الاقتصادي، التحليل الاقتصادي"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988.
- شرر، فريدريك، "نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، ترجمة علي أبو عمشة، دار العبيكات للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2002.
- شعباني، اسماعيل، "مقدمة في اقتصاديات التنمية"، دار هومة، الجزائر، 1997.

- شهاب، مجدي، "أصول الاقتصاد العام - المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.
- صبيح، ماجد حسني، "المالية العامة - الاقتصاد الفلسطيني"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2010.
- صبيح، ماجد، وآخرون، "الاقتصاد الفلسطيني"، جامعة القدس المفتوحة، عمّان، 2008.
- طاقة، محمد. العزاوي، هدى، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمّان، 2010.
- عبد الجليل، توفيق. البدور، خالد، "المحاسبة الحكومية"، جامعة القدس المفتوحة، عمان، 2009.
- عبد الحميد، عبد المطلب، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عبد المجيد، عبدالفتاح، "اقتصاديات المالية العامة"، جامعة المنصورة، مصر، 1990.
- عبدالرازق، عمر، "هيكل الموازنة العامة الفلسطينية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، القدس، 2002.
- عتلم، باهر، "المالية العامة، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995.
- عجمية، محمد. ناصف، إيمان. علي، نجا، "التممية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- عطية، عبدالقادر، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- كرم، انطونيوس، "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مركز الإناء القومي، مطابع دار الهدف، لبنان، 1980.
- لطفي، علي، "المالية العامة"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
- مصطفى، محمد. أحمد، سهير، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، 1999.
- معروف، هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، 2005.

2. الدوريات وأوراق العمل:

- البشير، عبدالكريم. دحمان، سمير، "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي
- حالة الاقتصاد الجزائري، من خلال الرابط التالي:
www.univchlef.dz/seminaires/seminaires_2008/com.../com_1.pdf
- الطاهر، فريد، "الانفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية"، العدد(9)، السعودية، 1993.
- العمر، حسن، "الانفاق الحكومي، عرض النقد والنتائج المحلي الاجمالي - دراسة قياسية في اقتصاد المملكة العربية السعودية"، مجلة التعاون، العدد(45)، الكويت، 1997.
- المزروعى، علي، "أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي - دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009م"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
- المعهد العربي للتخطيط، "عجز الموازنة - المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، العدد (63)، الكويت، مايو 2007.
- المهاني، محمد خالد، "الموازنة العامة للدولة في سورية: الواقع والآفاق"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 16، سوريا، 2000.
- النشاشيبي، عبلة. وآخرون، السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية - تقييم موازنة عام 1999م، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، سبتمبر 1999.
- أبو الشكر، عبدالفتاح، "أثر النفقات الحكومية على التنمية الاقتصادية في الأراضي لفلسطينية"، دراسة منشورة لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين، 2003.
- عبدالكريم، نصر. موسى، نائل، "الموازنة الفلسطينية (1995-2000) دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد الرابع عشر، فلسطين، 2000.
- عكاشة، محمود، "مبادئ الإحصاء"، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999.
- قندح، عدلي، "العجز المزمّن في الموازنة العامة أبرز الأسباب وحلول مقترحة"، جمعية البنوك في الأردن، 2010.
- لبد، محمود، "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة"، دراسة منشورة لمركز الميزان لحقوق الانسان، فلسطين، 2002.

- مقداد، محمد. الكحلوت، خالد، "واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009.

3. المنشورات الرسمية:

- جهاز الاحصاء المركزي، التقارير السنوية، فلسطين، 1994-2013.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، رام الله، 1995.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، 2007.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، فلسطين، 2010.
- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستدامة المالية العامة 2012، رام الله، تموز 2013.
- قانون رقم 7 لعام 1998م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية تعريف وأحكام عامة، فلسطين، 1998.
- مركز الميزان لحقوق الانسان، دليل الموازنة العامة، فلسطين، 2002.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 1999-2014.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، تقرير المراقب الاقتصادي، عدد خاص 1994-2000، فلسطين، 2001.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، تقرير تقييم تنفيذ موازنة السلطة لعام 2013، فلسطين، 2014.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، موازنة 2013: الأزمة المالية وفرص الخروج من عنق الزجاجة، فلسطين، 2013.
- وزارة المالية، السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية - تقييم موازنة 1999م، 1999.
- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لسنوات سابقة.
- وزارة المالية، دراسة تطور عجز الموازنة العامة للدولة، مصر، 2006.

4. الرسائل الجامعية:

- أبوالعجين، طارق، تحليل الموازنة التطويرية للهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة للفترة 2001-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007م.
- الباشا، عوني، سبل تفعيل دور الرقابة لضبط الأداء المالي الخاص بالمدفوعات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005م،
- الحصري، ديانا، عجز الموازنة العامة ومعدّل الفائدة في الأردن - دراسة تطبيقية 1996-2008م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010م.
- الخطيب، كمال، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2006.
- الرشيد، نورة، الانفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعود، السعودية، 2009.
- الشلة، علا، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، جامعة النجاح، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، 2005.
- العزام، فاروق، عجز الموازنة العامة وأثره على الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990م.
- العيسى، سلوى، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2006.
- القريني، عبدالله، العلاقة بين الانفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2004م.
- المصري، محمد، أهمية الموازنة العامة بالنسبة للسياسة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 1999.
- الهلالات، العوامل المؤثرة في ادارة الإيرادات العامة في الأردن - دراسة تحليلية 1964-1998، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2000.
- أبوالقمصان، خالد، أزمة الانفاق الحكومي الفلسطيني - دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية، جامعة وهران، الجزائر، 1998.

- أبو مصطفى، محمد، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية - دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة 1999-2008، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.
- أبوزعيتر، أحمد، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012.
- حريتي، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية - حالة بعض الدول العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- حمدان، بدر، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012.
- حميض، حنين، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين (1995-2005)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، 2006.
- خفاجة، أمل، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2013.
- خياط، سحر، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية 1970-1998م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية، 2001.
- عبدالنبي، نبيل، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الوطنية الفلسطينية 2000-2010، رسالة ماجستير منشورة، 2012.
- عثمان، شادي، دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، 2004.
- غنام، فريد، اطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006.
- كريم، بودخدخ، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.
- مسعود، دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- نزاري، رفق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، بانة، 2007-2008.

5. المراجع الأجنبية:

- Adam. Christopher, Bevan. David(2004), "Fiscal deficits & growth in developing countries", University Of Oxford, UK.
- Anthony, Robert (1995), "Accounting Principles", 7th edition, IRWIN Inc. u.s.a.
- Atrill, Piter (1995), "Accounting & Finance for non specialists", prentice-hall international, UK.
- Balducci, Renata (2005), "public expenditure and economic growth", politecnica university, California, u.s.a .
- Barro, Robert (1996), "Economic Growth", edition international, France.
- Bose, Newlly (2003), "Public expenditure & growth in developing countries", Money Macro & Finance Reseach Group Conference, Manchester, 2003.
- Burkhead, Jesse(1955), "The Balance Budget in Reading In Fiscal Policy", The American Economic association, INC, , p p 3-17
- Buchanan, Nell Harold(1996), "Debt, deficit, and fiscal policy", Ph.D., Harvard University, Massachusetts, u.s.a.
- Crafts, Nicolas. Toniolo, Gianni, "Eurpoean economic growth, 1950-2005: An overview, center for economic policy research", discussion paper n6863, pp7, 10 (http://wrap.warwick.ac.uk/1671/1/wrap_crafts_ceprdp6863%5b1%5d.pdf), reviewed on 16/01/2010.

- De Moura e Silva, Marcelo Leiti (2000), "An essay on the effects of government deficits on equilibrium real exchange rates and stock prices", Ph.D., The University of Chicago, Chicago, u.s.a.
- Fatima. Goher, Ahmed. Mehboob, Rehman. Wali(2012), "Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth of Pakistan", Bahria University, Pakistan.
- Fess, Philip (1990), "Accounting Principiles", 16th edition, South-Western Publishing Co., u.s.a.
- Fischer, Stanley(2002), "Macroeconomic", second edition, Paris.
- Gujarati, Damodar (2004), "Basic Econometrics", McGraw companies.
- Hagest, Christian (2009), "Who's going broke?", Working paper, no 11833, 2005, www.nber.org/papers/w11833, review on 10/08/2009.
- Harvey, Campbell R.(2007), "Growth Opportunities & Market Integration", Journal of Finance, u.s.a.
- Hwang, Sang Ln(1995), "Real budget deficits and economic activity" ,Ph.D., Northwestern university, Oklahoma, u.s.a.
- Mankiw, Gregory (2010), "What would Keynes have done?", the New York times Journal (28th, Oct, 2008), (www.nytimes.com/2008/11/30/business/economy/30review.htm), reviewed on 3/3/2010.
- Neyapti, Bilin (1997), "Budget deficit and inflation", Ph.D., University of Maryland college Park, Maryland, u.s.a.
- Odhiambo. Okelo, Momanyi. G, Lucas. Othuon(2013), "The Relationship between Fiscal Deficits and Economic Growth in Kenya: An Empirical Investigation", Maseno University, Kenya.
- Oks, Danil Fernando(1987), "Public sector deficit in Argentina: Measurement and Macroeconomic Effects1961–1981", Ph.D., University of Oxford, London, United Kingdom.

- Organization for economic cooperation & development: the sources of economic growth in OECD countries, 2003, p71, (www.oecd.org/dac/ictcd/docs/others_eco_growth.pdf), reviewed on 15/01/2010.
- Official Statistics of Finland(2014), "Budgets of municipalities & joint municipal boards", http://www.stat.fi/til/ktal/index_en.html.
- Ozturk-degirmen, Feride (2004), "Do budget deficits matter : Evidence from Turkey", Ph.D., George Mason University, Washington, u.s.a.
- Raja, Kanaga (2008), "Palestinian Economy Regresses Policy Space Needed to End Decline", South-North Development Monitor (SUNS), Geneva, Norway.
- Ramzan, Mohammed(2013), "Budget Deficit & Economic Growth: A case study of Pakistan", Superior University, Pakistan.
- Salvadori, neri (2003), "The Theory Of Economic Growth Aclassical, per spective", Edward elgar publishing, north ampaton massachuesttsolors, USA.
- Snow don, Brian. vane, Howard(2005), "Macroeconomics", Edward Elgar publishing, Northampton, USA.
- INTERNATIONAL MONETARY FUND(2005), "Macroeconomic developments and Outlook in The West Bank and Gaza".
- Saleh, Ali(2003), "The Budget Deficit and Economic Performance: A Survey", University of Wollongong, Australia.
- Samuelson P. & Nordhaus W. (2005), "Economics", (18th Edition), McGraw-hill.
- Studenmund, A.H., (without date). "Using Econometrics: A Practical Guide", 6th Edition. Addison Wesley Longman.
- Subri, Jabber (2006), "Palestine Country Profile: The Road Ahead For Palestine: Fiscal Policy And Performance", Research paper, Birzeit University, Palestine.

- Todaro, Michael (1989), "Economic Development in the third World" ,Longman, New York and London, USA.
- Tomas, venod(2009), "growth & the environment: Allies or foes", www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/thomas/pdf, reviewed on 22/10/2009.
- Ventura, Jaume (2009), "A global view of economic growth: National bureau of economic research", working paper n11296, 2005, pp2, 3, (www.nber.org/papers/w11296.pdf), reviewed on 15/09/2009.
- Yildizoglu, Murat (2010), "Economic growth", Montesquieu University – Bordeaux IV, France, reviewed on 15/02/2010.

6. المواقع الالكترونية:

- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ExpAccountA1994-2011.htm
- http://okallaf.kau.edu.sa/content.aspx?Site_ID=0003438&lng=AR&cid=13405

الملاحق

ملحق (1)

نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 06/10/14 Time: 15:39

Sample (adjusted): 1997Q2 2013Q4

Included observations: 67 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: G1 X1 X3 X4

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesize

d		Trace	0.05	
No. of			Critical	
CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Value	Prob.**
None *	0.232830	53.35931	47.85613	0.0139
At most 1 *	0.196136	35.60120	29.79707	0.0096
At most 2 *	0.185221	20.97345	15.49471	0.0067
At most 3 *	0.102550	7.249236	3.841466	0.0071

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (2)

نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/24/15 Time: 19:07

Sample: 1996Q1 2013Q4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G11 does not Granger Cause X11	69	0.02031	0.9799
X11 does not Granger Cause G11		0.01979	0.9804

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/24/15 Time: 19:08

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X22 does not Granger Cause G11	69	0.09371	0.9107
G11 does not Granger Cause X22		0.59660	0.5537

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/24/15 Time: 19:08

Sample: 1996Q1 2013Q4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X33 does not Granger Cause G11	69	0.16622	0.8472
G11 does not Granger Cause X33		0.22958	0.7955

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/24/15 Time: 19:09

Sample: 1996Q1 2013Q4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X44 does not Granger Cause G11	69	0.05965	0.9421
G11 does not Granger Cause X44		0.76925	0.4676

ملحق (3)

نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: G1

Method: Least Squares

Date: 06/10/14 Time: 15:28

Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4

Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.381821	0.353748	-1.079361	0.2844
X1	0.008784	0.017686	0.496641	0.6211
X2	-0.010031	0.015425	-0.650331	0.5177
X3	0.022843	0.018322	1.246774	0.2169
X4	0.217678	0.036967	5.888404	0.0000
R-squared	0.439683	Mean dependent var	0.066569	
Adjusted R-squared	0.405725	S.D. dependent var	3.566149	
S.E. of regression	2.749117	Akaike info criterion	4.928257	
Sum squared resid	498.8046	Schwarz criterion	5.087600	
Log likelihood	-169.9531	Hannan-Quinn criter.	4.991623	
F-statistic	12.94764	Durbin-Watson stat	0.937093	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق (4)

النموذج القياسي

Dependent Variable: G11

Method: Least Squares

Date: 10/24/14 Time: 21:41

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.726434	0.912081	-0.796457	0.4287
X1	-0.041011	0.021686	-1.891138	0.0631
X2	0.002205	0.013876	0.158891	0.8743
X3	0.065080	0.021150	3.077136	0.0031
X4	0.298622	0.048653	6.137832	0.0000
AR(1)	0.701030	0.094213	7.440887	0.0000
R-squared	0.628337	Mean dependent var	-0.006723	
Adjusted R-squared	0.599301	S.D. dependent var	3.537627	
S.E. of regression	2.239346	Akaike info criterion	4.532061	
Sum squared resid	320.9390	Schwarz criterion	4.724790	
Log likelihood	-152.6221	Hannan-Quinn criter.	4.608615	
F-statistic	21.63981	Durbin-Watson stat	2.152604	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.70			

ملحق (5)

نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: G1

Method: Least Squares

Date: 06/10/14 Time: 15:32

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.717647	0.896132	-0.800827	0.4261
X1	-0.042004	0.020248	-2.074420	0.0420
X3	0.066019	0.019786	3.336683	0.0014
X4	0.300191	0.047087	6.375259	0.0000
AR(1)	0.698356	0.093246	7.489400	0.0000

R-squared	0.628193	Mean dependent var	-0.006723
Adjusted R-squared	0.605313	S.D. dependent var	3.537627
S.E. of regression	2.222484	Akaike info criterion	4.503877
Sum squared resid	321.0632	Schwarz criterion	4.664484
Log likelihood	-152.6357	Hannan-Quinn criter.	4.567672
F-statistic	27.45549	Durbin-Watson stat	2.152339
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.70
-------------------	-----

ملحق (6)

نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: G1

Method: Least Squares

Date: 06/10/14 Time: 15:34

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.216474	0.268147	-0.807294	0.4224
X1	-0.042004	0.019298	-2.176561	0.0331
X3	0.066019	0.019035	3.468297	0.0009
X4	0.300191	0.045997	6.526347	0.0000
R-squared	0.528739	Mean dependent var	-0.061234	
Adjusted R-squared	0.507318	S.D. dependent var	3.142246	
S.E. of regression	2.205582	Akaike info criterion	4.475306	
Sum squared resid	321.0632	Schwarz criterion	4.603791	
Log likelihood	-152.6357	Hannan-Quinn criter.	4.526342	
F-statistic	24.68330	Durbin-Watson stat	2.152340	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق (7)

نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغير الوهمي

Dependent Variable: G1

Method: Least Squares

Date: 06/10/14 Time: 16:25

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.333892	0.436474	-0.764977	0.4471
X1	-0.041746	0.019443	-2.147108	0.0355
X3	0.065647	0.019194	3.420137	0.0011
X4	0.300290	0.046308	6.484572	0.0000
Dum	0.188381	0.550252	0.342354	0.7332
R-squared	0.529588	Mean dependent var		-0.061234
Adjusted R-squared	0.500639	S.D. dependent var		3.142246
S.E. of regression	2.220483	Akaike info criterion		4.502075
Sum squared resid	320.4853	Schwarz criterion		4.662682
Log likelihood	-152.5726	Hannan-Quinn criter.		4.565870
F-statistic	18.29416	Durbin-Watson stat		2.174693
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق (8)

نموذج انحدار بسيط لمتغير الإيرادات الخارجية (X3)

Dependent Variable: G1

Method: Least Squares

Date: 10/24/14 Time: 21:20

Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4

Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.007103	0.434264	-0.016355	0.9870
X2	0.012812	0.016063	0.797623	0.4278
R-squared	0.009136	Mean dependent var		0.066569
Adjusted R-squared	-0.005224	S.D. dependent var		3.566149
S.E. of regression	3.575452	Akaike info criterion		5.413825
Sum squared resid	882.0861	Schwarz criterion		5.477562
Log likelihood	-190.1908	Hannan-Quinn criter.		5.439171
F-statistic	0.636202	Durbin-Watson stat		0.956403
Prob(F-statistic)	0.427826			

ملحق (9)

نموذج انحدار بسيط لمتغير الأوضاع السياسية (DUM)

Dependent Variable: G1

Method: Least Squares

Date: 10/24/14 Time: 21:19

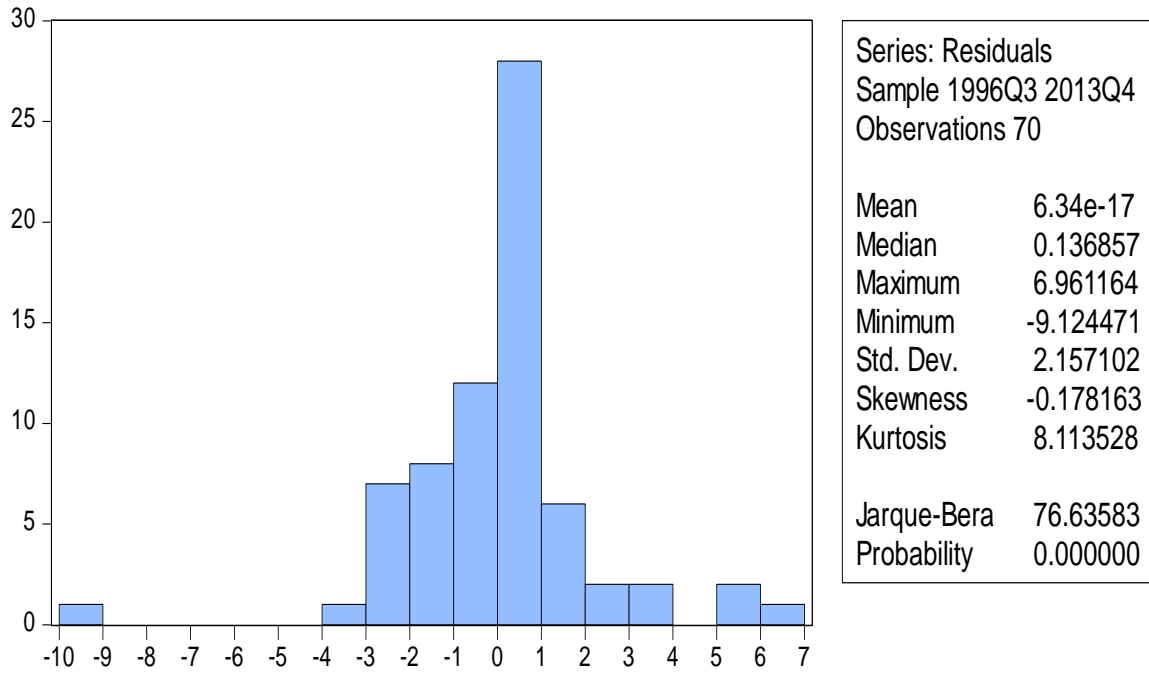
Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4

Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.796562	0.682187	1.167659	0.2470
Dum	-1.177943	0.866576	-1.359308	0.1785
R-squared	0.026080	Mean dependent var		0.066569
Adjusted R-squared	0.011965	S.D. dependent var		3.566149
S.E. of regression	3.544749	Akaike info criterion		5.396577
Sum squared resid	867.0022	Schwarz criterion		5.460314
Log likelihood	-189.5785	Hannan-Quinn criter.		5.421923
F-statistic	1.847718	Durbin-Watson stat		0.943636
Prob(F-statistic)	0.178475			

ملحق (10)

نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي



ملحق (11)

نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID

Date: 06/18/14 Time: 10:55

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 6.34e-17

Sample Std. Dev. = 2.157102

<u>Method</u>	<u>Value</u>	<u>Probability</u>
t-statistic	2.46E-16	1.0000

ملحق (12)

نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.907115	Prob. F(3,66)	0.1370
Obs*R-squared	5.584031	Prob. Chi-Square(3)	0.1337
Scaled explained SS	17.65610	Prob. Chi-Square(3)	0.0005

ملحق (13)

معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 10/24/14 Time: 21:16

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation

t-Statistic

Probability

	RESID1	X11	X33	X44
RESID1	1.000000 ----- -----			
X1	-0.011717 -0.096630 0.9233	1.000000 ----- -----		
X3	-0.085082 -0.704160 0.4837	0.777943 10.20966 0.0000	1.000000 ----- -----	
X4	-0.017921 -0.147807 0.8829	0.241184 2.049356 0.0443	0.191161 1.605966 0.1129	1.000000 ----- -----

ملحق (14)

نتائج اختبار التكامل المشترك

G

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.695875	0.0486
Test critical		
values:	1% level	-3.525618
	5% level	-2.902953
	10% level	-2.588902

A

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.909192	0.0001
Test critical		
values:	1% level	-3.525618
	5% level	-2.902953
	10% level	-2.588902

ملحق (15)

اختبار السببية للنموذج البسيط

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/23/15 Time: 23:24

Sample: 1996Q1 2013Q4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
A does not Granger Cause G	72	1.71771	0.1875
G does not Granger Cause A		2.88720	0.0629

ملحق (16)

نتائج تقدير النموذج البسيط بعد اضافة (AR1) و (AR2)

Dependent Variable: G

Method: Least Squares

Date: 01/23/15 Time: 22:03

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.896867	3.592389	0.806390	0.4229
A	-0.684503	21.16324	-3.234401	0.0019
AR(1)	1.512521	0.099008	15.27669	0.0000
AR(2)	-0.602028	0.098619	-6.104572	0.0000
R-squared	0.908741	Mean dependent var		5.238880
Adjusted R-squared	0.904593	S.D. dependent var		8.534121
S.E. of regression	2.636017	Akaike info criterion		4.831860
Sum squared resid	458.6065	Schwarz criterion		4.960346
Log likelihood	-165.1151	Hannan-Quinn criter.		4.882896
F-statistic	219.0733	Durbin-Watson stat		2.238524
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.76+.17i	.76-.17i		

ملحق (17)

النموذج القياسي البسيط

Dependent Variable: G

Method: Least Squares

Date: 01/23/15 Time: 22:01

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.259290	0.314199	0.825239	0.4121
A	-0.684504	20.58724	-3.324898	0.0014
R-squared	0.139839	Mean dependent var		0.421338
Adjusted R-squared	0.127189	S.D. dependent var		2.779749
S.E. of regression	2.596962	Akaike info criterion		4.774717
Sum squared resid	458.6065	Schwarz criterion		4.838960
Log likelihood	-165.1151	Hannan-Quinn criter.		4.800235
F-statistic	11.05494	Durbin-Watson stat		2.238523
Prob(F-statistic)	0.001428			

ملحق (18)

نتائج اختبار (t) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر للنموذج البسيط

Hypothesis Testing for RESID

Date: 01/23/15 Time: 23:07

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

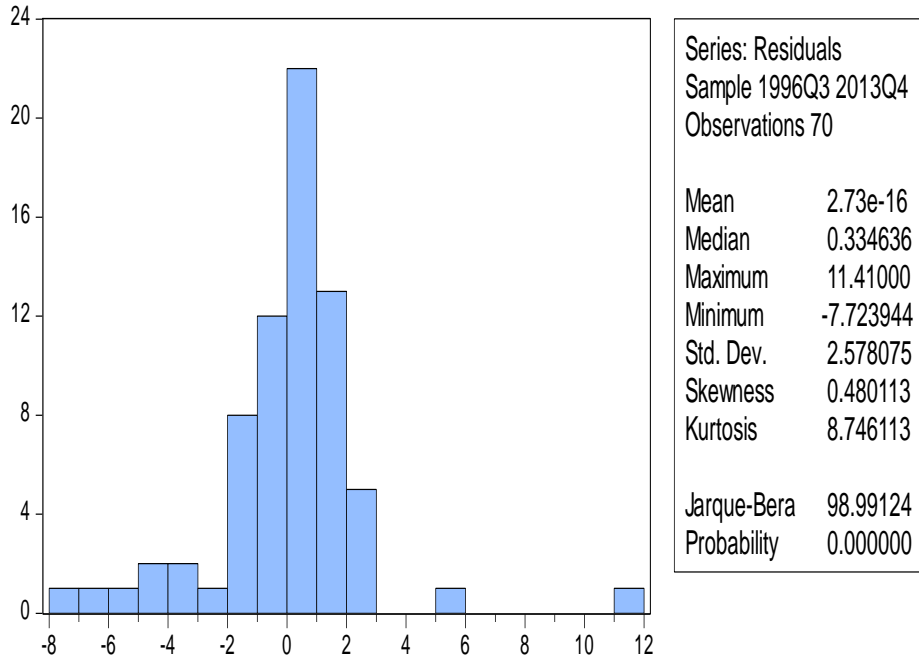
Sample Mean = $-2.59e-11$

Sample Std. Dev. = 2.578075

Method	Value	Probability
t-statistic	$-8.41E-11$	1.0000

ملحق (19)

نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج البسيط



ملحق (20)

نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين للنموذج البسيط

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.875896	Prob. F(2,66)	0.4213
Obs*R-squared	1.809922	Prob. Chi-Square(2)	0.4046

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.719493	Prob. F(1,68)	0.3993
Obs*R-squared	0.732900	Prob. Chi-Square(1)	0.3919
Scaled explained SS	2.678676	Prob. Chi-Square(1)	0.1017

ملحق (21)

معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغير المستقل "النموذج البسيط"

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 01/23/15 Time: 23:12

Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4

Included observations: 70 after adjustments

Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation

t-Statistic

Probability	RESID1	A
RESID1	1.000000	

A	0.117265	1.000000
	0.973706	-----
	0.3337	-----